



تقرير الاستقرار المالي

1441هـ
(2020 م)

مؤسسة النقد العربي السعودي
Saudi Arabian Monetary Authority



تقرير الاستقرار المالي 2020م

مؤسسة النقد العربي السعودي
إدارة السياسة النقدية والاستقرار المالي
شارع الملك سعود بن عبدالعزيز
صندوق بريد 2992
الرياض 11169
المملكة العربية السعودية
E-mail: MPFSD@sama.gov.sa

جدول المحتويات

4	الملخص التنفيذي
6	1. التطورات الاقتصادية العالمية
7	1.1 نظرة عامة
7	2.1 اتجاهات التضخم
9	3.1 أسواق المال العالمية
11	4.1 أبعاد المخاطر
12	الإطار 1.1: التطورات في الإنتاج الصناعي العالمي
14	2. تطورات المالية الكلية المحلية
15	1.2 تطورات النمو
15	2.2 اتجاهات التضخم
17	3.2 تطورات القطاع العقاري
17	4.2 التطورات النقدية
17	1.4.2 المجاميع النقدية
18	2.4.2 وضع السياسة النقدية
18	5.2 تطورات المالية العامة
19	6.2 أداء سوق العمل
20	7.2 القطاع الخارجي
20	1.7.2 ميزان المدفوعات
20	1.1.7.2 الحساب الجاري
20	2.1.7.2 الحساب المالي
20	2.7.2 التجارة الخارجية
20	1.2.7.2 الصادرات
21	2.2.7.2 الواردات
21	8.2 توقعات نمو الاقتصاد السعودي ومخاطره
22	الإطار 1-2: القطاع الخاص في المملكة في عام 2019م
23	الإطار 2-2: تطورات التقنية المالية
25	3. تطورات القطاع المصرفي
26	1.3 نظرة عامة
26	2.3 الأصول
27	3.3 الائتمان
27	1.3.3 الائتمان لقطاع الشركات
29	2.3.3 الائتمان للأفراد
29	4.3 التمويل والسيولة
31	5.3 الربحية

32	6.3 كفاية رأس المال
34	الإطار 3-1: نظام تأمين الودائع
36	4. تطورات قطاع التأمين
37	1.4 اتجاهات السوق
37	1.1.4 أقساط التأمين المكتتبة
38	2.1.4 التركيز في القطاع
38	3.1.4 وساطة التأمين
39	4.1.4 عمق التأمين وكثافته
39	2.4 أداء قطاع التأمين
39	1.2.4 الاكتتاب والربحية
41	2.2.4 كفاية رأس المال والاحتياطيات
41	3.2.4 نسبة الاحتفاظ
42	4.2.4 أداء الاستثمار والربحية
42	3.4 تأثير فيروس كورونا المستجد
44	الإطار 4-1: تقنية التأمين
47	5. تطورات شركات التمويل
48	1.5 نظرة عامة
48	2.5 أصول شركات التمويل
48	3.5 المحفظة التمويلية لشركات التمويل
49	4.5 تحليل المحفظة التمويلية لشركات التمويل
49	5.5 مصادر التمويل
49	6.5 توقعات مخاطر شركات التمويل
50	7.5 متانة شركات التمويل
50	1.7.5 الربحية
51	2.7.5 الرافعة المالية
52	الإطار 5-1: الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري
53	6. تطورات السوق المالية
54	1.6 نظرة عامة
54	2.6 رأس المال
54	3.6 مؤشر السوق الرئيسية وأنشطة السوق
56	4.6 الإيرادات والربحية
57	الإطار 6-1: إدراج أرامكو في سوق الأسهم السعودية
58	7. الإطار التنظيمي المالي
59	1.7 نظرة عامة على التطورات الدولية
59	1.1.7 التشريعات الاحترازية الكلية
60	2.7 إطار المؤسسة التنظيمي للاحتراز الكلي

60	1.2.7	أنظمة القطاع المصرفي ولوائحه
60	1.1.2.7	أنظمة القطاع المصرفي
60	2.1.2.7	لوائح القطاع المصرفي
63	2.2.7	أنظمة قطاع التأمين ولوائحه
63	1.2.2.7	أنظمة قطاع التأمين
63	2.2.2.7	لوائح قطاع التأمين
65	3.2.7	أنظمة قطاع التمويل ولوائحه
65	1.3.2.7	أنظمة قطاع التمويل
65	2.3.2.7	لوائح قطاع التمويل
67	4.2.7	تطورات تنظيمية أخرى
67	1.4.2.7	دعم سلامة النظام المالي وحمايتها
67	2.4.2.7	مركز تسجيل المشتقات المالية غير المدرجة
68	3.4.2.7	أنظمة المدفوعات
68	4.4.2.7	الأمن السيبراني
69	5.4.2.7	خدمات التقنية المالية
69	3.7	لوائح السوق المالية
70		الإطار 7-1: التدابير الاقتصادية والمالية التي اتخذتها المملكة لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد

المخلص التنفيذي

تفشي فيروس كورونا المستجد وعدم القدرة على التنبؤ بمدى اضطراب السوق.

أما القطاع المصرفي، فقد شهد نموًا ملحوظًا في عام 2019م، والذي يتجلى بارتفاع الأصول والائتمان ومستويات السيولة، حيث كان نمو الائتمان مدفوعًا بزيادة مستويات الإقراض للقطاعين العام والخاص على حد سواء، في حين تحسنت مستويات السيولة بسبب ارتفاع رأس المال الأجنبي نتيجة انضمام السوق المالية السعودية إلى عدد من مؤشرات الأسواق الناشئة العالمية. وفي المقابل، انخفض معدل الربحية بسبب انخفاض الدخل قبل الفائدة، وتُشير مؤشرات السلامة المالية إلى متانة القطاع المصرفي ومقدرة عالية على مواجهة الصدمات الاقتصادية.

أخذًا بعين الاعتبار آفاق الاقتصاد المحلي والعالمية، سيشهد القطاع المصرفي تراجعًا في نشاطاته والذي سينعكس سلبيًا على مستويات الربحية إضافة إلى الارتفاع المتوقع في مستويات التعثر عن السداد. ونظرًا للوضع المالي الجيد للنظام المصرفي، فلا يُتوقع أن يكون هذا الأثر كبيرًا كما أن احتمالية انخفاض مستويات مؤشرات السلامة المالية لأقل من المتطلبات الدولية غير واردة.

وفيما يتعلق بقطاع التأمين، فقد سجل نموًا في الأقساط المكتتبة في عام 2019م مقارنة بالعام السابق، مدفوعًا باستمرار توسع قطاع التأمين الصحي. في حين حقق نشاط تأمين المركبات تراجعًا للسنة الثالثة على التوالي بسبب الإصلاحات التنظيمية الرامية إلى تخفيض متوسط أسعار وثائق تأمين المركبات وتحقيق التسعير العادل وتشجيع سلوكيات القيادة الآمنة، والتي من المتوقع أن تُؤتي ثمارها في المستقبل القريب. ولا يزال قطاع التأمين بشكل عام يتمتع بملاءة مالية قوية ومخصصات فنية كافية. في المقابل، لا تزال نسبة الخسارة مرتفعة، حيث ارتفعت المطالبات بشكل طفيف في عام 2019م مدفوعة بمطالبات التأمين الصحي، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على ربحية الاكتتاب. كما لا تزال ربحية قطاع التأمين ككل متدنية.

ومن المتوقع أن يؤثر انتشار جائحة كورونا سلبيًا على مختلف القطاعات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم بما فيها قطاع التأمين. ومن المرجح أن تتأثر شركات التأمين على الحياة

تزايدت مخاطر النمو في كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء في عام 2019م، مدفوعة بتراجع نشاط الصناعة عالميًا وارتفاع حالة عدم اليقين بشأن آفاق الاقتصاد العالمي نتيجة تشديد شروط السياسات التجارية. وبالرغم من ذلك، لعبت الأوضاع المالية التحفيزية دورًا رئيسًا في التخفيف من أثر ارتفاع المخاطر على النمو العالمي، ويظهر ذلك جليًا في التحركات الكبيرة لرؤوس الأموال في أسواق المال العالمية.

أما فيما يتعلق بآفاق الاقتصاد العالمي، فالمخاطر تتضمن حالة عدم اليقين بتأثير الصدمة الاقتصادية غير المسبوقة من انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، والتي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع مستوى المخاطر وتداعيات سلبية على النمو العالمي، مصحوبة بتباطؤ في الناتج الاقتصادي بسبب حالة الطوارئ الصحية وإجراءات احتواء انتشار الفيروس التي تم اتخاذها في الربع الأول من عام 2020م. ومع ذلك، ستخفف التدابير التحفيزية المالية والنقدية التي اعتمدها السلطات المختصة في جميع أنحاء العالم من آثار الانكماش الاقتصادي.

محليًا، شهد الاقتصاد السعودي نموًا طفيفًا في عام 2019م، مدفوعًا بشكل رئيس بنمو القطاع غير النفطي ونشاط القطاع الخاص، بينما حقق القطاع النفطي تراجعًا نتيجة خفض الإنتاج. وعاد التضخم لتسجيل أرقام سالبة خلال العام، في حين شهدت المؤشرات الاقتصادية الأخرى ارتفاعًا كإنفاق المستهلكين ونشاط قطاع العقارات التجارية والسكنية. كما شهدت المالية العامة تحسنًا في عام 2019م، حيث ارتفعت الإيرادات الحكومية مقارنة بالعام السابق، في حين انخفض عجز الموازنة العامة والإنفاق الحكومي مما يعكس تحسن كفاءة الإنفاق.

ونظرًا لكون الاقتصاد السعودي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، فمن المتوقع أن تؤثر جائحة كورونا والركود العالمي الناتج عنها بشكل سلبي على الاقتصاد السعودي. ومع ذلك، يمكن للإجراءات القوية التي اتخذتها المؤسسات الحكومية أن تخفف من تلك الآثار السلبية. ولا تزال تطورات سوق النفط العالمية تشكل تحديًا أمام الاقتصاد السعودي في العام المقبل بسبب انخفاض الطلب العالمي نتيجة للتدابير المتخذة لاحتواء

تحديد مدى تحقيق الإصلاحات لأهدافها المأمولة ومعالجتها لأي نتائج غير متوقعة.

وفي المملكة العربية السعودية، استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في تحسين وتطوير الإطار التنظيمي المالي وموائمته للمعايير الدولية، حيث تولي المؤسسة المزيد من الاهتمام للمخاطر المحتملة والتي من شأنها تقويض الاستقرار المالي، بما في ذلك التي مصدرها التقنيات المالية وتهديدات الأمن السيبراني. بالإضافة إلى ذلك، واصلت المؤسسة العمل مع المؤسسات الدولية للوصول إلى إطار عمل فيما يتعلق بأسواق المشتقات المالية، حيث وضعت المؤسسة في عام 2019م القواعد المنظمة لتسجيل التداول ومتطلبات تخفيف مخاطر عقود المشتقات المالية غير المدرجة.

بشكل أكبر من تلك الشركات التي تزاوّل أنشطة التأمين الأخرى، حيث من المتوقع ارتفاع المطالبات الخاصة بها مما يؤثر سلبًا على ملاءتها المالية، إلى جانب انخفاض أسعار الفائدة والذي سيؤثر سلبًا على مقدرة مقدمي تأمين الحياة على الإيفاء بالتزاماتهم التعاقدية وعلى ربحيتهم. أما محليًا، فمن المتوقع أن يكون التأثير على سوق التأمين معتدلاً وذلك نتيجة لتركزه العالي في نشاطات التأمين غير المتعلقة بالحياة وانكشافه المحدود على أسواق المال العالمية.

ولم تشهد أنشطة شركات التمويل تغيرات كبيرة خلال عام 2019م، على عكس الإطار التنظيمي والرقابي الذي شهد تطورات إيجابية. وحقق أداء قطاع شركات التمويل نموًا إيجابيًا خلال العام، حيث ارتفع إجمالي الأصول والائتمان ومستوى الربحية، وانخفضت القروض المتعثرة بشكل طفيف مما يعكس تحسن متانة القطاع.

وفي ظل مبادرات هيئة السوق المالية لزيادة عمق السوق من أجل جذب المستثمرين الأجانب، ارتفعت القيمة السوقية لمؤشر السوق الرئيسية بشكل كبير في عام 2019م، ونتيجة لذلك، أصبحت السوق الرئيسية (تداول) تأسع أكبر سوق للأسهم في العالم من حيث القيمة السوقية. ويُعزى هذا الارتفاع الملحوظ بشكل أساسي إلى الاكتتاب العام الأولي لشركة أرامكو السعودية، وأدى طرح أسهم أرامكو إلى إبراز سوق الأسهم السعودية عالميًا، وجذب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتعزيز مناخ الاستثمار.

كما سجل مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) خلال عام 2019م تذبذبًا أعلى بشكل طفيف من العام السابق، حيث سجل توزيع إيرادات الأشخاص المرخص لهم تغيرًا طفيفًا خلال العام وتباطؤ نمو صافي الدخل السنوي للأشخاص المرخص لهم، وانخفضت قيمة الاستثمارات في الأسهم المدرجة والأسهم الخاصة/الكيانات التابعة بشكل حاد.

واصلت الهيئات والمؤسسات في جميع أنحاء العالم جهودها للحفاظ على متانة النظام المالي، حيث تقوم الجهات التنظيمية الدولية بتقييم مدى فعالية وكفاءة الإصلاحات التنظيمية المالية في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية. مؤخرًا، أطلق مجلس الاستقرار المالي تقييمًا لآثار الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات المالية الأكبر من أن تخفق، حيث يهدف التقييم إلى

1

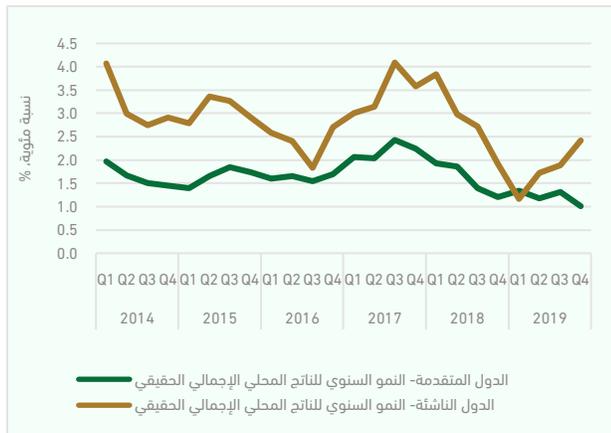
التطورات الاقتصادية العالمية

1. التطورات الاقتصادية العالمية¹

1.1 نظرة عامة

أن يكون مؤشراً على زيادة الانطباع السلبي حول المخاطر في السوق. إضافةً إلى ذلك، شهدت الاقتصادات المتقدمة بنهاية عام 2019م معدلات نمو منخفضة نسبياً مقارنةً بالمستويات التي سجلتها في عام 2018م، وذلك نتيجة تأثير بعض الاقتصادات الرئيسية في منطقة اليورو. فقد بلغ معدل النمو ما نسبته 1 في المئة في ديسمبر 2019م مقارنةً بنسبة 1,2 في المئة في الربع المقابل من العام السابق.

الشكل البياني 1-1: نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي



المصدر: بلومبيرغ

2.1 اتجاهات التضخم

ظلت معدلات التضخم في الاقتصادات الناشئة مرتفعة مقارنةً بالاقتصادات المتقدمة. وقد تراجعت معدلات اقتصادات الأسواق الناشئة بنهاية عام 2019م في ظل انخفاض الأنشطة في العديد من الاقتصادات. حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بشكل طفيف إلى نسبة 4,2 في المئة بنهاية العام مقارنةً بنسبة 4,0 في المئة في عام 2018م (الشكل البياني 1-2). وقد سجلت بعض الاقتصادات التي تعاني من أوضاع سلبية في أمريكا اللاتينية وغرب آسيا أعلى معدلات تضخم، حيث تعرضت هذه الدول لضغوط تضخمية حادة جراء انخفاض قيمة العملة وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي. وفي المقابل، بقي متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصادات

كان التباطؤ واسع النطاق في النمو العالمي جلياً في أنشطة الصناعة والتجارة والإنتاج الصناعي بظلاله على ثقة الأعمال وزاد من مستوى عدم اليقين. وشكلت شروط السياسات التجارية المشددة مخاطر سلبية على النمو العالمي. وقد أدت الصدمة الاقتصادية غير المسبوقة والمستمرة الناتجة عن جائحة فيروس كورونا المستجد، إلى زيادة حالة عدم اليقين فيما يتعلق بآفاق الاقتصاد العالمي جراء الانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي الحقيقي في جميع القطاعات، والتحركات الكبيرة الملحوظة في أسواق المال العالمية. وعقب هذه المستجدات، اشتدت الأوضاع المالية وازداد التذبذب في الأسواق المالية وارتفعت تكاليف الاقتراض تحسباً لحالات التعثر واسعة النطاق. واستقر النمو العالمي بوتيرة ضعيفة بعد انخفاضه الحاد بنهاية عام 2018م، حيث أدت شروط السياسات التجارية المشددة دوراً مهماً في انخفاض النمو العالمي جراء تراجع وتيرة الأنشطة الاقتصادية.

بدأت بعض الاقتصادات المتقدمة بالتعافي بوتيرة بطيئة في عام 2019م، ويُعزى النمو الطفيف الملحوظ في متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الناشئة إلى منطقة غرب آسيا، حيث نتج النمو من ارتفاع في الاستهلاك الخاص، على الرغم من تأثير العوامل الخارجية (مثل صافي الصادرات) على النمو العام بالمنطقة (الشكل البياني 1-1). وبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الناشئة 2,4 في المئة في الربع الرابع من عام 2019م مقارنةً بنسبة 1,9 في المئة في الربع الرابع من عام 2018م، وهو أدنى مستوى مسجل في عام 2018م.

وحافظت الولايات المتحدة الأمريكية على وتيرة نمو سنوية معتدلة بنسبة 2,1 في المئة في الربع الرابع من عام 2019م، مدفوعة بالمساهمة الإيجابية للإنفاق الاستهلاكي والاستثمارات السكنية التي دفعت النمو العام للناتج المحلي الإجمالي. وفي منطقة اليورو، سُجل انخفاض في مستوى الإنتاج الصناعي بسبب حالة عدم اليقين التي أثرت سلباً على الاستثمار والطلب على السلع الرأسمالية، الأمر الذي سبب ضغطاً على نمو الناتج المحلي الإجمالي وزاد من معدلات البطالة، والذي يحتمل

¹ يُركز التحليل في هذا الفصل على دول مجموعة العشرين، حيث يتناول اقتصادات الدول الأعضاء المتقدمة والناشئة.

وفيما يتعلق بمؤشر عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية، فلا يزال المؤشر عند مستوى مرتفع جراء حالة عدم اليقين بشأن السياسة التجارية بين الولايات المتحدة والصين والاضطرابات الاجتماعية في العديد من الدول، والمصحوبة بزيادة التذبذب في مؤشر تقلبات السوق²، وهو ما يعكس الانطباع السائد لدى المستثمرين في عام 2019م (الشكل البياني 4-1).

الشكل البياني 4-1: مؤشر عدم اليقين بالسياسات الاقتصادية



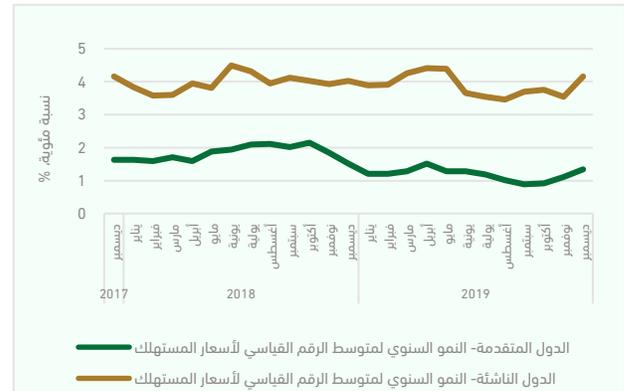
المصدر: بلومبيرغ

انخفضت مؤشرات النشاط الاقتصادي بشكل نسبي في معظم المناطق خلال عام 2019م. ففي منطقة اليورو، كان تباطؤ زخم النمو جلياً في حالة عدم اليقين والانخفاض في صناعات رئيسية مثل إنتاج الآلات في عدد من الاقتصادات. ونتيجة لذلك، فقد أثر ضعف تدفق التجارة الدولية على ثقة الأعمال، حيث انخفضت معدل الطلبات الجديدة وارتفعت معدلات البطالة.

وبينما تراجع الصناعة في الاقتصادات الكبرى في عام 2019م، ظل قطاع الخدمات متيناً بشكل عام ومشجعاً على التوظيف ومعززاً لثقة المستهلك. وقد أبدى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي³ الصادر عن صندوق النقد الدولي مخاوف بشأن احتمالية انتقال التراجع في قطاع الصناعة إلى قطاع الخدمات. حيث أظهر مؤشر مديري المشتريات لأنشطة الأعمال في قطاع الخدمات اتجاهًا تنازلياً بسيطاً في عام 2019م مقارنة بعام 2018م (الشكل البياني 5-1)، مما يشير إلى احتمالية انتقال التراجع المسجل في أنشطة الصناعة إلى قطاع الخدمات، وهو الأمر الذي قد يشكل مخاطر سلبية على المدى البعيد.

المتقدمة مستقرًا بنهاية العام 2019م، عند نسبة 1,4 في المئة تقريباً.

الشكل البياني 2-1: الرقم القياسي لأسعار المستهلك



المصدر: بلومبيرغ

لا تزال معدلات البطالة والقوى العاملة غير المستخدمة عالية في العديد من الدول، مما يدل على ضعف أوضاع سوق العمل، حيث يحتمل أن يكون التراجع في قطاع الصناعة قد أثر سلباً في الاقتصاد ككل، وخاصة في منطقة اليورو.

وأدى قرار الولايات المتحدة لخفض سعر الفائدة المرجعي بمعدل إجمالي بلغ 75 نقطة أساس خلال عام 2019م إلى تعزيز النمو وتشجيع الاستثمارات. إضافة لذلك، أعلن البنك المركزي الأوروبي عن إجراءات التيسير الكمي وقلّص نسبة الفائدة لأدنى مستوى لها على الإطلاق عند -0,5 في المئة خلال النصف الأول من عام 2019م لتحفيز اقتصادات منطقة اليورو (الشكل البياني 3-1).

الشكل البياني 3-1: أسعار الفائدة



المصدر: بلومبيرغ

² مؤشر تقلبات سوق عقود بورصة شيكاغو (CBOE) الذي يعرض توقعات السوق للتقلبات المستقبلية لمدة 30 يوماً.
³ تقرير آفاق الاقتصاد العالمي-أكتوبر 2019م

شرق آسيا: بلغ متوسط مؤشر مديري المشتريات نحو 50,5 في عام 2019م، وسجل أعلى نقطة له عند 51,9 في أغسطس 2019م وأدنى مستوى له عند 48,6 في ديسمبر 2019م.

انخفضت صادرات البضائع العالمية بشكل كبير في عام 2019م بمتوسط -2,8 في المئة مقارنة بنموها بنسبة 10,3 في المئة في العام الماضي (الشكل البياني 1-7). حيث سيكون أي تيسير بشأن شروط السياسات التجارية العالمية المشددة بمثابة المحفز الرئيس للنمو في المستقبل.

الشكل البياني 1-7: صادرات البضائع العالمية

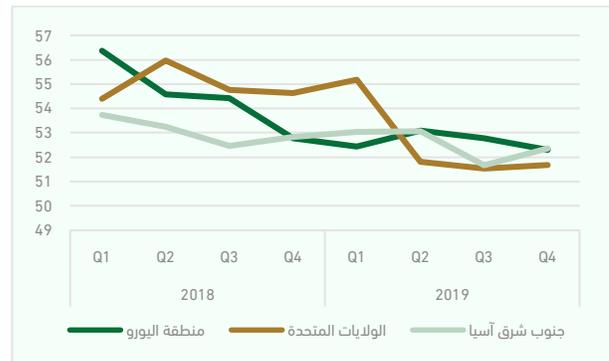


المصدر: منظمة التجارة العالمية

3.1 أسواق المال العالمية

تؤدي الأوضاع الحالية إلى عملية إعادة تسعير كبيرة في الأسواق جراء استمرار حالة عدم اليقين بسبب الجائحة الصحية العالمية، إلا أن عام 2019م كان عام عمليات الاستحواذ في أسواق الأسهم، والظاهرة بشكل ملحوظ في المؤشرات الأمريكية المدفوعة بالسياسة النقدية الميسرة وقطاع التقنية المزدهر. فقد سجل مؤشر ستاندرد آند بورز 500 أعلى أداء، بمعدل نمو بلغ حوالي 29 في المئة مقارنة بعام 2018م، يليه مؤشر داو جونز الصناعي ومؤشر راسل 2000 بارتفاع يفوق 20 في المئة. وبلغ متوسط معدل النمو للأسواق الأسهم في الاقتصادات المتقدمة 20 في المئة مقارنة بالعام الماضي. وفيما يخص أسهم الأسواق الناشئة، فإن بعضها لم ينتعش حتى الآن وما زالت دون مستويات سنة الأساس (2016). ومع ذلك، ظل متوسط معدل النمو للأسواق أسهم الاقتصادات الناشئة عند 14 في المئة بحلول نهاية عام 2019م مقارنة بنهاية عام 2018م، ويُعزى ذلك إلى مؤشر نظام التداول الروسي (RTS) الذي تفوق على نظرائه من الأسواق الناشئة وسجل معدل نمو كبير بحوالي 45 في المئة مقارنة مع عام 2018م (الشكل البياني 1-8).

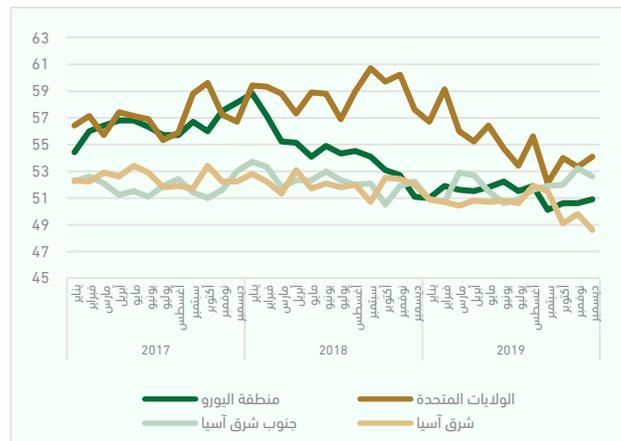
الشكل البياني 1-5: مؤشر مديري المشتريات- قطاع الخدمات



المصدر: رويترز

منطقة اليورو: في عام 2019م، بلغ متوسط مؤشر مديري المشتريات، والذي عادةً ما يستخدم كمؤشر للنشاط الاقتصادي، نحو 51,3، وسجل أعلى مستوى له عند 52,2 في يونيو 2019م وأدنى مستوى له عند 50,1 في سبتمبر 2019م (الشكل البياني 1-6).

الشكل البياني 1-6: مؤشر مديري المشتريات المركب العالمي



المصدر: بلومبيرغ

جنوب شرق آسيا: بلغ متوسط مؤشر مديري المشتريات نحو 51,8 في عام 2019م، وسجل أعلى نقطة له عند 53,2 في نوفمبر 2019م وأدنى مستوى له عند 50,6 في يونيو 2019م.

الولايات المتحدة: بلغ متوسط مؤشر مديري المشتريات نحو 55,1 في عام 2019م، وسجل أعلى مستوى له عند 59,1 في فبراير 2019م وأدنى مستوى له عند 52,1 في سبتمبر 2019م.

الشكل البياني 9-1: انعكاس منحنى العائد على السندات

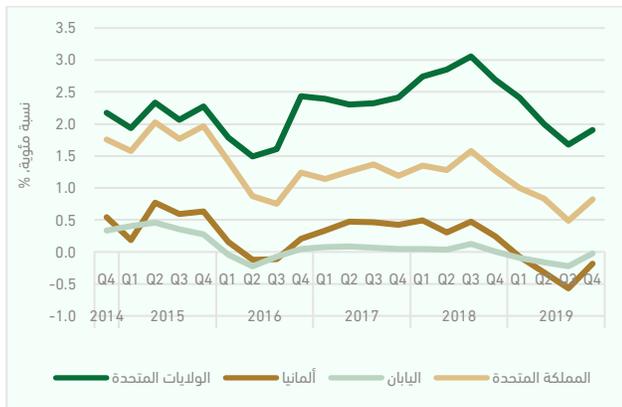


المصدر: رويترز

من الملاحظ أن التحول نحو سياسة نقدية ميسرة قد أدى إلى انخفاض في العائدات طويلة الأجل؛ ففي نهاية 2019م، بلغ العائد على السندات لمدة 10 سنوات في الولايات المتحدة 1,91 في المئة، منخفضًا بمعدل 75 نقطة أساس منذ بداية العام، والذي يُعد أكبر انخفاض سنوي منذ عام 2011م (الشكل البياني 10-1).

وبالنسبة لألمانيا واليابان، فقد استمر الاتجاه السلبي لعائد السندات حتى نهاية العام (0,19- في المئة و 0,02- في المئة)؛ وذلك بسبب تباطؤ زخم النمو العالمي واستمرار عدم اليقين لفترة طويلة. وقد كان لانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي والتوترات التجارية العالمية أثر سلبي على النظرة الاقتصادية طويلة الأجل في المملكة المتحدة، حيث انخفضت عائدات سندات الحكومة لمدة 10 سنوات بنحو 39 نقطة أساس إلى 0,825 في المئة في عام 2019م.

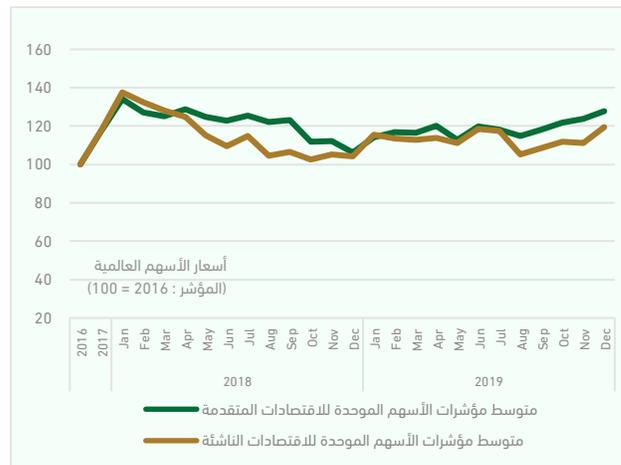
الشكل البياني 10-1: عائدات السندات لمدة 10 سنوات



المصدر: رويترز

جدير بالذكر أن متوسط مكرر الأرباح للاقتصادات المتقدمة بلغ 18,7 مرة، أعلى من متوسط 2018م الذي بلغ 13,8 مرة، مما يشير إلى ارتفاع طفيف في قيم الأسهم. وبالمقابل، بقي معدل مكرر الأرباح للاقتصادات الناشئة دون تغيير عند 15,5 مرة مقارنة مع العام السابق.

الشكل البياني 8-1: الأسهم العالمية



المصدر: بلومبيرغ

ازداد الانطباع السلبي حول مخاطر السوق إلى حد ما، حيث أشار انعكاس منحنى العائد إلى وجود مخاوف بين المستثمرين من فتور النمو الاقتصادي والركود (الشكل البياني 9-1). ووصل الفرق بين عائدات سندات الخزينة لمدة 3 أشهر ومدى 10 سنوات إلى مستوى سلبي للمرة الأولى منذ الربع الأول من عام 2007م، مسجلًا نسبة 0,10- في المئة بنهاية الربع الثاني من عام 2019م، حيث انخفضت عائدات سندات الخزينة الأمريكية طويلة الأجل إلى ما دون عائدات السندات قصيرة الأجل، وهو مؤشر محتمل على موجة بيع عالمية في ظل حالة عدم اليقين (الشكل البياني 9-1). ويشير مقياس آخر متمثل في الفرق بين عائدات سندات الخزينة لمدة سنتين ومدى 10 سنوات إلى انخفاض يصل إلى أدنى مستوى ربع سنوي خلال العام بنسبة 0,108 في المئة بحلول الربع الثالث من عام 2019م قبل ارتفاعه إلى مستوى أعلى بنهاية عام 2019م.

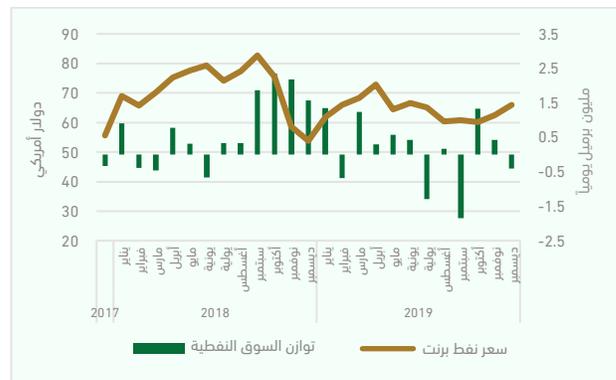
4.1 أبعاد المخاطر

خفت الأوضاع المالية التيسيرية من تأثير المخاوف السائدة حول المخاطر على النمو الاقتصادي العالمي ككل، ودعمت النظرة المستقبلية على المدى القصير، ولكنها زادت أيضًا من خطر تكون مواطن ضعف في النظام المالي. على الرغم من ذلك، تضمنت المخاطر السلبية في نهاية عام 2019م تراكم الديون في المؤسسات السيادية والشركات والمؤسسات غير المصرفية⁵ الناتجة من الأوضاع المالية التيسيرية وكذلك من التباطؤ في النمو العالمي دون المتوقع في ظل تصاعد التوترات التجارية والاضطرابات الاجتماعية والتي أدت إلى زيادة حالة عدم اليقين.

تظهر الظروف الايجابية المواتية في البعد المالي على هيئة انخفاض في تكلفة خدمة الدين الناشئ عن انخفاض أسعار الفائدة. وعلى البعد النقدي، ساهمت السياسات التيسيرية لدى الاقتصادات المتقدمة في توفير بيئة استثمارية ملائمة.

استقرت أسعار النفط نسبيًا في عام 2019م على الرغم من عدم اليقين نتيجة التوترات الجيوسياسية خلال العام (الشكل البياني 1-11). وتم تداول النفط في نطاق ضيق بسعر 64,2 دولار أمريكي للبرميل. وانخفض سعر برنت إلى أدنى مستوى له بسعر 54,91 دولار للبرميل في يناير 2019م، بينما بلغ أعلى مستوى له بسعر 74,6 دولار للبرميل في أبريل. وانتهى العام بارتفاع أسعار النفط عن متوسط السنة حيث بلغ سعر البرميل 66 دولارًا أمريكيًا. كما ظل متوسط سعر برنت مستقرًا بشكل عام على الرغم من التغير في مستويات ميزان النفط⁴.

الشكل البياني 1-11: أسعار نفط برنت



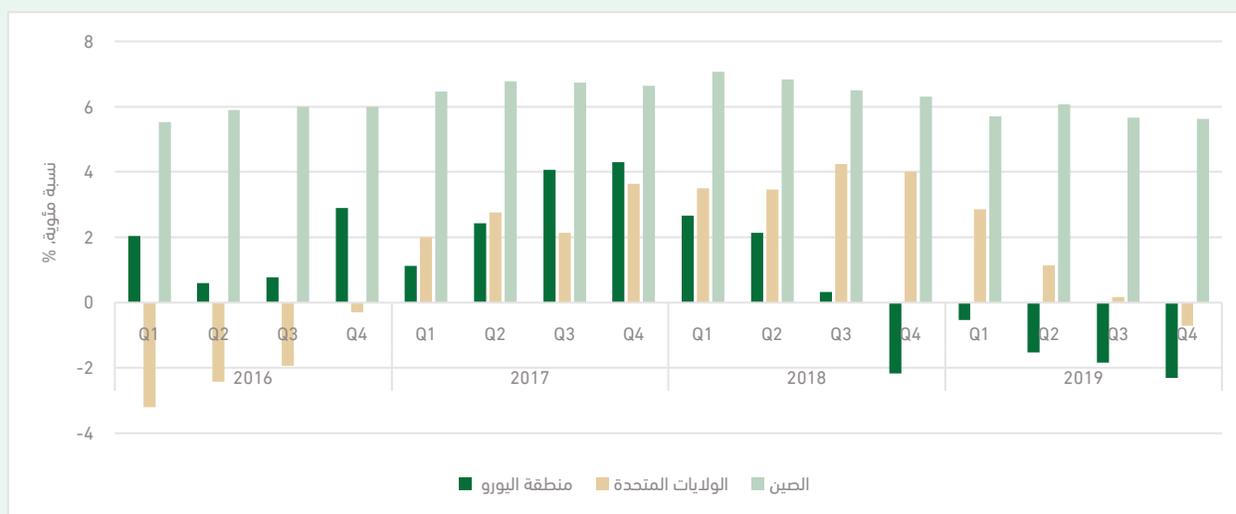
المصدر: بلومبيرغ

⁴ تم حساب توازن السوق للنفط الخام والسوائل الأخرى بحساب الفارق بين العرض والاستهلاك العالمي.
⁵ تقرير الاستقرار المالي العالمي، أكتوبر 2019م.

الإطار 1.1: التطورات في الإنتاج الصناعي العالمي

ازداد التراجع الصناعي عالمياً في عام 2019م، حيث انخفض نمو الإنتاج ومعدلات الطلبات الجديدة. وأثرت ظروف الاقتصاد الكلي للسياسة التجارية العالمية والتعريفات الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة في ثقة الأعمال عالمياً على المستهلك وكذلك على القطاع الصناعي والصادرات الصينية. على الرغم من أن الصين سجلت معدل نمو مرتفع نسبياً في الإنتاج الصناعي عام 2019م، حيث بلغ متوسطه 5,8 في المئة مقارنةً بنسبة 6,7 في المئة عام 2018م (الشكل البياني 12-1)، إلا أن المعدل كان يتناقص بصورة طفيفة خلال العام. وقد أثرت الأوضاع السابق ذكرها سلباً في الطلب، فانعكس ذلك جزئياً في الانخفاض الحاد في مبيعات المركبات بالصين، حيث انخفضت المبيعات بمتوسط نسبته 9,6 في المئة في عام 2019م مقارنةً بالعام السابق (الشكل البياني 13-1) جراء التوترات التجارية وكذلك تعديل لمعايير أكثر صرامة في الانبعاثات جنباً إلى جنب مع منطقة اليورو.

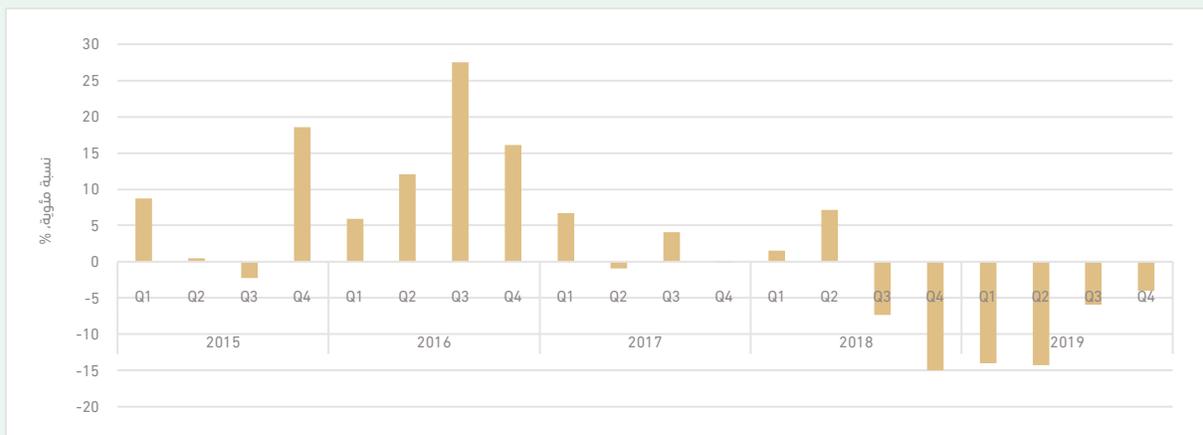
الشكل البياني 12-1: النمو السنوي للإنتاج الصناعي



المصدر: رويترز

وأدت تداعيات حالة عدم اليقين الناتجة من التجارة الدولية إلى إضعاف التجارة والتصنيع في أوروبا، وخاصةً في قطاعي الآلات ومعدات النقل. وانخفض الإنتاج الإجمالي في منطقة اليورو، حيث انخفض متوسط الإنتاج الصناعي للمنطقة بنسبة 1,6 في المئة في عام 2019م مقارنةً بالعام السابق، متأثراً بانخفاض إنتاج السلع الرأسمالية بنسبة 6,7 في المئة مقارنةً بالعام السابق. ويُعزى ذلك إلى انخفاض النشاط الصناعي في قطاعي الآلات والمعدات، وبالأخص فئة المركبات والتي تُعد من أهم القطاعات في منطقة اليورو، فهو يدعم التوظيف ويساهم في النمو الاقتصادي الكلي. وانخفضت السلع الوسيطة بنسبة 1,4 في المئة، بينما ارتفعت السلع الاستهلاكية غير المعمرة بصورة طفيفة بنسبة 1,3 في المئة مقارنةً بمستويات عام 2018م.

الشكل البياني 13-1: النمو السنوي لصادرات المركبات الصينية



المصدر: بلومبيرغ

بشكل عام، تعد الدول المنكشفة على التجارة الدولية أكثر عرضة للتأثر. ويعود تأثر ألمانيا القوية صناعياً بشكل أكبر من غيرها إلى تركيزها القوي على الصناعة. فقد انخفض متوسط إنتاجها الصناعي إلى 3,5 في المئة في عام 2019م مقارنةً بالعام السابق، تليها إيطاليا التي وصل الانخفاض فيها إلى 1,4 في المئة مقارنةً بالعام السابق. ومن ناحية أخرى، سجلت الدول الأقل اعتماداً على الصادرات وتعرضاً لتقلبات التجارة والتراجع الدوري الحالي (مثل فرنسا وإسبانيا) متوسط إنتاج صناعي بنسبة 0,3 في المئة و 0,7 في المئة على التوالي في عام 2019م مقارنةً بالعام السابق.

ووصل نمو الإنتاج الصناعي العام في الولايات المتحدة إلى مستوى سلبي في الربع الرابع من عام 2019م (-0,72 في المئة مقارنةً بنسبة 4,0 في المئة في نفس الفترة من العام السابق). تزامناً مع انخفاض في مستويات الإنتاج، وتراجع متوسط نمو الإنتاج الصناعي لعام 2019م حيث بلغ 0,87 في المئة، أي أقل بكثير من النسبة المسجلة في العام السابق والتي بلغت 3,8 في المئة.

ووفقاً لمعهد الولايات المتحدة لإدارة التوريدات، سجل مؤشر الطلبات الجديدة الأمريكية نسبة 46,8 في المئة في ديسمبر، حيث انخفض عن نسبة 51,1 في المئة التي سُجلت في نفس الفترة من العام السابق. وبنهاية عام 2019م، سجلت ثلاثة قطاعات صناعية نموًا، وهي: الأغذية والمشروبات، والصناعات المتنوعة، وصناعات النسيج، في حين تراجعت بقية القطاعات.

2

تطورات
المالية الكلية
المحلية

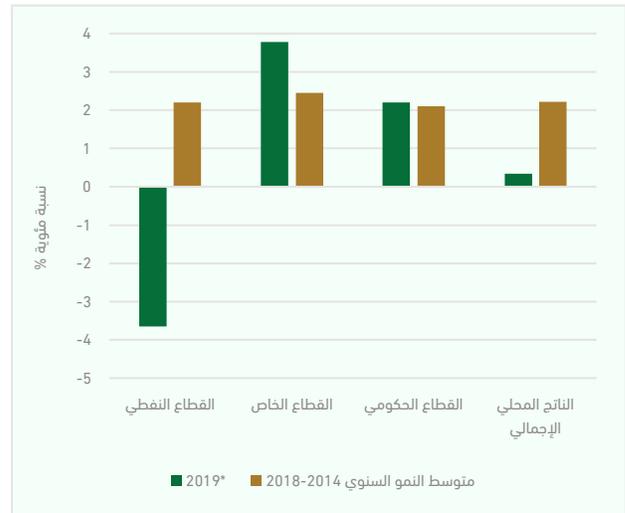
2. تطورات المالية الكلية المحلية

1.2 تطورات النمو

سجل الاقتصاد السعودي نموًا طفيفًا في عام 2019م، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0,33 في المئة في عام 2019م مقارنةً بنمو نسبته 2,43 في المئة في العام السابق. وانخفض القطاع النفطي بنسبة 3,65 في المئة في عام 2019م مقارنةً بارتفاع قدره 3,13 في المئة في عام 2018م، وبمعدل نمو بلغت نسبته 2,2 في المئة على مدى السنوات الخمس الماضية (2014م-2018م) (الشكل البياني 2-1). ويُعزى هذا الانخفاض إلى خفض إنتاج النفط بسبب اتفاقية أوبك لخفض الإنتاج.

وعلى الرغم من النمو السلبي في القطاع النفطي، إلا أن النمو الاقتصادي غير النفطي شهد تسارعًا في عام 2019م، حيث نما الناتج غير النفطي بنسبة 3,31 في المئة، بقيادة نشاط القطاع الخاص وذلك تماشيًا مع جهود المملكة لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط (الإطار 2-1). ويُعزى النمو في القطاع غير النفطي في عام 2019م بشكل رئيس إلى نمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، وقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وقطاع التشييد والبناء بنسبة 6,27 في المئة و5,53 في المئة و4,60 في المئة على التوالي. ويرجع التحسن في قطاع التشييد والبناء بشكل أساس إلى ارتفاع نمو القطاع العقاري ومبادرات الإسكان الحكومية (الشكل البياني 2-2) والذي يتضح جليًا في ارتفاع النمو في التمويل العقاري المدعوم من الدولة.

الشكل البياني 2-1: نمو الناتج المحلي الحقيقي حسب القطاع المؤسسي



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء
* بيانات أولية

الشكل البياني 2-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع الاقتصادي



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء
* بيانات أولية

2.2 اتجاهات التضخم

عاد التضخم إلى تسجيل أرقام سالبة في عام 2019م، حيث بلغ المتوسط السنوي لمؤشر أسعار المستهلك 2,1- في المئة في عام 2019م مقارنةً بـ 2,5 في المئة في عام 2018م (الشكل البياني 2-3). أحد العوامل التي ساهمت في تباطؤ الأسعار، كان المقارنة بالأسعار المرتفعة في عام 2018م الناتجة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة، إضافة إلى الانخفاض الحاد في إيجارات المساكن، وهو عنصر فرعي ذو وزن كبير في إجمالي سلة المستهلك، والذي انخفض بمعدل 10,2 في المئة في عام 2019م.

الشكل البياني 2-3: التضخم السنوي (2018=100)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

العالم. وستساهم مبادرات الحكومة كدعم شركات القطاع الخاص في الاستمرار في دفع رواتب موظفيها من خلال تسهيل وصولها إلى القروض البنكية وإعفاءها جزئياً من المقابل المالي على الوافدين أو دفع 60 في المئة من رواتب موظفيها لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من مايو 2020م، في المحافظة على مستويات الاستهلاك، خاصة فيما يتعلق بالسلع والخدمات الأساسية. وكذلك من المتوقع أن تسهم عوامل إضافية أخرى في رفع التضخم، بما فيها تطبيق الضريبة الانتقائية على المشروبات المحلاة التي طبقت في الربع الرابع من عام 2019م، ورفع الدعم عن أعلاف الدواجن الذي طُبق في بداية عام 2020م، ورفع ضريبة القيمة المضافة من 5 إلى 15 في المئة والتي من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في يولية 2020م.

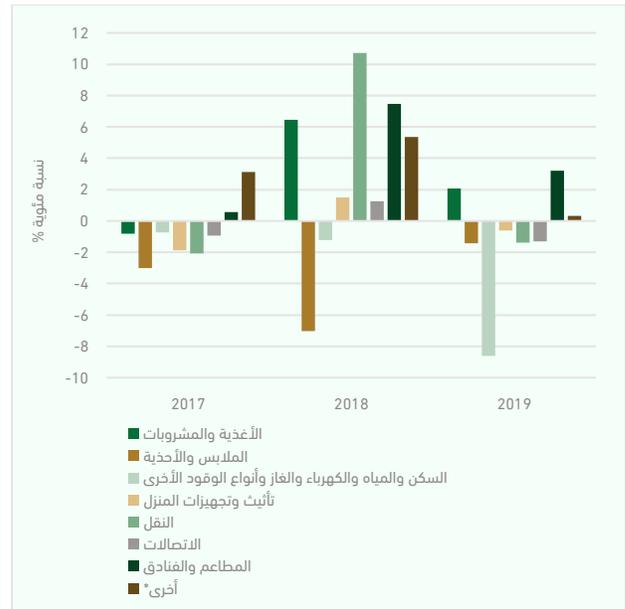
عند أخذ بيانات نقاط البيع كمؤشر على نشاط الإنفاق الاستهلاكي، فإنها تشير إلى معدلات نمو صحية للمبيعات، حيث سجلت مؤشرات الاستهلاك في قطاع التجزئة ارتفاعاً مستمراً طوال عام 2019م، وواصل عدد العمليات وحجم المبيعات نموها بمعدلات مرتفعة بلغت 56,5 في المئة و22,8 في المئة على التوالي (الشكل البياني 2-5). وساهم إقامة عدد من الفعاليات الموسمية في مختلف مناطق ومدن المملكة في الارتفاع الكبير لعمليات نقاط البيع. إضافة إلى ذلك، نتج إلزام المحلات التجارية ومنافذ البيع بتوفير خدمات دفع إلكترونية إلى اختلاف في معدل نمو عدد عمليات نقاط البيع وقيمتها حيث يستطيع العميل إجراء عمليات بمبالغ صغيرة. وعند النظر إلى معدل الاستخدام، أي متوسط عدد مرات استخدام نقاط البيع، يُلاحظ ارتفاعاً كبيراً في المدفوعات غير النقدية نتيجة المبادرات الأخيرة التي أطلقتها المؤسسة والرامية إلى تعزيز التوجه نحو مجتمع غير نقدي تماشياً مع تطلعات رؤية 2030 (الشكل البياني 2-6).

الشكل البياني 2-5: أداء نقاط البيع



تراجعت أسعار سبعة أقسام رئيسة في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2019م، وسجل قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى انخفاضاً حاداً بمعدل 8,6 في المئة في عام 2019م مقارنة مع العام الماضي، حيث سجل "الإيجار المدفوع للسكن" أكبر انخفاض بنسبة 10,2 في المئة خلال نفس الفترة. وقد يكون أحد الأسباب الذي أدت إلى ذلك هو انخفاض الطلب نتيجة الخروج النهائي لعدد من عوائل الوافدين بسبب ارتفاع الرسوم. بالإضافة إلى ذلك، كانت الأقسام الستة التي تراجعت خلال نفس الفترة هي: الملابس والأحذية (1,4 في المئة)، وتأثيث وتجهيزات المنزل (0,6 في المئة)، والنقل (1,4 في المئة)، والاتصالات (1,3 في المئة)، والترفيه والثقافة (1,7 في المئة)، والسلع والخدمات الشخصية المتنوعة (0,4 في المئة). في حين سجل قسم المطاعم والفنادق أعلى ارتفاع من بين أقسام سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بزيادة قدرها 3,2 في المئة، يليه التعليم، والأغذية والمشروبات، والتبغ، والصحة بنسبة 2,5 في المئة و2,1 في المئة و1,0 في المئة و0,1 في المئة على التوالي (الشكل البياني 2-4).

الشكل البياني 2-4: معدل التضخم السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب الأقسام الرئيسية



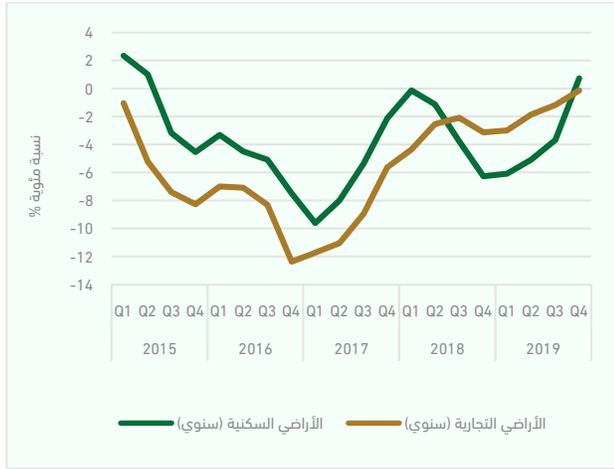
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

* تشمل: التبغ، والصحة، والترفيه والثقافة، والتعليم، والسلع والخدمات الشخصية المتنوعة

يُتوقع أن يعود التضخم إلى تسجيل معدلات إيجابية في عام 2020م على الرغم من تراجع الطلب المحلي على معظم الأنشطة الاقتصادية نتيجة التدابير الاحترازية المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، حيث يُتوقع ارتفاع أسعار الغذاء العالمي جراء اختلال سلاسل القيمة العالمية بسبب التدابير الاحترازية المطبقة على مستوى

البياني 2-8). وقد يُعزى ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع الطلب على القروض العقارية في عام 2019م.

الشكل البياني 2-8: الأرقام القياسية لأسعار الأراضي السكنية والتجارية



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

4.2 التطورات النقدية

1.4.2 المجاميع النقدية

ارتفعت المجاميع النقدية مقارنةً بالعام السابق، حيث سجلت القاعدة النقدية نموًا نسبته 4,2 في المئة في عام 2019م، مقارنةً بنسبة 3,2 في المئة في عام 2018م، ونتيجة لارتفاع الإنفاق الحكومي، سجل عرض النقود بمفهومه الواسع (ن3) نموًا بنسبة 7,1 في المئة بنهاية عام 2019م، مما يعكس تحسن مستويات السيولة للأسر والشركات.

وبالحديث عن مكونات عرض النقود بمفهومه الواسع، فقد سجلت الودائع الزمنية والادخارية ارتفاعًا كبيرًا بنسبة 13,2 في عام 2019م. وسجلت الودائع تحت الطلب، التي تشكّل 55,4 في المئة من عرض النقود (ن3)، نموًا بنسبة 5,6 في المئة في عام 2019م مدعومة بشكل رئيس بارتفاع ودائع الأفراد والشركات. بالإضافة إلى ذلك، تحسن نمو النقد المتداول خارج المصارف بشكل طفيف من 4,7 في المئة في عام 2018م إلى 5 في المئة في عام 2019م، بينما واصلت الودائع الأخرى شبة النقدية نموها مسجلة ارتفاعًا بنسبة 2,8 في عام 2019م (الشكل البياني 2-9).

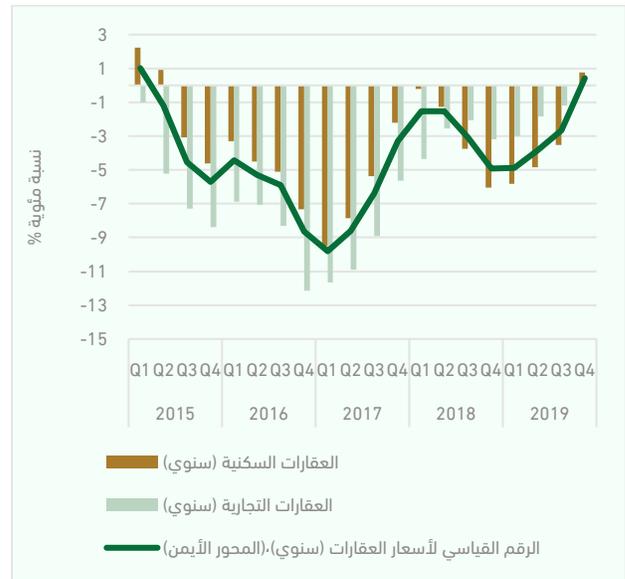
الشكل البياني 2-6: معدل استخدام نقاط البيع



3.2 تطورات القطاع العقاري

سجلت أسعار العقارات ارتفاعًا لأول مرة منذ خمس سنوات، حيث بلغ متوسط الرقم القياسي لأسعار العقارات 80,8 في الربع الرابع من عام 2019م، بارتفاع نسبته 0,4 في المئة مقارنةً مع نفس الفترة من العام السابق (الشكل البياني 2-7). والذي كان مدفوعًا بشكل رئيس بأسعار العقارات السكنية، التي ارتفعت بنسبة 0,8 في المئة في الربع الرابع من عام 2019م مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

الشكل البياني 2-7: الرقم القياسي لأسعار العقارات



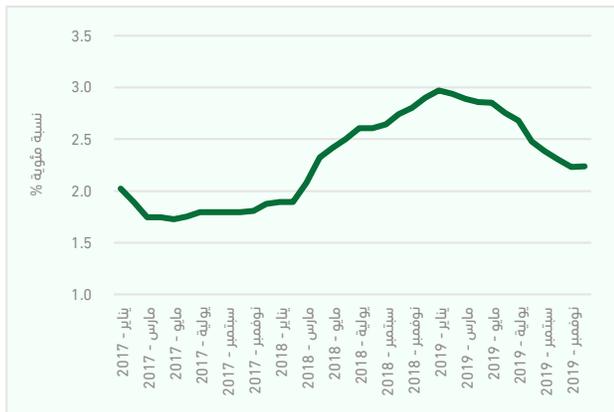
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

استقرت أسعار الأراضي بنهاية عام 2019م، وارتفعت أسعار الأراضي السكنية للمرة الأولى منذ عام 2014م بنسبة 0,7 في المئة، بينما انخفضت أسعار الأراضي التجارية بنسبة 0,1 في المئة في الربع الرابع من عام 2019م مقارنةً مع الربع المقابل من العام السابق (الشكل البياني 2-8).

ويتماشى هذا الخفض مع أهداف المؤسسة الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي.

ونتيجة لخفض المؤسسة لأسعار الفائدة ثلاث مرات خلال عام 2019م، سجل سعر الفائدة بين البنوك السعودية لمدة 3 أشهر (السايبور) انخفاضًا طفيفًا خلال العام، ويوضح الشكل البياني 2-11 ارتفاع معدل السايبور بشكل طفيف في النصف الأول من عام 2019م، ثم بدأ بالانخفاض حيث بلغ متوسطه حوالي 2,6 في المئة بنهاية العام، مما يعكس الأوضاع النقدية في الولايات المتحدة.

الشكل البياني 2-11: سعر الفائدة بين البنوك السعودية (السايبور)

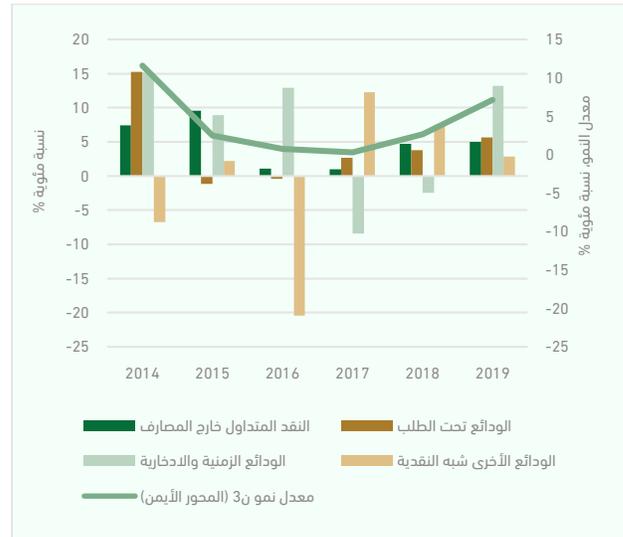


بلغت قيمة احتياطات النقد الأجنبي لمؤسسة النقد العربي السعودي نحو 1873 مليار ريال بنهاية عام 2019م، أي بزيادة بنحو 0.6 في المئة مقارنة بالعام السابق (الرسم البياني 2.12). وتستخدم احتياطات النقد الأجنبي لمؤسسة النقد في الوفاء بالالتزامات الخارجية للمملكة العربية السعودية، والطلب على الواردات، والتحويلات المالية لغير المقيمين، والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي.

الشكل البياني 2-12: احتياطات النقد الأجنبي

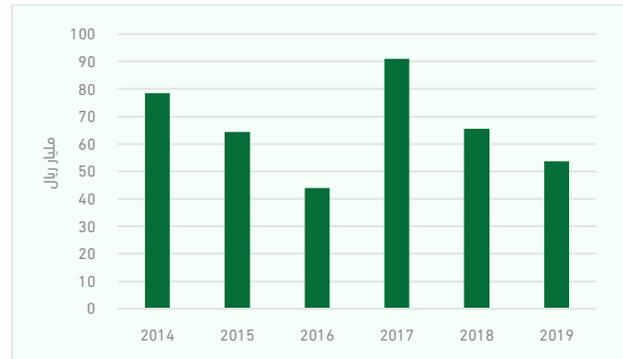


الشكل البياني 2-9: معدلات نمو عرض النقود (ن3) ومكوناته



انخفضت اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بشكل متواضع في عام 2019م، حيث سجل المتوسط الشهري لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس انخفاضًا طفيفًا من 65 مليار ريال في عام 2018م إلى 53 مليار ريال في عام 2019م (الشكل البياني 2-10). وعلى الرغم من انخفاض مستويات اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس، إلا أنها ظلت ضمن مستويات جيدة، مدعومة بإعادة ضخ متحصلات الاكتتاب العام لشركة النفط السعودية (أرامكو السعودية) في النظام المالي.

الشكل البياني 2-10: اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس



2.4.2 وضع السياسة النقدية

أكدت المؤسسة التزامها بالاستمرار في تطبيق سياسة سعر الصرف التي تربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي عند 3,75 ريال والقائمة منذ عام 1986م، وتدعم ظروف السوق الحالية والهيكلي الاقتصادي إطار سعر الصرف الحالي، الذي يعمل على ضمان وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي. وخفضت المؤسسة خلال عام 2019م معدل اتفاقيات إعادة الشراء واتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بواقع 75 نقطة أساس ليبلغا 2,25 في المئة و 1,75 في المئة على التوالي بنهاية العام،

الشكل البياني 2-14: الإيرادات والمصروفات



المصدر: وزارة المالية

6.2 أداء سوق العمل

واصل معدل البطالة تراجعاً في عام 2019م، حيث انخفض إلى 12 في المئة، مسجلاً أدنى مستوى له منذ ثلاث سنوات، مقابل 12,7 في المئة في عام 2018م (الشكل البياني 2-15). والجدير بالذكر أن معدل البطالة بين السعوديين انخفض للجميع ذكوراً وإناثاً على حد سواء، حيث تراجع المعدل بين الذكور من 6,6 في المئة في عام 2018م إلى 4,9 في المئة في عام 2019م، وتراجع أيضاً بين الإناث من 32,5 في المئة إلى 30,8 في المئة. وقد يُعزى انخفاض معدل البطالة إلى فاعلية إصلاحات رؤية 2030 وارتفاع نمو القطاع الخاص.

الشكل البياني 2-15: معدل البطالة



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ارتفع معدل المشاركة الاقتصادية للسعوديين في عام 2019م، حيث سجل زيادة من 42 في المئة في عام 2018م إلى 46,7 في المئة في عام 2019م (الشكل البياني 2-16). وبالتالي، لم يكن انخفاض معدل البطالة نتيجة لانخفاض القوى العاملة السعودية وإنما نتيجة ارتفاع نسبة المشاركة.

5.2 تطورات المالية العامة

تواصل الحكومة جهودها لخفض عجز الميزانية، حيث بلغ العجز 132,6 مليار ريال في عام 2019م، أي أقل بنسبة 23,7 في المئة من عجز العام السابق البالغ 174 مليار ريال. ويمثل هذا الرقم حوالي 4,5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحوالي 5,9 في المئة في عام 2018م (الشكل البياني 2-13). وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتحسن كفاءة الإنفاق، وجاء هذا الانخفاض بأقل من الانخفاض المقدر في الموازنة، نتيجة تحسن كفاءة الإنفاق وكذلك انخفاض النفقات الرأسمالية.

الشكل البياني 2-13: تطورات المالية العامة



المصدر: وزارة المالية

وارتفعت الإيرادات الحكومية في عام 2019م مدفوعة بالقطاعات غير النفطية، حيث بلغ إجمالي الإيرادات 926,8 مليار ريال، بزيادة قدرها 2,3 في المئة مقارنة بالعام السابق. وبلغت الإيرادات غير النفطية 332,4 مليار ريال، شكلت إيرادات الضرائب منها حوالي 220,1 مليار ريال، بزيادة تقدر بحوالي 31 في المئة عن العام السابق. وعلى الرغم من التحسن في الإيرادات غير النفطية، لا يزال النفط مساهماً رئيسياً ويمثل حوالي 64 في المئة من إجمالي الإيرادات الحكومية في عام 2019م (الشكل البياني 2-14).

كما تجاوز الإنفاق الحكومي 1 تريليون ريال للعام الثاني على التوالي في عام 2019م، مسجلاً انخفاضاً بحوالي 1,9 في المئة مقارنة بزيادة نسبتها 16 في المئة في العام السابق حيث يعكس الانخفاض كفاءة الحكومة في إدارة الإنفاق. وانخفضت النفقات التشغيلية بنسبة 0,1 في المئة في 2019م لتصل إلى 890 مليار ريال، حيث شهدت رواتب العاملين، التي تمثل الحصة الأكبر من النفقات التشغيلية بحوالي 57 في المئة، زيادة بنحو 4,4 في المئة. وكذلك، بلغت النفقات الرأسمالية 169,4 مليار ريال بنهاية عام 2019م، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 10 في المئة مقارنة بالعام السابق.

مقارنة بغائض قدره 252,7 مليار ريال في عام 2018م (الشكل البياني 2-18). ويعود ذلك إلى ارتفاع الاستثمارات المباشرة والاستثمارات الأخرى والأصول الاحتياطية بمقدار 32,3 مليار ريال و177,8 مليار ريال و11,2 مليار ريال على التوالي، في حين أظهرت استثمارات الحافطة انخفاضًا بمقدار 47,5 مليار ريال. وعلى الرغم من استحوذ صندوق الاستثمارات العامة على أصول أجنبية، إلا أن صافي استثمارات الحافطة في عام 2019م كان أقل بسبب اكتمال انضمام السوق المالية السعودية (تداول) إلى مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة وإصدارات الدين الدولية.

الشكل البياني 18-2: الحساب المالي

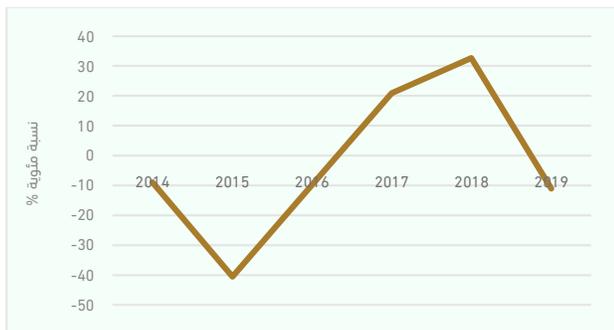


2.7.2 التجارة الخارجية

1.2.7.2 الصادرات

سجلت الصادرات تراجعًا بسبب انخفاض إنتاج النفط، حيث تراجع قيمة الصادرات بنسبة 11,2 في المئة في عام 2019م (الشكل البياني 2-19). وانخفضت الصادرات النفطية بنسبة 12,6 في المئة وغير النفطية بنسبة 5,8 في المئة خلال نفس العام. ويرجع انخفاض صادرات النفط بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار النفط وخفض الإنتاج. وعلاوة على ذلك، قد يُعزى انخفاض الصادرات غير النفطية إلى التوترات التجارية العالمية والتي أثرت سلبًا على التجارة العالمية.

الشكل البياني 19-2: نمو الصادرات



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل البياني 2-16: معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديين لإجمالي السكان



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

7.2 القطاع الخارجي

1.7.2 ميزان المدفوعات

1.1.7.2 الحساب الجاري

سجل الحساب الجاري فائضًا خلال عام 2019م، حيث تشير البيانات الأولية إلى وجود فائض تقدر قيمته بنحو 186,9 مليار ريال، بانخفاض نسبته 29,4 في المئة مقارنة بعام 2018م (الشكل البياني 2-17). ويُعزى ذلك بشكل رئيس إلى عاملين: الأول وهو انخفاض إجمالي الصادرات بنحو 11,2 في المئة ليصل إلى 980,7 مليار ريال في عام 2019م، حيث انخفضت جميع الصادرات النفطية وغير النفطية على حد سواء، والثاني وهو ارتفاع الواردات بنسبة 5,3 في المئة لتصل إلى 541,3 مليار ريال خلال نفس الفترة.

الشكل البياني 17-2: الحساب الجاري



2.1.7.2 الحساب المالي

سجل الحساب المالي فائضًا للسنة الثالثة على التوالي، حيث أظهرت البيانات الأولية فائضًا قدره 173,8 مليار ريال في عام 2019م

8.2 توقعات نمو الاقتصاد السعودي ومخاطره

لا يمكن فصل الاقتصاد السعودي عن الأحداث الاقتصادية العالمية، لذلك من المتوقع أن تؤثر جائحة كورونا والركود العالمي الناتج عنها بشكلٍ سلبي على الاقتصاد السعودي. ومع ذلك، يمكن للإجراءات القوية التي اتخذتها المؤسسات الحكومية أن تخفف من الآثار السلبية (الإطار 7-1). بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم انخفاض أسعار الفائدة والإصلاحات الهيكلية في القطاع الخاص وكذلك المبادرات الحكومية المستمرة ومشروع صندوق الاستثمارات العامة في التخفيف من تباطؤ الأنشطة الاقتصادية.

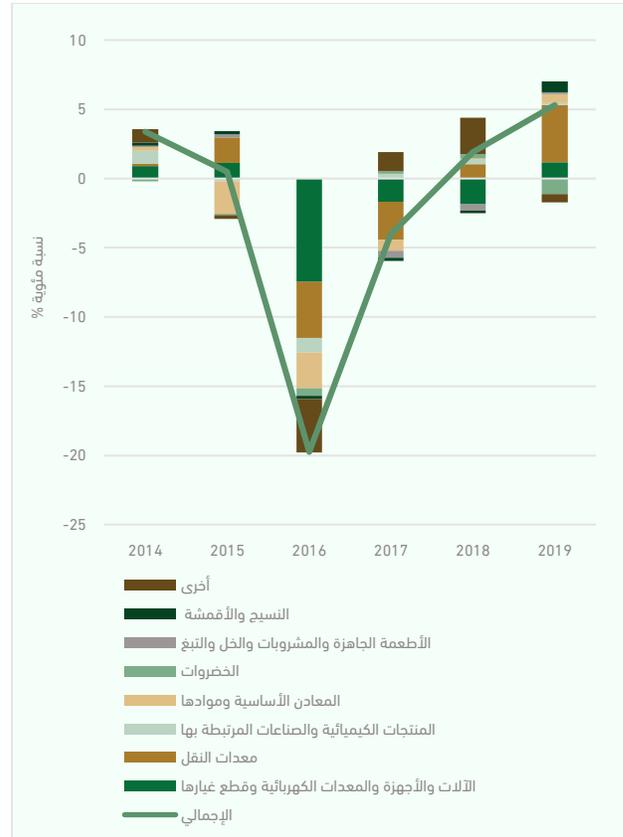
وستشكّل تطورات سوق النفط العالمية تحديًا أمام الاقتصاد السعودي في العام المقبل بسبب انخفاض الطلب العالمي نتيجةً للتدابير المتخذة لاحتواء تفشي فيروس كورونا المستجد وعدم القدرة على التنبؤ بمدّة اضطراب السوق.

بشكلٍ عام، لا يزال الوضع المالي الكلي السعودي مستقرًا، حيث لا يزال الاحتياطي العام للحكومة في مستوى عالٍ، بالإضافة إلى تدني نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي مقارنةً بدول مجموعة العشرين الأخرى، مما يعكس وجود حيز مالي مستدام يسمح بالحصول على تمويل إضافي للميزانية. ويجعل هذا الحيز المالي الكبير والاحتياطيات العالية للمملكة في وضع قوي يمكّنها من دعم اقتصادها المحلي وتخفيف المخاطر الاقتصادية.

2.2.7.2 الواردات

سجلت الواردات ارتفاعًا خلال عام 2019م بلغت نسبته 5,3 في المئة مقارنة بالعام السابق. وانعكس تحسن نمو القطاع الخاص على الأنشطة المحركة لقطاع الواردات مثل معدات النقل (الشكل البياني 2-20). ويُعزى ذلك بشكلٍ رئيسي إلى مشاريع السكك الحديدية الجارية خلال عام 2019م، حيث يُعد النقل محركًا أساسيًا للنهضة الاقتصادية لدعم تحقيق رؤية 2030.

الشكل البياني 2-20: نمو الواردات حسب مساهمة الأقسام



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الإطار 1-2: القطاع الخاص في المملكة في عام 2019م

تواصل الحكومة السعودية جهودها لتمكين القطاع الخاص من أن يكون شريكاً رئيساً في تحقيق رؤية 2030 الطموحة من خلال رفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 40 في المئة إلى 65 في المئة. ويقوم برنامج التحول الوطني 2020، بصفته أحد برامج الرؤية الرئيسية، بتمكين القطاع الخاص من خلال التزامه برفع نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 22 في المئة إلى 23 في المئة، وزيادة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 2 في المئة إلى 3 في المئة.

واصل القطاع الخاص السعودي نموه خلال عام 2019م، مسجلاً أعلى مستوى نمو في خمس سنوات بنسبة 3,8 في المئة. ويُعزى ارتفاع النمو بشكل رئيس إلى الارتفاع القوي في قطاعات التشييد والبناء، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، وقطاع النقل والتخزين والاتصالات والتي تشكل أكثر من 60 في المئة من القطاع الخاص. ويأتي التعافي القوي لقطاع التشييد والبناء نتيجة التقدم المتحقق في المشاريع الضخمة مثل نيوم والقديّة، بالإضافة إلى ارتفاع نمو القطاع العقاري نتيجة المبادرات الحكومية المتعددة لدعم الإسكان. هذا وقد قررت الدولة أن تتحمل المقابل المالي المقرر على العمالة الوافدة في المنشآت الصناعية لمدة خمس سنوات بهدف تخفيف العبء على القطاع الخاص، والمساعدة في خفض تكاليف العمالة على الشركات.

وتركز رؤية 2030 بشكل رئيس على تهيئة بيئة تمكّن الفرص التجارية وتوسع القاعدة الاقتصادية. ويُعد تطوير قطاعي السياحة والتراث الوطني أحد أهم عناصر الرؤية. وشهد عام 2019م العديد من الفعاليات الدولية التي استضافتها المملكة في مختلف الألعاب الرياضية، مثل: الفورمولا، والتنس، والملاكمة، والمصارعة، وكرة القدم، بالإضافة إلى إطلاق وزارة السياحة برنامج "مواسم السعودية"، الذي يضم 11 موسمًا سياحيًا تغطي معظم مناطق المملكة حيث تضمن البرنامج مجموعة من الفعاليات الثقافية والرياضية والترفيهية والتجارية إضافة إلى الخدمات النوعية المساندة مثل الإقامة والنقل. وساهمت هذه الفعاليات في نمو قطاع الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 6,27 في المئة.

وتحققت العديد من الإنجازات الهامة عبر برنامج التحول الوطني بنهاية عام 2019م، مما ساهم في تمكين القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تم إنشاء المركز الوطني للتنافسية (تيسير) والذي يهدف إلى تطوير بيئة تنافسية في المملكة من خلال تطبيق أكثر من 400 إصلاح لخدمة المستثمرين، مثل: أتمتة الإجراءات، وتطوير اللوائح والسياسات. كما تم إطلاق مراكز الخدمة الشاملة "مراس"، التي توفر مجموعة من التراخيص والخدمات الإلكترونية لممارسة الأعمال التجارية، مثل بدء ممارسة النشاط التجاري عن طريق تأسيس الشركات إلكترونياً خلال ساعة واحدة فقط، وإدارة أعمال الأنشطة التجارية، وإنهاء الأعمال التجارية. إضافة إلى ذلك، تم إطلاق ملتقى بيان الذي يُعنى بتهيئة بيئة مناسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة القائمة والجديدة بما يضمن نموها ومساهمتها الإيجابية في الاقتصاد. وكذلك تم إطلاق بوابة الاستثمار البلدي "فرص" التي تجمع كافة الفرص الاستثمارية في جميع مناطق المملكة في منصة موحدة، ومن الإنجازات الأخرى زيادة مساهمة الأسر المنتجة في الاقتصاد لضمان نموها من خلال تنظيم عملهم، وتوفير حلول تمويلية لأكثر من 40000 مستفيد في مختلف مناطق المملكة في عام 2019م، مقارنة بـ 3000 مستفيد في عام 2016م.

نجح برنامج التحول الوطني أيضًا في المجال السياحي من خلال إصدار التأشيرات السياحية، حيث وصل عدد التأشيرات السياحية المصدرة إلى 350000 تأشيرة سياحية خلال الربع الأخير من عام 2019م، إضافة إلى ذلك، دعم البرنامج الاستثمار في قطاع السياحة حيث تم إصدار حوالي 3000 رخصة استثمارية منذ بداية عام 2018م لعدد من القطاعات السياحية بما في ذلك الإيواء السياحي، وتنظيم الرحلات السياحية، ووكالات السفر السياحية. وأيضًا قدم برنامج التحول الوطني قروضًا تقدر بنحو 100 مليون ريال لوجهات سياحية جديدة مثل: الجبيل، وبنبع، وبريدة. وساهمت هذه الاستثمارات في زيادة مستوى الإنفاق الداخلي، وتوليد فرص العمل والاستثمار للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. هذا وقد أضافت المملكة 75 موقعًا تراثيًا إلى قائمتها لتصل إلى 316 موقعًا، مما عزز مكانة المملكة بصفقتها وجهة سياحية.

الإطار 2-2: تطورات التقنية المالية

تماشيًا مع هدف برنامج تطوير القطاع المالي المتمثل في جعل المملكة مركزًا قويًا للتقنية المالية وضمان تحقيق درجة عالية في مؤشر رضا الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية عن منظومة التقنية المالية في السعودية، تم إطلاق العديد من المبادرات لتحقيق هذه المهمة. ويتمحور دور البرنامج في تطوير قطاع مالي متنوع من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان تطوير سوق مالية متقدمة، بما لا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار قطاع الخدمات المالية. وتتمثل إحدى المبادرات المحورية في فتح قطاع الخدمات المالية أمام الجهات الفاعلة الناشئة (كشركات التقنية المالية) لتحفيز الابتكار والنمو والمنافسة في القطاع المالي.

شهد قطاع المدفوعات في المملكة خلال الأعوام الثلاثين الماضية تطورات ملحوظة، حيث استثمرت مؤسسة النقد بشكل كبير في بناء البنية التحتية للمدفوعات من خلال تطوير واستحداث عدد من أنظمة المدفوعات مثل: نظام التحويلات المالية السريعة (سريع)، ونظام عرض ودفع الفواتير إلكترونياً (سداد)، وشبكة أنظمة الصرف الآلي ونقاط البيع (مدى)، ومنصة فواتير الأعمال الإلكترونية (إيبال). وساعدت البنية التحتية للمدفوعات في وضع المعايير المحلية، ودعم قابلية التشغيل البيئي على الصعيد المحلي والدولي من خلال العمل المستمر مع القطاع المالي، ومهدت الطرق لمقدمي الخدمات المحليين لتقديم خدمات المدفوعات الخاصة بهم للمستهلكين، والأعمال التجارية، والمستفيدين الحكوميين.

وأطلقت هيئة السوق المالية السعودية مبادرة مختبر التقنية المالية التي تهدف إلى دعم الابتكار في السوق المالية، وتطوير منتجات جديدة في قطاع التقنية المالية، حيث يمكن للمشاركين استخدام مختبر التقنية المالية لتجربة منتجاتهم وخدماتهم في بيئة تنظيمية داعمة للابتكار.

ومن المبادرات الأخرى، مبادرة فنتك السعودية التي أطلقتها المؤسسة لتكون بمثابة حافز لتطوير صناعة التقنية المالية، حيث تهدف المبادرة إلى دعم منظومة التقنية المالية للنهوض بالمملكة لتصبح مركزًا رائدًا للتقنيات المالية يحتضن منظومة مزدهرة ومسؤولة تشمل البنوك والمستثمرين والشركات والجامعات ومؤسسات الدولة، بما يساهم في دعم الشمول المالي وزيادة التعاملات المالية الرقمية.

وتماشيًا مع أفضل الممارسات الدولية، ومن أجل تعزيز وتنظيم النظام المحلي للمدفوعات، قامت مؤسسة النقد -بعد صدور موافقة مجلس الوزراء- بفصل إدارة أنظمة المدفوعات وتأسيس كيان مستقل تحت مسمى شركة المدفوعات السعودية، لتواصل رحلة المؤسسة في بناء وتشغيل البنية التحتية للمدفوعات وضمان تطبيق المعايير الخاصة بها. وستعمل المدفوعات السعودية على تمكين النظام من توفير خدمات أساسية آمنة وموثوقة لتتحقق التوافق من خلال توفير بنية تحتية مشتركة لضمان التنافسية بين مقدمي خدمات المدفوعات.

وأُنهت مؤسسة النقد مشروع "عابر" بالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والذي يهدف إلى استكشاف تقنية السجلات الموزعة في المدفوعات عبر الحدود من خلال تجربة واكتساب فهم أعمق للتقنية وتحليل نضجها واستكشاف حل بديل لها يقوم على تقنية السجلات الموزعة في محاولة للتغلب على التحديات التي تواجه أنظمة المدفوعات الحالية بين البنوك عبر الحدود.

إضافة إلى ذلك، صممت المؤسسة بيئة تجريبية تشريعية بهدف فهم وتقييم أثر التقنيات الجديدة في سوق الخدمات المالية في المملكة، وللمساعدة على تحويل السوق السعودية إلى مركز مالي يتسم بالذكاء التقني، حيث ترحب هذه المبادرة بالشركات المحلية والعالمية التي ترغب في اختبار الحلول الرقمية الجديدة في بيئة فعلية بغية إطلاقها مستقبلاً في المملكة. ومن المتوقع أن تعزز هذه المبادرة مبدأ الابتكار في الخدمات المالية وخدمات المدفوعات الرقمية. وستساعد المؤسسات المالية وشركات التقنية المالية على تجربة منتجاتهم الابتكارية بضوابط مخففة، مما يساهم في تسهيل إجراءات المعاملات المالية وخفض التكاليف، وتتضمن الخدمات والمنتجات التي تتم تجربتها حالياً: خدمة المحافظ الإلكترونية والتحويل بينها، والشراء عبر خاصية رمز الاستجابة السريعة (QR Code)، وخدمة أجهزة نقاط البيع، وخدمة فواتير سداد، وخدمة حساب سداد، والخدمات التمويلية، ومنصات التمويل الجماعي، وخدمات المدفوعات الإلكترونية، وخدمات المدفوعات للمدارس، وخدمات الصرافة.

وتحت إشراف مؤسسة النقد، بدأت شركة المدفوعات السعودية مشروع نظام المدفوعات الفوري والذي من المتوقع أن يبدأ العمل به بنهاية عام 2020م. سيسمح النظام لجميع العملاء بإرسال واستقبال المدفوعات الفورية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، مما سيزيد من كفاءة أنظمة المدفوعات، خاصة عندما يحل محل الأدوات عالية التكلفة مثل الشيكات والنقد. كما سيفتح المجال للمؤسسات المالية لضم عدد أكبر من الأفراد والتعاملات، وتمكين الابتكارات المستقبلية، مما يخلق منصة للموجة التالية من رواد التقنية المالية.

ووقعت مؤسسة النقد وهيئة السوق المالية مذكرة تفاهم لإنشاء مركز فنتك السعودية بالشراكة مع مركز الملك عبد الله المالي خلال مؤتمر القطاع المالي في أبريل 2019م. وسيحتضن المركز كل من لديه الاهتمام والشغف بقطاع التقنية المالية من خلال توفير مساحات متخصصة للعمل المشترك والخدمات الأخرى ذات الصلة. إضافة إلى ذلك، سيوفر المركز نماذج للحلول الابتكارية ومجهز بمختبر تقني لتطوير منتجات وخدمات التقنية المالية بالشراكة مع الشركات والجهات الفاعلة في القطاع المالي وذلك قبل الحصول على تراخيص رسمية من السلطات الإشرافية. كما يهدف المركز إلى دعم رجال الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، وإطلاق برامج مسرّعات أعمال متخصصة في التقنية المالية، وتعزيز انتشار هذه التقنية من خلال التواصل المجتمعي، إلى جانب إقامة شراكات واتفاقيات مع الشركاء والداعمين لاستضافة الفعاليات ذات الصلة داخل المملكة وخارجها.

3

تطورات القطاع المصرفي

3. تطورات القطاع المصرفي

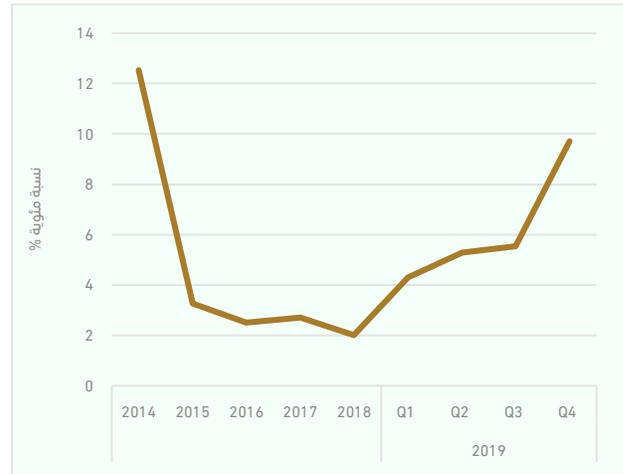
1.3 نظرة عامة

تعد وفرة السيولة ونمو الائتمان وتراجع الربحية من أبرز ملامح القطاع المصرفي في عام 2019م، حيث شهد ائتمان الشركات تعافياً بعد أن عاد إلى نموه الإيجابي، وارتفع نمو الائتمان العقاري نتيجةً للمبادرات الحكومية التي تستهدف رفع نسبة تملك المواطنين للمساكن. وفي المقابل، انخفض معدل الربحية بسبب انخفاض الدخل قبل الفائدة.

2.3 الأصول

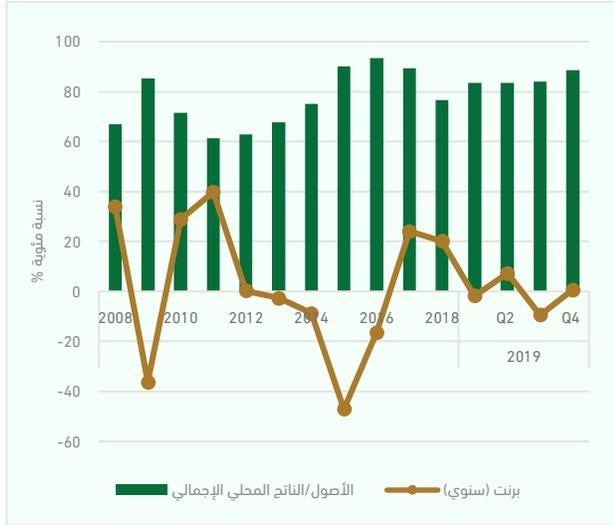
نمت أصول القطاع المصرفي بشكل ملحوظ في عام 2019م، حيث كان ارتفاع إجمالي الأصول ثابتاً على مدار العام ووصل إلى أعلى مستوياته بنسبة 9,7 في المئة بنهاية العام (الشكل البياني 3-1). وجاء ارتفاع إجمالي الأصول، الذي يعد الأعلى منذ عام 2014م، نتيجةً لأنشطة الإقراض للقطاعين العام والخاص على حدٍ سواء.

الشكل البياني 3-1 نمو الأصول (سنوي)



على الرغم من ارتفاع إجمالي أصول القطاع المصرفي، تُشير البيانات إلى تراجع الارتباط بين نمو الأصول ونمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019م بسبب مساهمة النفط السلبية في الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن انخفاض أسعار النفط وعائداته. وما زالت أصول القطاع المصرفي تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 88 في المئة بنهاية عام 2019م، مما يُشير إلى استمرار أهمية القطاع المصرفي المهيمن نسبياً للاستقرار المالي (الشكل البياني 3-2).

الشكل البياني 3-2: نسبة الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: مؤسسة النقد، الهيئة العامة للإحصاء، بلومبيرغ

تميز النمو الكبير الذي سجلته الأصول بارتفاع في المطلوبات من القطاع الخاص في الربع الرابع من عام 2019م بنسبة 4,2 في المئة بسبب الإقراض العقاري وطرح أسهم شركة أرامكو للاكتتاب العام، وواصلت المطلوبات من القطاع العام نموها الثابت بنسبة 3,6 في المئة والتي أسهمت بتمويل العجز الحكومي. في المقابل، انخفضت المطلوبات من المؤسسات المالية، مما يُشير إلى تراجع روابط التأثير في النظام المالي، وبالتالي انخفاض التأثير المحتمل للمخاطر النظامية وفرص انتقال المخاطر الناشئة عن هذه الروابط. وشهدت المكونات الأخرى لإجمالي الأصول نموًا متواضعًا بنهاية العام، لتصل نسبة ارتفاع الأصول بذلك إلى 9,7 في المئة (الشكل البياني 3-3).

الشكل البياني 3-5: متوسط حصص المطلوبات من القطاعين الخاص والعام إلى الأصول



1.3.3 الائتمان لقطاع الشركات

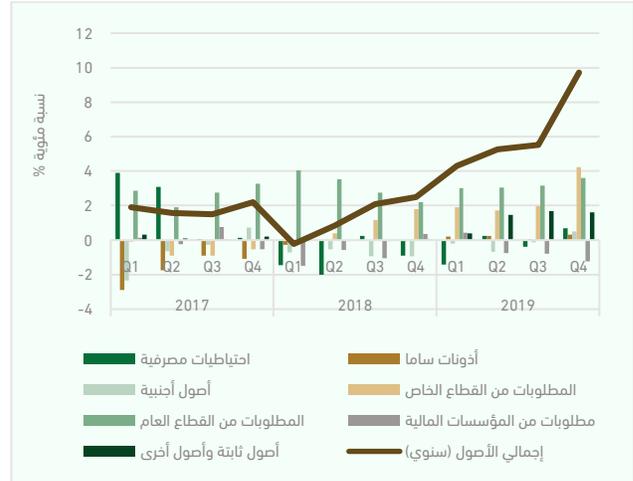
تعافى ائتمان الشركات ليسجل ارتفاعًا بنسبة 1,1 في المئة بعد تراجع استمر لمدة عامين (الشكل البياني 3-6)، مما يدل على تحسن النشاط الاقتصادي. ولكن كانت وتيرة التعافي أبطأ خلال هذه الفترة مقارنة بالتراجعات السابقة بسبب التراجع النسبي لأسعار النفط وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي العام.

الشكل البياني 3-6: فترات انكماش الائتمان لقطاع الشركات



كان نمو الائتمان إيجابيًا لمعظم العام، حيث وصلت نسبته إلى 1,1 في المئة بنهاية عام 2019م. ويعود التراجع المسجل في الربع الثالث بشكل رئيس إلى انخفاض مستويات الائتمان في قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والتشييد والبناء. وقد يُثير تواصل تراجع قطاعي الصناعات التحويلية والتشييد والبناء منذ الربع الثاني بعض القلق، حيث يشكل القطاعان ما نسبته 31 في المئة من محفظة ائتمان القطاع

الشكل البياني 3-3: نسبة مساهمة المكونات في نمو الأصول (سنوي)



3.3 الائتمان

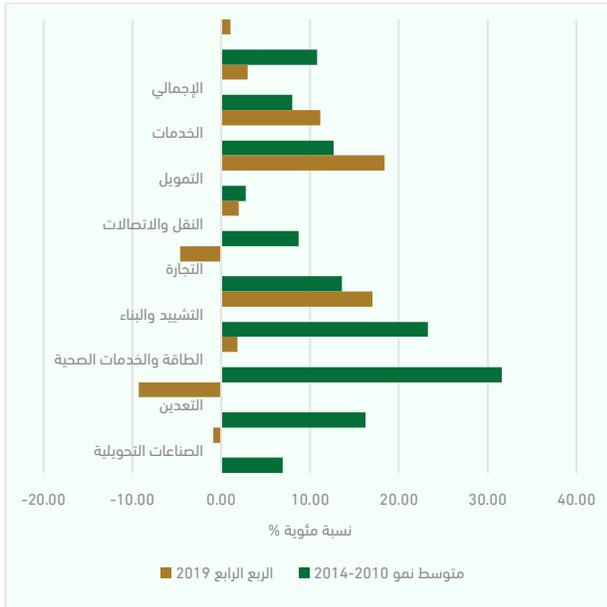
سجل الائتمان ارتفاعًا كبيرًا بلغت نسبته 7,6 في المئة بنهاية العام (الرسم البياني 3-4). وشهد عام 2019م انحرافًا واضحًا بين معدل نمو الائتمان المصرفي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى المبادرات الحكومية الهادفة إلى دعم التمويل العقاري للأفراد التي رفعت بشكل كبير مستويات الائتمان الإجمالي. ويُشير الشكل البياني 3-5 إلى الفرق بين المطلوبات من القطاع الخاص والمطلوبات من القطاع العام في المركز المالي للنظام المصرفي، ويوضح أيضًا الارتفاع المتسارع في أنشطة الاقتراض الحكومية. ومع ذلك، لا يوجد ما يدل على وجود مزاحمة كما يتضح من نسبة القروض إلى الودائع (الشكل البياني 3-19).

الشكل البياني 3-4: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي الإجمالي



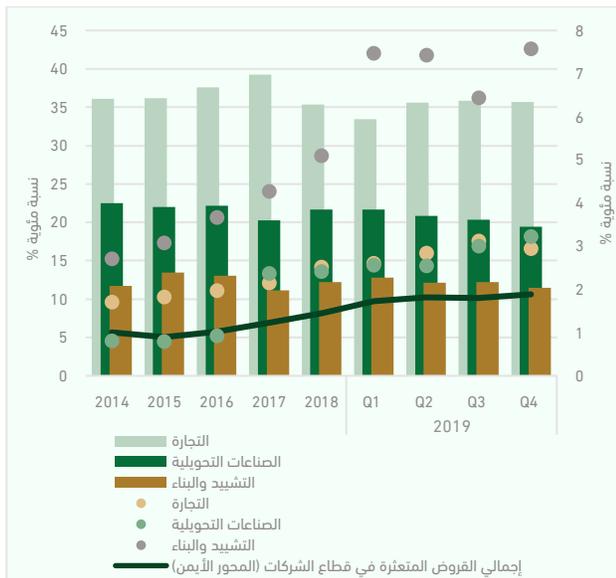
المصدر: مؤسسة النقد، الهيئة العامة للإحصاء

الشكل البياني 3-8: نمو ائتمان الشركات



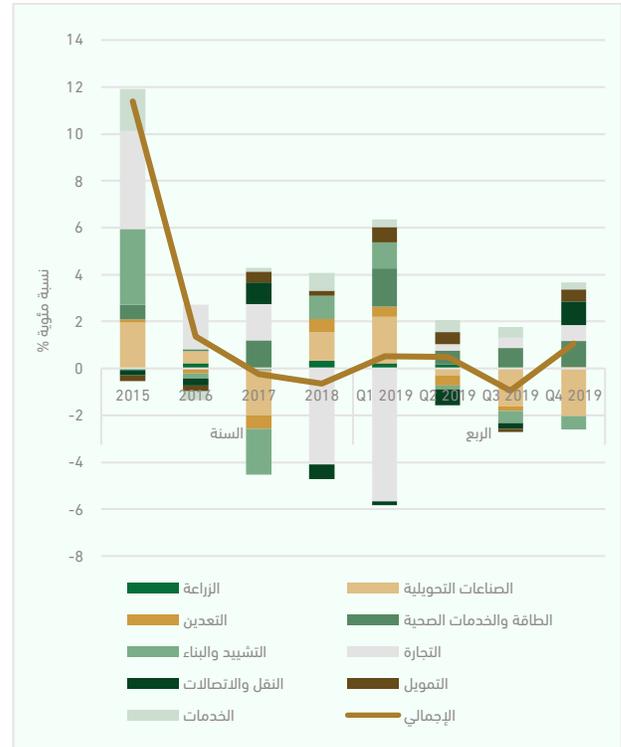
وفيما يتعلق بالفروض المتعثرة للشركات، يُظهر تحليل القطاعات الثلاثة الأكبر من حيث الائتمان، التي تشكل ثلثي محفظة ائتمان الشركات، اتجاهًا تصاعديًا مستمرًا على مدى السنوات الثلاث الماضية. وجاء ارتفاع نسبة الفروض المتعثرة للشركات مدفوعًا بارتفاع نسبة التعثر في قطاع التشييد والبناء التي وصلت إلى أعلى مستوياتها على مدى السنوات الخمس الماضية لتبلغ 7,6 في المئة. وبلغت نسبة الفروض المتعثرة للشركات 1,88 في المئة بنهاية عام 2019م (الشكل البياني 3-9).

الشكل البياني 3-9: الحصة القطاعية الأكبر من ائتمان الشركات ومعدلات الفروض المتعثرة



المصرفي في عام 2019م، ويُشير التحليل الموضح في (الشكل البياني 7-3) لمعدلات نمو الائتمان في السنوات الماضية إلى وجود بوادر ارتفاع في النصف الثاني من عام 2019م. ومع ذلك، قد تؤثر الظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عن القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا في انتعاش الائتمان كما يُشير إلى ذلك تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2020م.

الشكل البياني 7-3: المساهمة في نمو ائتمان قطاع الشركات

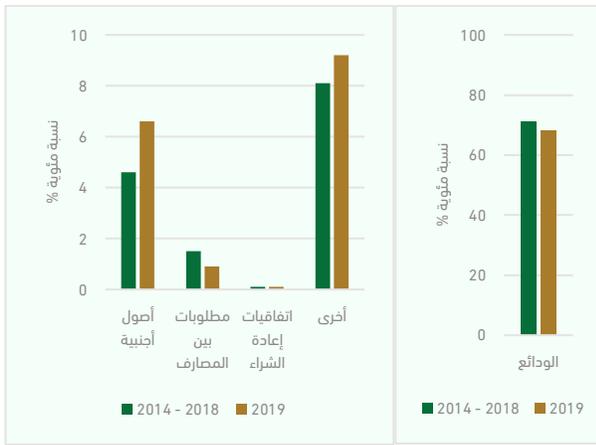


قد يُشير الفرق بين معدلات نمو القطاعات والمتوسطات التاريخية المسجلة إلى وجود تغير هيكلي في سوق الائتمان نتيجة لتغير الفرص الاقتصادية، حيث قد تدل الاتجاهات الحالية إلى تحول من القطاعات التقليدية المتشعبة إلى القطاعات الناشئة الأكثر ازدهارًا. ويدعم هذه النظرية استمرار تراجع الائتمان المقدم لقطاعي الصناعات التحويلية والتجارة لعامين متتالين، بالإضافة إلى انخفاض الائتمان المقدم إلى قطاع التشييد والبناء في عام 2019م. وقد تؤدي زيادة تنوع محفظة الائتمان إلى تقليل مخاطر التركيز الناشئة عن اختلاف معدلات نمو الائتمان على مستوى القطاعات (الشكل البياني 3-8).

4.3 التمويل والسيولة

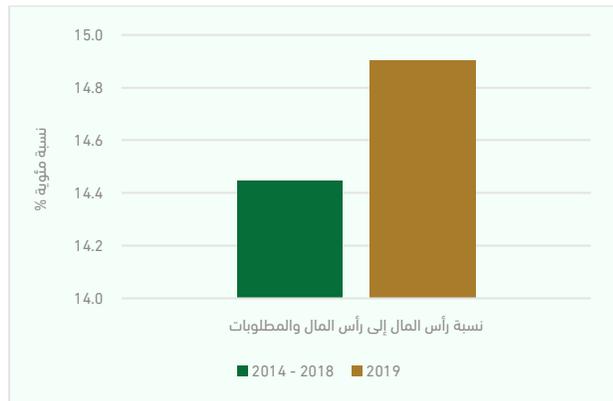
ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف بنسبة 9,7 في المئة في عام 2019 مقارنة بالعام السابق، مع بقاء الهيكل دون تغيير وتسجيل المطلوبات الأجنبية زيادة طفيفة. ونمت الأصول خلال العام من خلال تركيبة تمويل مختلفة قليلاً مقارنة بمتوسط السنوات الخمس السابقة. وظلت الودائع المصدر الرئيس للتمويل، بينما شهدت المطلوبات الأجنبية والمكونات الأخرى من المطلوبات زيادة طفيفة. وتتأثر مصادر التمويل بتطورات الأوضاع الاقتصادية، حيث تتجه المصارف إلى اعتماد مصادر تمويل بديلة، مثل إصدارات الدين والمطلوبات بين المصارف واتفاقيات إعادة الشراء (الشكل البياني 3-13).

الشكل البياني 3-12 و3-13: نسب نمو مكونات الودائع المصرفية



مقارنةً بمتوسط الخمس سنوات، ارتفع رأس المال في النظام المصرفي بنسبة 11,9 في المئة في عام 2019م، مما ساهم في ارتفاع المركز المالي للمصارف بنسبة 1,7 في المئة (الشكل البياني 3-14). وكانت الزيادة في احتياطات المصارف والاستثمارات الرأسمالية العامل الرئيس في زيادة نسبة رأس المال. وتاريخياً، تعكس الحصة المستقرة نسبياً لرأس المال قوة الربحية وكفاية الاحتياطات.

الشكل البياني 3-14: نسبة رأس المال



2.3.3 الائتمان للأفراد

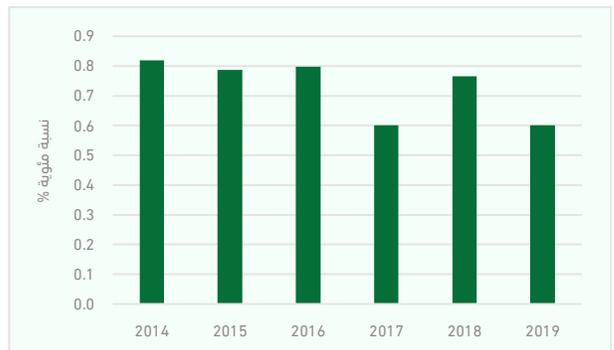
واصل الائتمان المقدم لقطاع الأفراد ارتفاعه منذ نهاية عام 2017م، حيث شمل الارتفاع جميع الأنواع باستثناء القروض الشخصية في الربع الثالث من عام 2019م. وبشكل عام، سجل الائتمان للأفراد نموًا بنسبة 15,5 في المئة مدعومًا بشكل رئيس بالتركيز البارز على القروض العقارية التي بلغت نسبتها 12,1 في المئة (الشكل البياني 3-10). وعلى الرغم من انخفاض تأثير محفظة قروض الأفراد في إجمالي الإفراض نظرًا لحجمها، حيث تمثل 15 في المئة فقط من إجمالي محفظة الإفراض، قد يُثير ارتفاع معدل النمو والتركيز على القروض العقارية للأفراد بعض القلق على المدى المتوسط إلى البعيد.

الشكل البياني 3-10: المساهمة في نمو الائتمان للأفراد بشكل ربعي



وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في محفظة الائتمان للأفراد، سجلت القروض المتعثرة لقطاع الأفراد نسبة أقل من تلك المسجلة في عام 2018م والبالغة 0,78 في المئة (الشكل البياني 3-11). ويدل انخفاض القروض المتعثرة إلى جانب التوسع في محفظة الائتمان الممنوح للأفراد إلى أن النظام المصرفي استخدم نهج فعال لإدارة المخاطر، حيث يبدو أن أي مخاطر ائتمانية متأصلة لم تترجم إلى مستويات مرتفعة من القروض المتعثرة. بالإضافة إلى ذلك، تقل نسبة التعثر في قروض قطاع الأفراد لأنها تُمنح بضمان الاستقطاع من الراتب.

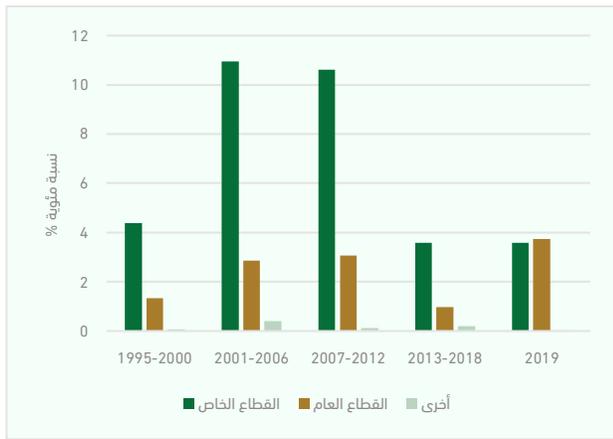
الشكل البياني 3-11: نسبة القروض المتعثرة للأفراد



وحسبما يوضح (الشكل البياني 3-17)، ساهمت ودائع القطاع العام الزمنية والادخارية في نمو الودائع المصرفية بنسبة 3 في المئة في عام 2019م. وارتفع إجمالي ودائع القطاع العام بنسبة 18,2 في المئة مدفوعًا بارتفاع الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 42,4 في المئة، بينما انخفضت الودائع تحت الطلب للقطاع بنسبة 16,8 في المئة. وقد ساهم التنسيق الحكومي وإيداع عوائد أرامكو في الوقت المناسب في المحافظة على السيولة في النظام المصرفي لتعزيز الاستقرار المالي.

وكما ذكر أعلاه، ارتفع الائتمان المقدم للقطاع الخاص بنسبة 7,3 في المئة مما أدى إلى زيادة ودائع القطاع بنسبة 4,6 في المئة، وتحديدًا الودائع تحت الطلب، ولكن قابل هذا الارتفاع انخفاض في الودائع الزمنية والادخارية. وألغت الزيادة في الودائع تحت الطلب أثر تراجع نمو الودائع الأخرى خلال عام 2019م (الشكل البياني 3-18).

الشكل البياني 3-17: متوسط المساهمة لست سنوات في نمو الودائع حسب القطاع

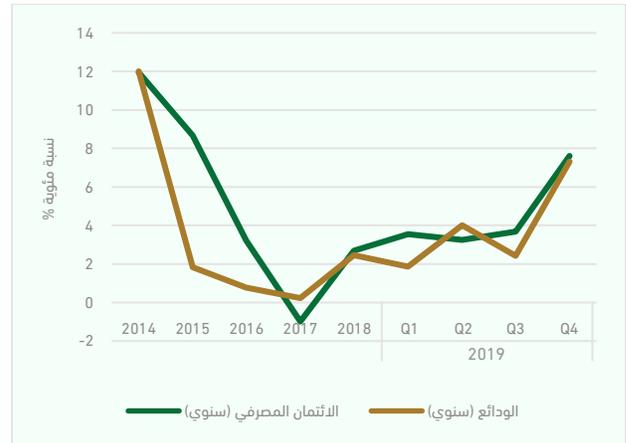


الشكل البياني 3-18: المساهمة في نمو الودائع حسب النوع



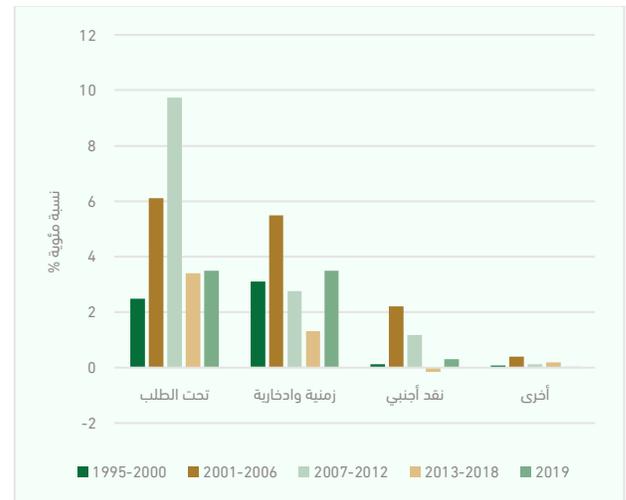
سجلت ودائع القطاع المصرفي أعلى زيادة سنوية منذ عام 2014م بلغت نسبتها 7,3 في المئة مقارنة بالعام السابق (الشكل البياني 3-15)، حيث ساهم انضمام السوق المالية السعودية إلى مؤشرات الأسواق الناشئة العالمية بشكل رئيس في تحقيق النمو الكلي. علاوةً على ذلك، انعكس ارتفاع الائتمان المصرفي أيضًا على نمو الودائع التي جاء ارتفاعها نتيجة محركات النمو التقليدية التي تشمل الودائع من القطاعين العام والخاص.

الشكل البياني 3-15: النمو السنوي للودائع والائتمان



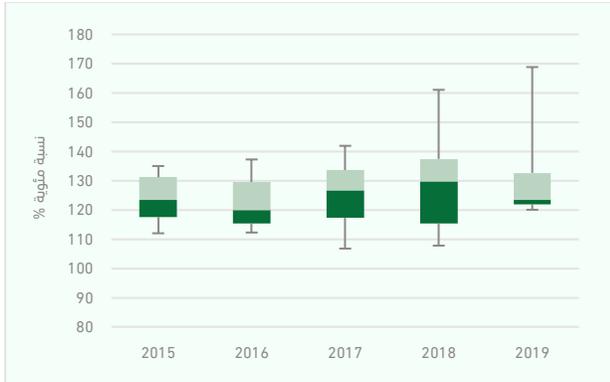
ظلت تركيبة الودائع مستقرة في عام 2019م مع اختلاف طفيف نظرًا لتأثيرها الشديد بالأوضاع الاقتصادية وتطور دورة الأعمال. وسجلت جميع أنواع الودائع نموًا إيجابيًا مقارنة بالعام السابق، إلا أن السبب الرئيس في التحول إلى الودائع الزمنية والادخارية يرجع إلى إيداع الحكومة لعائدات الاكتتاب العام لشركة أرامكو في الربع الرابع من عام 2019م في شكل ودائع زمنية (الشكل البياني 3-16).

الشكل البياني 3-16: متوسط المساهمة لست سنوات في نمو الودائع حسب النوع



في نهاية عام 2019م، وبالتالي، ارتفعت نسبة صافي التمويل المستقر لتصل إلى 130,5 في المئة مع انخفاض الانحراف المعياري.

الشكل البياني 21-3: توزيع نسبة صافي التمويل المستقر



5.3 الربحية

شهد النظام المصرفي نموًا بطيئًا في الربحية في عام 2019م على الرغم من انخفاض نسبة نمو إجمالي المصروفات التي بلغت 0,5 في المئة مقارنة بالنمو الكبير الذي بلغت نسبته 19,3 في المئة في عام 2018م. وصاحب انخفاض المصروفات انخفاض أكبر في إجمالي الدخل مما قلل من الأثر الإيجابي لانخفاض المصروفات، وسجل صافي الدخل نموًا بنسبة 2,5 في المئة بنهاية العام (الشكل البياني 22-3).

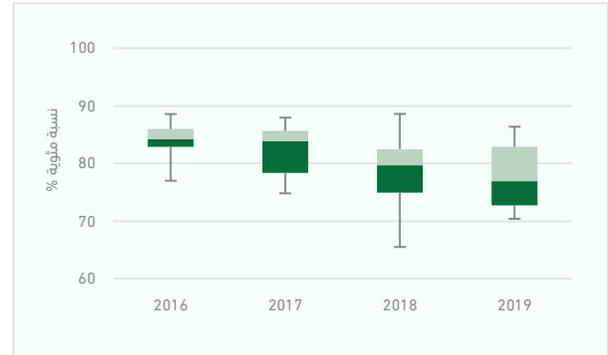
الشكل البياني 22-3: المساهمة في نمو صافي الدخل



وسجل إجمالي الإيرادات نموًا بلغت نسبته 6,5 في المئة في عام 2019م على الرغم من المساهمة السلبية للودائع مع المصارف التي انخفض نموها بنسبة 1,9 في المئة. أما بالنسبة للعوامل الأخرى المساهمة في نمو العائد على التمويل، فقد سجل القطاع الخاص والاستثمارات أعلى نسب مساهمة بلغت 4,8 في المئة و3,4 في المئة (الشكل البياني 23-3).

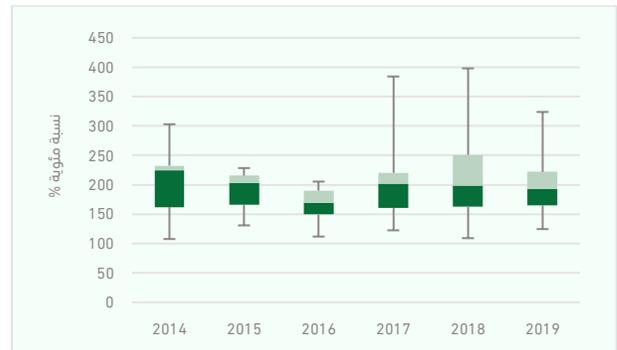
تنص المتطلبات التنظيمية لنسبة القروض إلى الودائع على السماح للمصارف بإقراض حتى 90 في المئة من الودائع، وتُشير المستويات الحالية لنسبة القروض إلى الودائع إلى ارتفاع طفيف في عام 2019م لتسجل 77,9 في المئة (الشكل البياني 19-3). وعلى الرغم من ارتفاع مستويات الائتمان مؤخرًا، لا يزال النظام المصرفي قادرًا على دعم ارتفاع الطلب على الائتمان.

الشكل البياني 19-3: توزيع نسبة القروض إلى الودائع



وانخفضت نسبة تغطية السيولة بشكل طفيف في عام 2019م لتصل إلى 197,7 في المئة بنهاية العام (الشكل البياني 20-3). وانخفض الفرق بين أقل وأعلى نسبة مسجلة بشكل كبير مما يعكس تحسن وضع المصارف نسبيًا. ووفقًا لمتطلبات مؤسسة النقد، يجب على المصارف الاحتفاظ بنسبة 100 في المئة على الأقل من الأصول السائلة عالية الجودة لتغطية صافي التدفقات الخارجة لمدة ثلاثين يوم. وبالنظر إلى التطورات الحالية المتعلقة بجائحة كورونا، نتوقع أن تتأثر نسبة تغطية السيولة بشدة في حال تأثرت التدفقات النقدية. ومع ذلك، ونظرًا لمتانة النظام المصرفي، فإن انخفاض النسبة إلى مستويات أقل من تلك المحددة من قبل المؤسسة أمر غير وارد.

الشكل البياني 20-3: توزيع نسبة تغطية السيولة



تعكس نسبة صافي التمويل المستقر وضع السيولة طويلة الأجل في النظام المصرفي. وحسبما يتضح من الشكل البياني 21-3، يتمتع النظام المصرفي السعودي بسيولة كافية يدعمها ارتفاع الودائع

الإيرادات، أدى انخفاض الأنشطة بين المصارف إلى انخفاض النمو في مصروفات الفائدة (الشكل البياني 25-3). وتتماشى زيادة المخصصات الاحتياطية مع ارتفاع نسبة القروض المتعثرة للشركات.

الشكل البياني 25-3: المساهمة في نمو إجمالي المصروفات



وانخفضت نسبة تكلفة التمويل إلى العائد على التمويل في عام 2019م، متأثرة بالزيادة في الائتمان. ومع ذلك، لا يزال نمو العائدات بطيئاً مقارنة بالمتوسطات التاريخية (الشكل البياني 26-3). وقد يؤدي توسيع الائتمان للاستفادة من القطاعات الناشئة إلى تسريع وتيرة نمو العائدات.

الشكل البياني 26-3: نسبة تكلفة التمويل إلى العائد على التمويل



6.3 كفاية رأس المال

سجل إجمالي رأس المال تراجعاً في عام 2019م مع انخفاض نسبة كفاية رأس المال وزيادة الانحراف المعياري. وبلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال بين المصارف المحلية 19,3 في المئة بنهاية العام مقارنة بنسبة 20,3 في المئة في العام السابق. ومع ذلك، ظلت نسبة كفاية رأس المال في الجهة السفلى من التوزيع مستقرة مقارنة بعام 2018م (الشكل البياني 27-3). وعلى الرغم من الانخفاض المسجل، سجل رأس

الشكل البياني 23-3: المساهمة في العائد على التمويل



وعند تقييم المساهمات في إجمالي الإيرادات، يُلاحظ انخفاض مساهمة العائد على التداول والنقد الأجنبي للعام الرابع على التوالي. وقد قوّض انخفاض دخل رسوم الخدمات والعائد على التداول والعوائد الأخرى الارتفاع الذي سجله دخل الفائدة. وعلى عكس المتوقع، لم يُؤثر خفض أسعار الفائدة في الإيرادات سيما يتضح من نسبة مساهمة دخل الفوائد. كما انخفضت نسبة نمو إجمالي الإيرادات لتصل إلى 9 في المئة في عام 2019م مقارنة بالعام السابق (الشكل البياني 24-3).

الشكل البياني 24-3: المساهمة في نمو إجمالي الإيرادات



سجلت المكونات المساهمة في إجمالي المصروفات مستويات مستقرة نسبياً بعد الارتفاع الحاد في عام 2016م، حيث سجلت جميع المكونات ارتفاعات معتدلة. وارتفع إجمالي المصروفات بنسبة 4,0 في المئة في عام 2019م مدفوعاً بارتفاع إجمالي المخصصات الاحتياطية بنسبة 2 في المئة. وعلى نحو مشابه لإجمالي

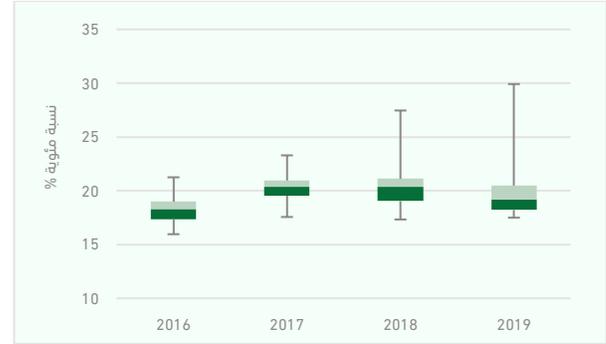
وحسبما يُشير (الشكل البياني 3-29)، قد يرجع انخفاض متوسط نسبة كفاية رأس المال إلى ارتفاع نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر التي نمت بوتيرة متسارعة بلغت 9,5 في المئة في عام 2019م. وفي المقابل، سجل رأس المال التنظيمي مستويات نمو متواضعة طوال العام مقارنة بمستوى نمو الأصول المرجحة بالمخاطر، حيث بلغت نسبة نموه 2,9 في المئة بنهاية العام.

الشكل البياني 3-29: مكونات معدل كفاية رأس المال



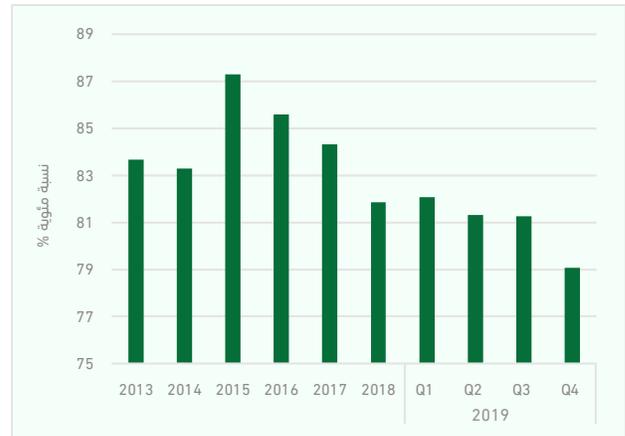
المال فئة 1 وفئة 2 للنظام المصرفي نسبة أعلى بكثير من نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر المحددة من قبل المؤسسة، مما يؤكد متانة النظام المصرفي وقدرته على تحمل الصدمات المحتملة.

الشكل البياني 3-27: توزيع نسبة كفاية رأس المال



وواصلت نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول تراجعها لتصل إلى 79,1 في المئة بنهاية العام نتيجة ارتفاع نسبة الأصول المصرفية مدفوعة بارتفاع المطلوبات من القطاعين الخاص والعام، مما يُشير إلى انخفاض مستويات مخاطر الائتمان في إجمالي الأصول المصرفية (الشكل البياني 3-28).

الشكل البياني 3-28: الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول



الإطار 3-1: نظام تأمين الودائع

تُعد أنظمة تأمين الودائع، التي عادةً ما تدعمها الحكومات، أحد المكونات الأساسية لشبكة الأمان المالي، حيث إنها توفر الحماية للمودعين عن طريق تقليل مخاطر خسارة الودائع أو حتى القضاء عليها في حال تعثر المصرف. ويعد هذا الضمان عاملاً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار المالي على حدٍ سواء.

يُعزز نظام تأمين الودائع ثقة المودعين في النظام المصرفي ككل. وهو بذلك يقلل من الدوافع لدى المودعين للتهافت على سحب الودائع على نطاق واسع في أوقات تزايد المخاوف بشأن وضع القطاع المصرفي أو بعض المصارف فيه. الأمر الذي قد يضر بالمصارف السليمة في القطاع، بالإضافة إلى إحداث صدمات سيولة وشُح ائتمان في الاقتصاد. علاوةً على ذلك، يزيد وجود نظام تأمين على الودائع من ثقة العامة في الإجراءات التنظيمية المتعلقة بمعالجة البنوك المتعثرة، وهو ما يعد أمراً أساسياً للمحافظة على الاستقرار المالي خلال الأزمات المصرفية. ومع ذلك، يجب أن يعمل النظام بطريقة تمنع زيادة المخاطر المعنوية للمودعين ولا تخل بموازنة المصرف للمخاطر والأرباح. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تحديد النطاق، ومعايير الأهلية، وحدود التغطية بالشكل الصحيح.

تختلف أنظمة تأمين الودائع حول العالم بشكل كبير من حيث الهيكل التنظيمي، والنطاق، ومتطلبات المشاركة (الإلزامية أو اختيارية)، وهيكلة الرسوم، ودرجة التغطية ونوعها. أما في المملكة العربية السعودية، أنشأت مؤسسة النقد نظاماً يسمى بصندوق حماية المودعين وأصدرت القواعد المنظمة لعمليات الصندوق التي دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 2016م. ويتولى الصندوق مهام تحصيل المساهمات، وإدارة موارد الصندوق، وتقييم كفاية تمويل الصندوق، وتقييم مطالبات المودعين المؤهلين للدفع، ودفع المطالبات المقبولة ضمن حدود الحماية المطبقة. وتتكون موارد الصندوق من الأقساط الدورية للبنوك والعائدات على استثمار هذه الأقساط. وتتولى لجنة إدارية، يعينها محافظ المؤسسة، إدارة الصندوق والإشراف عليه. ويجب على الصندوق الاحتفاظ بحسابات منفصلة وإعداد قوائم مالية سنوية تشمل حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية.

ويوفر الصندوق حماية بمبلغ 200,000 ريال كحد أقصى لكل مودع مؤهل في كل مصرف مؤمن، بحيث تعامل حسابات المودع المؤهل المتعددة في المصرف الواحد كحساب واحد، بينما تتم تغطية الحسابات المنفصلة في المصارف المختلفة بشكل منفصل. ويغطي مستوى الحماية هذا ما يزيد عن 97 في المئة من المودعين المؤهلين. ويجوز للمؤسسة، رهناً بتوفر الأموال في الصندوق، رفع حد الحماية المذكور أعلاه حسب الاقتضاء حفاظاً على الاستقرار المالي.

ويغطي الصندوق جميع أنواع الودائع، سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، ومنها: الحسابات الجارية، وحسابات الادخار، والودائع الزمنية، وحسابات الإرث، والحسابات غير المطالب بها، وحسابات الضمان، وحسابات العملاء، والحسابات الائتمانية، والودائع المركبة. ويغطي الصندوق أيضاً الشيكات المصرفية والأدوات المالية والتعليمات الأخرى المماثلة المدخلة في نظام المدفوعات بغض النظر عن تأخر المصرف أو فشله في تقييد المبلغ في الحساب المؤهل.

لا يغطي صندوق حماية المودعين الودائع مستحقة الدفع خارج المملكة، والودائع بين المصارف، وأدوات الإيداع القابلة للتداول والودائع لحاملها الأخرى، واتفاقيات إعادة الشراء، بالإضافة إلى أي ودائع أو أدوات مالية أخرى قد تحددها المؤسسة. وتشمل التغطية جميع المودعين المؤهلين،

سواء كانوا أشخاصًا طبيعيين أو اعتباريين، باستثناء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف وأفراد أسرهم، والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، والمساهمين الذين يملكون أكثر من 5 في المئة من أسهم المصرف، والمؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية، والأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يتصرفون بالنيابة عن المودعين المذكورين أعلاه، وأي أشخاص أو مؤسسات تحددها المؤسسة.

يجب على جميع المصارف، بما في ذلك فروع المصارف الأجنبية، التي تزاوّل الأعمال المصرفية في المملكة المساهمة في صندوق حماية المودعين عن طريق دفع مبلغ سنوي ثابت نسبته 0,05 في المئة من متوسط مبلغ ودائع المودعين المؤهلين التي يحتفظ بها المصرف. ويتم دفع المساهمات على أساس ربع سنوي ويتم حسابها بحيث تعادل ربع النسبة السنوية، أي 0,0125 في المئة. ويتم حساب المتوسط الربع سنوي للودائع بجمع الرصيد الافتتاحي والختامي لودائع المودعين المؤهلين خلال ربع واحد وقسمته على 2. ويدفع المصرف مبلغ المساهمة المستحق في غضون 30 يومًا من نهاية كل ربع. وتستثنى فروع المصارف السعودية خارج المملكة والكيانات التابعة للمصارف السعودية العاملة داخل أو خارج المملكة من المساهمة في الصندوق.

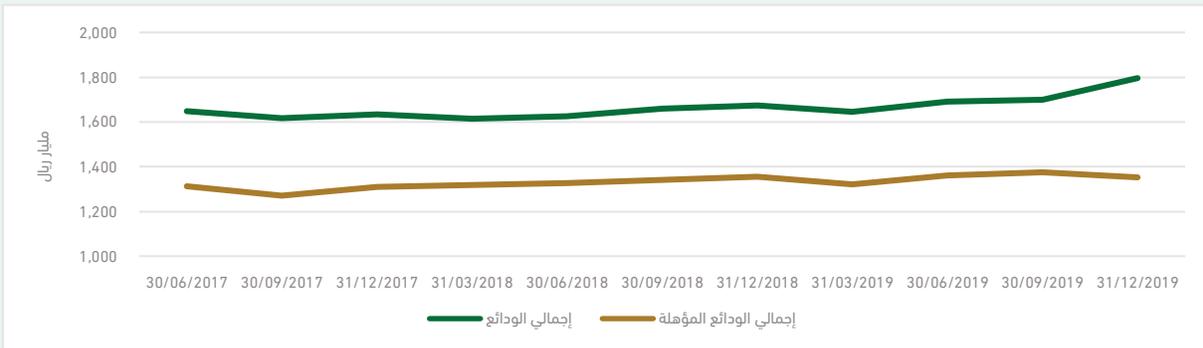
وفي الربع الرابع من عام 2019م، تلقى صندوق حماية المودعين من المصارف حوالي 17,10 مليون ريال مقابل 16,86 مليون ريال في الربع المماثل من العام السابق. ووصلت المساهمات إلى أعلى مستوى لها عند 17,10 مليون ريال في الربع الثالث من عام 2019م (الشكل البياني 3-30).

الشكل البياني 3-30: مساهمة المصارف الربعية



وبلغت قيمة ودائع المصارف المؤهلة 1,353 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2019م، مسجلةً بذلك انخفاضًا طفيفًا بنسبة 0,2 في المئة مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، بينما ارتفع إجمالي ودائع المصارف بنسبة 7,3 في المئة ليبلغ 1,796 مليار ريال (الشكل البياني 3-31). ونتيجة لذلك، غطى الصندوق 75 في المئة من إجمالي ودائع المصارف في الربع الرابع من العام.

الشكل البياني 3-31: مستوى الودائع



4

تطورات قطاع التأمين

4. تطورات قطاع التأمين

1.4 اتجاهات السوق

للاقتصاد الكلي، وتحديدًا تقلبات أسعار النفط والتداعيات الكبيرة لتفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي.

1.1.4 أقساط التأمين المكتتبه

جاء النمو الذي سجله القطاع مؤخرًا مدفوعًا باستمرار توسع التأمين الصحي، الذي ارتفع بنسبة 13 في المئة في عام 2019م مقابل 4,5 في عام 2018م (الشكلان البيانيان 1-4 و4-2). ويُعزى هذا الأداء القوي إلى عدة عوامل، منها: الضغوط التضخمية على قطاع الرعاية الصحية (لها تأثير مزدوج على قائمة المركز المالي لشركة التأمين الصحي)، وإصدار وثيقة الضمان الصحي التعاوني الموحدة الجديدة في يوليو 2018م، وارتفاع مستوى التزام أصحاب العمل بنظام الضمان الصحي التعاوني نتيجة تشديد إجراءات الرقابة التنظيمية.

تراجع نشاط تأمين المركبات بنسبة 8,7 في المئة، مواصلاً بذلك نفس الاتجاه المسجل في السنوات الثلاث الماضية. ويرتبط انخفاض أقساط تأمين المركبات بشكل جزئي بالإصلاحات التنظيمية الرامية إلى تخفيض متوسط أسعار وثائق تأمين المركبات وتحقيق التسعير العادل وتشجيع سلوكيات القيادة الآمنة. ومع ذلك، من المتوقع أن تؤدي هذه الإصلاحات، على المدى المتوسط، ثمارها في دعم نمو السوق من خلال خفض عدد مطالبات المركبات وخفض عدد المركبات غير المؤمنة، وتعزيز كفاءة إدارة المطالبات، وتشجيع استخدام التقنية في تقديم عروض التأمين. كما من المتوقع أن تسهم قيادة المرأة للمركبة في نمو نشاط القطاع؛ كون ذلك يمثل دخول شريحة جديدة من العملاء إلى السوق. وتعد المنافسة الشديدة في قطاع تأمين المركبات والأوضاع الاقتصادية غير المواتية خلال السنوات القليلة الماضية من بين العوامل الأخرى التي يُعزى إليها الانخفاض.

سجلت جميع أنواع تأمين الممتلكات والحوادث نموًا إيجابيًا، بلغت نسبته الإجمالية 25 في المئة، وهو ما يعد تعافيًا بعد الانخفاض الذي تم تسجيله في السنوات القليلة الماضية. في المقابل، تراجع نشاط تأمين الحماية والادخار بنسبة 4 في المئة ليشكل 2,6 في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتبه بها في عام 2019م.

سجلت سوق التأمين ارتفاعًا في الأقساط، لأول مرة في ثلاث سنوات، بلغت نسبته 8,3 في المئة في عام 2019م، ليصل إجمالي أقساط التأمين المكتتبه إلى 37,8 مليار ريال مدفوعًا بالأداء القوي لقطاع التأمين الصحي. بالإضافة إلى ذلك، زاد حجم سوق التأمين من ناحية الأصول، حيث سجل إجمالي الأصول زيادة بنسبة 9 في المئة مقارنة بالعام الماضي، ليصل بذلك إلى 63 مليار ريال.

لا يزال يتمتع قطاع التأمين بشكل عام بملاءة مالية قوية ومخصصات فنية كافية. وفي المقابل، لا تزال نسبة الخسارة مرتفعة، مع ارتفاع المطالبات بشكل طفيف مدفوعًا بقطاع التأمين الصحي، مما يؤثر بشكل كبير على ربحية القطاع من عمليات الاكتتاب.

لا تزال ربحية شركات التأمين ككل متدنية، حيث بلغ صافي الربح في القطاع 873 مليون ريال، مسجلًا نموًا بأكثر من 300 في المئة مقارنة بالعام السابق.

شهد قطاع التأمين العديد من التطورات خلال عام 2019م، من أبرزها: (1) ارتفاع عدد مبادرات الاندماج، حيث أعلنت ست شركات عن توقيع مذكرة تفاهم أولية لتقييم جدوى ثلاث عمليات اندماج في قطاع التأمين (وقد شهد الربع الأول من عام 2020م بالفعل أول عملية اندماج في القطاع)؛ (2) نجاح المرحلة التجريبية لمبادرة تقدير أضرار حوادث المركبات؛ (3) منح موافقة مبدئية لشركة تأمين أجنبية لافتتاح فرع في المملكة وذلك تبعًا لقواعد الترخيص والرقابة لفروع شركات التأمين و/أو إعادة التأمين الأجنبية في المملكة والتي أصدرتها المؤسسة مؤخرًا؛ (4) زيادة استخدام وساطة التأمين الإلكترونية وذلك بعد إصدار المؤسسة للقواعد المنظمة لأعمالها.

وبشكل عام، تُشير توقعات قطاع التأمين على المدى المتوسط والبعيد إلى مستقبل واعد جدًا نظرًا للإصلاحات الهيكلية ومبادرات التطوير المتخذة خلال السنوات القليلة الماضية. بالإضافة إلى النشاط الاقتصادي ومشاريع البنية التحتية العملاقة والمرتبطة برؤية 2030، والتي تشكل فرصًا سانحة للإكتتاب. إلا أن هذه التوقعات سوف تتأثر بالتطورات الأخيرة

في قطاع التأمين الصحي هو تقديم إحدى شركات التأمين الكبرى لخدمات التأمين الصحي بشكلٍ حصري. ويشكل هذا التركيز الكبير لأقساط التأمين الصحي خطرًا نظاميًا كامنًا قد يؤثر على استقرار القطاع.

وفي المقابل، في نشاط تأمين المركبات، حيث المنافسة عالية، استحوذت أكبر خمس شركات تأمين على 49 في المئة فقط من إجمالي الأقساط (الشكل البياني 3-4).

الشكل البياني 3-4: تركيز أقساط التأمين



3.1.4 وساطة التأمين

في العام 2019م، تم اكتتاب حوالي 43 في المئة من الأقساط عن طريق وسطاء ووكلاء التأمين، وهو معدل أعلى بقليل من متوسط الثلاث سنوات البالغ 42 في المئة (الشكل البياني 4-4). وكان نشاط التأمين الصحي الأقل اعتمادًا على خدمات الوساطة، حيث بلغت نسبة الأقساط المكتتبه عن طريق وسطاء ووكلاء التأمين 36 في المئة فقط من إجمالي الأقساط، على الرغم من ارتفاع النسبة قليلًا عن متوسط الثلاث سنوات البالغ 34 في المئة. أما بالنسبة لنشاط التأمين على الممتلكات والحوادث، والذي يعتمد بطبيعته بشكلٍ كبير على خدمات الوساطة، فقد بلغت نسبة الأقساط المكتتبه عن طريق وسطاء ووكلاء التأمين 67 في المئة من إجمالي الأقساط.

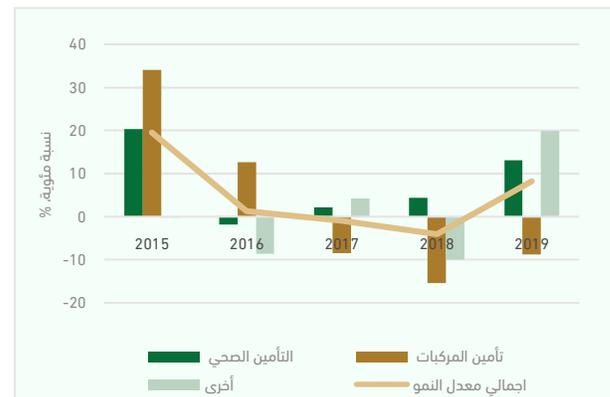
ومن الملاحظ بشكل عام أنه وفي أغلب أنشطة التأمين يزيد الاعتماد على خدمات الوساطة في الشركات الكبيرة، بينما يقل في الشركات الصغيرة.

الشكل البياني 4-1: مساهمة أنشطة التأمين في إجمالي الأقساط المكتتبه



*معدل النمو السنوي المركب (2014م-2019م)
**أخرى: تأمين الممتلكات والحوادث ومنتجات الحماية والادخار

الشكل البياني 4-2: معدل النمو السنوي لإجمالي الأقساط المكتتبه



2.1.4 التركيز في القطاع

ما يزال التأمين الصحي وتأمين المركبات يستحوذان على النسبة الأكبر من قطاع التأمين، حيث شكلا معًا ما نسبته 82 في المئة من الحصة السوقية في القطاع. وارتفعت حصة التأمين الصحي من إجمالي أقساط التأمين المكتتبه إلى 66 في المئة، بينما استمرت حصة تأمين المركبات في التراجع للسنة الثالثة على التوالي من 33 في المئة في عام 2016م إلى 23 في المئة في عام 2019م. ومن ناحية أخرى، حافظت مختلف أنواع التأمين على الممتلكات والحوادث على حصص مستقرة نسبيًا خلال السنوات الثلاثة الماضية (تشكل مجتمعة حوالي 15 في المئة من السوق).

استحوذت أكبر خمس شركات تأمين على نحو 67 في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتبه في عام 2019م، وبلغ تركيز الأقساط أعلى مستوياته في نشاط التأمين الصحي حيث استحوذت أكبر خمس شركات على نسبة 85 في المئة من إجمالي أقساط النشاط. ومن العوامل التي ساهمت في هذا التركيز العالي

المركبات. أما الإنفاق على منتجات تأمين الممتلكات والحوادث فقد ارتفع بنسبة 6 في المئة، وكان الإنفاق على منتج تأمين الممتلكات هو الأعلى من بينها.

الشكل البياني 4-5: عمق وكثافة التأمين

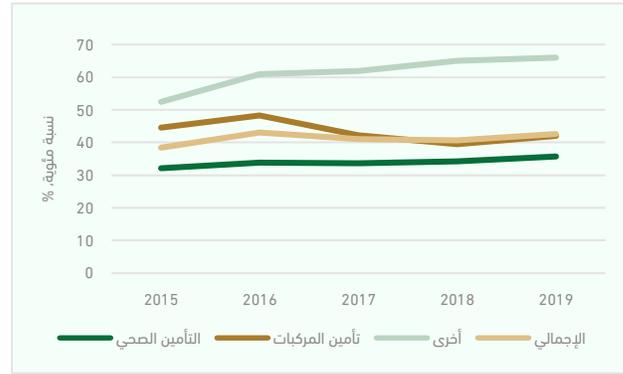


2.4 أداء قطاع التأمين

1.2.4 الاكتتاب والربحية

بلغ صافي المطالبات التي تكبدتها شركات التأمين 25,3 مليار ريال في عام 2019م، بزيادة قدرها 2,9 في المئة مقارنة بالعام السابق (الشكل البياني 4-6 و4-7). وكانت النتيجة المسجلة نهاية العام مدفوعة بشكل ملحوظ بصافي مطالبات التأمين الصحي الذي واصل ارتفاعه للسنة الخامسة على التوالي ليسجل هذه السنة زيادة بلغت نسبتها 7,7 في المئة، وذلك نتيجة لاستمرار ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية وزيادة التغطية التأمينية في وثيقة الضمان الصحي التعاوني الموحدة الجديدة. وفي المقابل، انخفض صافي مطالبات تأمين المركبات للسنة الثالثة على التوالي بنسبة 8,5 في المئة نظراً للكفاءة المتزايدة في إدارة المطالبات والملاحظة في السوق في الآونة الأخيرة على خلفية الإصلاحات التنظيمية.

الشكل البياني 4-4: مساهمة الوسطاء في إجمالي أقساط التأمين المكتتبه



توسعت أعمال وساطة التأمين الإلكترونية بشكلٍ سريع في عام 2019م، خاصةً في نشاط تأمين المركبات. ومن المتوقع أن تساهم قنوات التوزيع الجديدة، والأقل تكلفة، هذه في تعزيز الكفاءة التشغيلية وخفض أسعار المنتجات التأمينية وتسهيل الحصول عليها.

تراجعت تكلفة خدمات الوساطة في عام 2019م حيث انخفض إجمالي العمولات المدفوعة للوسطاء بشكلٍ طفيف. ويعود هذا التراجع إلى الانخفاض الملحوظ في عمولات الوساطة في نشاط تأمين المركبات خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة المنافسة العالية على المبيعات.

4.1.4 عمق التأمين وكثافته

لا تزال مساهمة التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي متواضعة، حيث بلغت نسبتها 1,27 في المئة في عام 2019م مقابل 1,18 في المئة في العام السابق (الشكل البياني 4-5). وساهم التأمين الصحي بنسبة 0,76 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي مقابل 0,67 في المئة في عام 2018م، بينما ساهم تأمين المركبات بنسبة 0,29 في المئة.

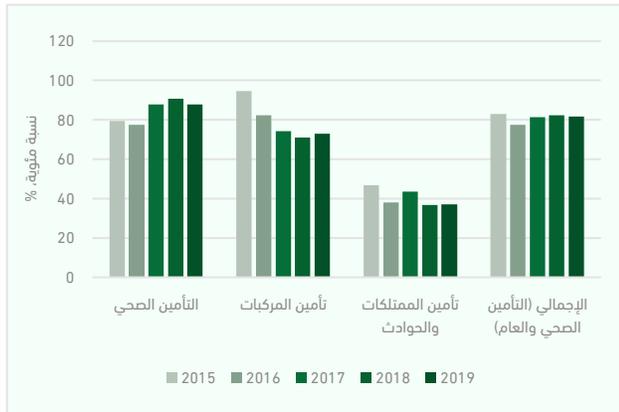
وارتفع عمق التأمين نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بشكلٍ طفيف أيضاً، من 1,80 في المئة في عام 2018م إلى 1,87 في عام 2019م.

ارتفعت كثافة التأمين (أي متوسط إنفاق الفرد على خدمات التأمين) بنحو 6 في المئة لتصل إلى 1,105 ريال. وسجل التأمين الصحي أعلى معدل إنفاق على الخدمات بنسبة ارتفاع بلغت 10 في المئة في 2019م؛ بينما انخفض الإنفاق على تأمين المركبات بنسبة 11 في المئة، ويرجع ذلك جزئياً إلى تحسن آلية التسعير التي أدت إلى انخفاض متوسط أسعار وثائق تأمين

وثائق تأمين المركبات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الأقساط المكتسبة بنسبة 11 في المائة.

سجلت كبرى شركات التأمين مجتمعة نسبة خسارة مقارنة لتلك التي سجلها القطاع. أما شركات التأمين الصغيرة فقد سجلت مجتمعة نسبة خسارة أعلى من القطاع بكثير في نشاط التأمين الصحي خصوصًا، مما أثر بشكل كبير على الربحية، نظرًا لكون التأمين الصحي يشكل أكثر من ثلث إجمالي محفظة التأمين لتلك الشركات مجتمعة.

الشكل البياني 4-8: نسبة الخسارة حسب النشاط



تعد نسبة المصروفات في قطاع التأمين منخفضة ومستقرة، بلغت 18,0 في المئة في عام 2019م دون تغيير عن العاميين الماضيين. حقق قطاع التأمين ككل أرباح بسيطة من الاكتتاب، حيث انخفضت النسبة المجمعة (نسبة الخسائر زائدًا نسبة المصروفات) من 100,3 في المئة في عام 2018م إلى 99,8 في المئة في عام 2019م (الشكل البياني 4-9).

الشكل البياني 4-9: ربحية الاكتتاب



الشكل البياني 4-6: مساهمة أنشطة التأمين في صافي المطالبات المتكبدة



* معدل النمو السنوي المركب (2014م-2019م)

الشكل البياني 4-7: معدل النمو السنوي لصافي المطالبات المتكبدة



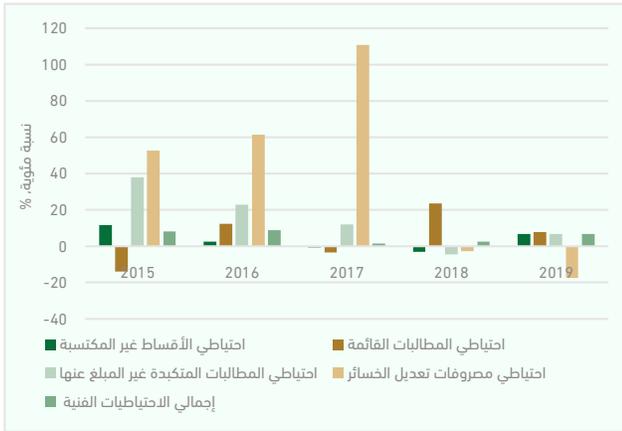
لا يزال يسجل قطاع التأمين نسب خسائر عالية مما يؤثر في ربحية الاكتتاب، حيث بلغت النسبة الإجمالية 81,8 في المئة في عام 2019م مقابل 82,2 في المئة في عام 2018م ومتوسط 80,4 في المئة للثلاث سنوات السابقة (الشكل البياني 4-8). ويعزى انخفاض النسبة نهاية العام إلى ارتفاع صافي الأقساط المكتسبة بنسبة 3,7 في المئة لتتجاوز بذلك تأثير ارتفاع صافي المطالبات المتكبدة.

وانخفضت نسبة الخسارة في التأمين الصحي، الذي يعد أكبر نشاط تأميني من حيث حجم الأقساط، من 90,6 في المئة في عام 2018م إلى 87,8 في المئة في عام 2019م، وجاء هذا التراجع مدفوعًا بارتفاع الأقساط المكتسبة لشركات التأمين الصحي بنسبة 11 في المئة.

ارتفعت نسبة الخسارة في نشاط تأمين المركبات بشكل طفيف من 70,9 في المئة إلى 72,9 في المئة لأول مرة منذ عام 2016م، وتعزى زيادة النسبة جزئيًا إلى انخفاض متوسط أسعار

ارتفاع للسنة الخامسة على التوالي. وكانت نتيجة نهاية العام أعلى من متوسط السنوات الثلاث السابقة أيضًا والبالغ 4,4 في المئة. ويعود الارتفاع في إجمالي الاحتياطيات إلى الزيادة المسجلة في جميع أنواع المخصصات الثلاثة الرئيسية. فقد نما احتياطي الأقساط غير المكتسبة -والتي تشكل نصف إجمالي المخصصات- بنسبة 6,6 في المئة، بينما ارتفع احتياطي المطالبات القائمة واحتياطي المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها بنسبة 7,7 في المئة و 6,6 في المئة على التوالي (الشكل البياني 4-11).

الشكل البياني 4-11: التغيير في الاحتياطيات الفنية



3.2.4 نسبة الاحتفاظ

أسند سوق التأمين 16 في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتبه في عام 2019م إلى شركات إعادة التأمين. وتعد هذه الحصة أعلى بقليل من متوسط الثلاث سنوات البالغ 15 في المئة ومن نسبة الإسناد المسجلة المسندة في عام 2018م والبالغة 14 في المئة. واحتفظ كل من التأمين الصحي وتأمين المركبات بنسبة 96 في المئة بنسبة 95 في المئة من المخاطر على التوالي، حيث عادةً ما يسجل هذان النشاطان نسب احتفاظ مرتفعة جدًا. واحتفظ سوق التأمين بنسبة 20 في المئة من أقساط التأمين على الممتلكات والحوادث، مقارنةً بنسبة 23 في المئة في عام 2018م (الشكل البياني 4-12).

وفيما يخص التأمين الصحي وتأمين المركبات، سجلت أكبر خمس شركات وأصغر خمس شركات نسب احتفاظ مقارنة لتلك المسجلة في السوق. بينما احتفظ كلاهما بنسبة أقل بكثير من مخاطر التأمين على الممتلكات والحوادث مقارنةً بالسوق (12 في المئة و 7 في المئة، على التوالي).

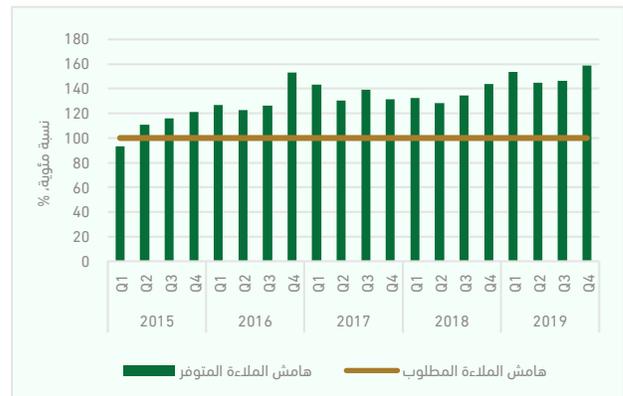
عادةً ما تسجل الشركات الخمس الكبرى، مجتمعة، نسبة مصروفات أقل من نسبة السوق (13 في المئة)، مما يساعدها في التخفيف من الضغوطات على أرباحها. إضافة إلى ذلك، حققت هذه الشركات مجتمعة بنهاية العام نتائج أكتتاب أفضل من السوق، حيث بلغت النسبة المجمعة لها 96,5 في المئة. في المقابل، بلغت نسبة المصروفات لشركات التأمين الصغيرة حوالي ضعف نسبة السوق، مما قد يشير إلى ضعف كفاءة إدارة التكاليف التشغيلية، كما سجلت أنشطة الاكتتاب لديهم مجتمعين خسائر عالية في عام 2019م، حيث بلغت نسبتها المجمعة 127 في المئة.

2.2.4 كفاية رأس المال والاحتياطيات

بشكل عام، لا يزال يتمتع قطاع التأمين ككل بملاءة مالية قوية تتجاوز بكثير هامش الملاءة المالية المطلوب والبالغ 100 في المئة، فقد بلغ متوسط هامش الملاءة في القطاع 159 في المئة في عام 2019م مقابل 146 في المئة في العام السابق (الشكل البياني 4-10). وتعزى زيادة الرسملة هذه إلى ميل شركات التأمين الصغيرة إلى الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال التنظيمي مقارنةً بنظيراتها الكبيرة.

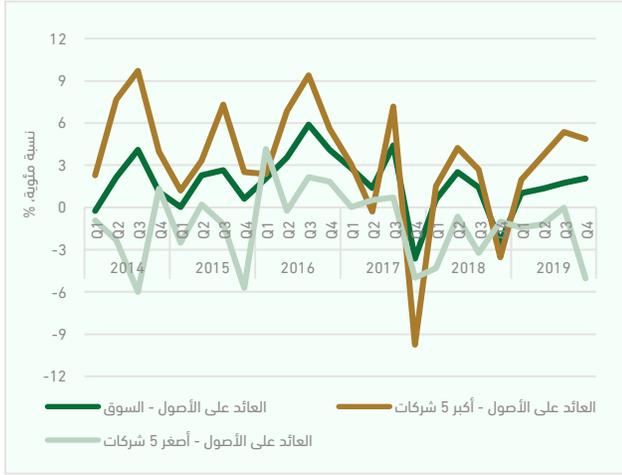
وعلى المستوى التفصيلي، تتجاوز نسبة رأس المال التنظيمي المتاح في معظم شركات التأمين النسبة المطلوبة من الجهات التنظيمية. ومع ذلك، لم تتمكن ست شركات من اثنين وثلاثين شركة تأمين عاملة في السوق من استيفاء متطلبات الملاءة المالية كما في الربع الرابع لعام 2019م.

الشكل البياني 4-10: الملاءة المالية لقطاع التأمين



يعزز ارتفاع الاحتياطيات الفنية مائة القطاع أمام مخاطر التأمين. وقد سجل إجمالي المخصصات الفنية في عام 2019م ارتفاعًا بلغت نسبته 6,8 في المئة مقارنةً بالعام السابق، وهو

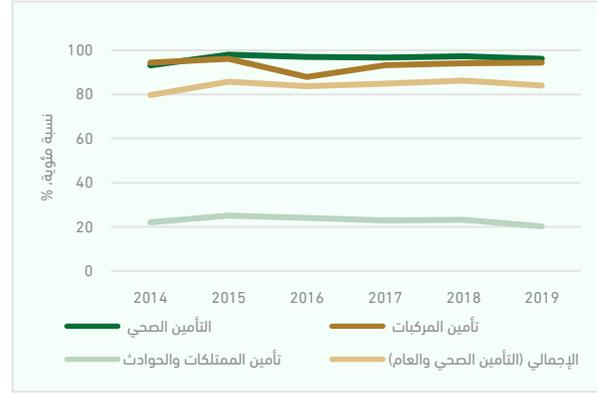
الشكل البياني 4-14: العائد على الملكية



3.4 تأثير فيروس كورونا المستجد

من المتوقع أن يتأثر سوق التأمين العالمية بشكل كبير نتيجة للتراجع الحاد في الأنشطة الاقتصادية الناجم عن تفشي فيروس كورونا، مما سوف يقوض النمو والربحية في محافظ الاكتتاب والاستثمار. ولا يزال مدى هذا الأثر غير واضح، إذ يعتمد الأمر على تطورات الأوضاع فيما يخص هذه الجائحة، ومن المتوقع أن تتأثر شركات التأمين على الحياة (الحماية والادخار، أو تكافل الأسرة بالنسبة لنموذج التأمين المتوافق مع الشريعة الإسلامية) بشكل أكبر من تلك الشركات التي تزاوُل أنشطة التأمين الأخرى. ويعود ذلك إلى سببين: أولهما أن التغطية المقدمة وفقاً لوثائق التأمين على الحياة تشمل الوفيات أو الأمراض الناتجة عن الأوبئة والجوائح (مثل فيروس كورونا المستجد)، وثانيهما أن تركيبة المحافظ الاستثمارية لدى هذه الشركات (والتي تتركز بنسبة كبيرة في سندات الدين، وبنسبة أقل في الأسهم) يجعلها أكثر حساسية تجاه مخاطر أسعار الفائدة وتذبذب الأسواق المالية. لذا، من المتوقع أن تشهد شركات التأمين على الحياة ارتفاعاً مؤقتاً في المطالبات، مما يؤثر سلباً في أرباح الاكتتاب والملاءة المالية (رغم أن شركات إعادة التأمين ستتحمل جزءاً من هذا العبء). كما يُتوقع أيضاً أن تتعرض أرباح هذه الشركات لضغوطات كبيرة نظراً للانخفاض الشديد في أسعار الفائدة والتصحيحات الكبيرة المتوقعة في السوق وإعادة تسعير الأصول (كردة فعل تجاه تطورات وضع فيروس كورونا والمخاوف من الركود وتذبذب أسعار النفط وغيرها). الأمر الذي سيعرض هذه الشركات لمخاطر كبيرة في إدارة الأصول والالتزامات (وينطبق ذلك بشكل خاص على شركات التأمين على الحياة التي تقدم

الشكل البياني 4-12: نسبة الاحتفاظ بأقساط التأمين

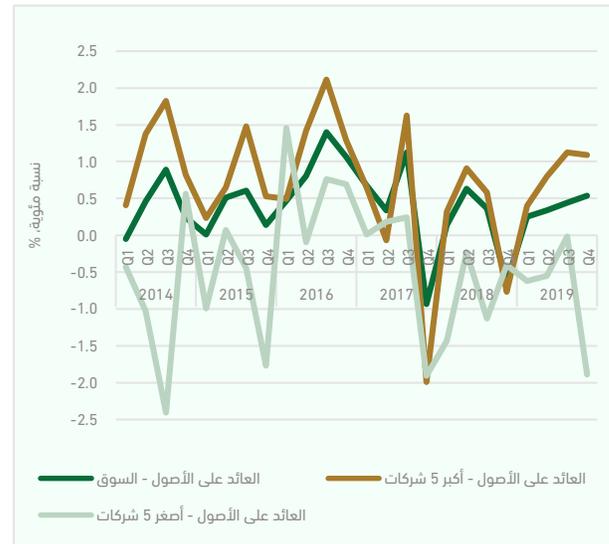


4.2.4 أداء الاستثمار والربحية

على المستوى الكلي، ارتفع العائد على الأصول في سوق التأمين من متوسط ربع سنوي نسبته 0,12 في المئة في 2018م إلى 0,39 في المئة في عام 2019م. وارتفع كذلك العائد على حقوق الملكية من متوسط قدره 0,51 في المئة في عام 2018م إلى متوسط قدره 1,54 في المئة في عام 2019م. ويعد ضعف الربحية في سوق التأمين المصدر الرئيسي للتقلبات في الأرباح.

سجلت شركات التأمين الكبرى، وكذلك السوق، نتائج إيجابية للعائد على الأصول والعائد على الملكية في معظم الأرباع منذ عام 2014م، بينما عانت شركات التأمين الصغيرة من خسائر في الاستثمار في معظم الأرباع خلال نفس الفترة (الشكل البياني 4-13 و 4-14).

الشكل البياني 4-13: العائد على الأصول



وإعادة التأمين من حيث التغطية والاشتراطات والاستثناءات وغيرها (والتي قد بدأت بالفعل).

وسيستخدم مدى هذه التطورات -سواءً السلبية أو الإيجابية- إلى حد كبير على كيفية تطور الأوضاع الصحية ومدى استمرار التدابير الاحترازية.

أما على الصعيد المحلي، فتمتدح أعمال كامل سوق التأمين تقريباً في نشاطي التأمين العام والصحي (يشكلان معاً 97 في المئة من السوق)، باستثمارات تتركز في الأصول عالية السيولة قصيرة الأجل، على شكل نقد وودائع (50 إلى 75 في المئة) وأوراق مالية ذات دخل ثابت (20 إلى 25 في المئة). إضافة إلى ذلك، هناك تركيز عالي جداً للاستثمارات في السوق المحلي، إذ تخضع الاستثمارات الدولية لشركات التأمين لحد أعلى تنظيمي يبلغ 20 في المئة من إجمالي الأصول المستثمرة. لذا، يتوقع أن يكون تأثير التطورات المالية الكلية المذكورة أعلاه على سوق التأمين المحلي أقل بكثير.

أعلن الأمر الملكي رقم 46745 بتاريخ 1441/08/04هـ (الموافق 2020/03/28م) تحمل الحكومة السعودية لكامل تكاليف العناية الصحية المتعلقة بفيروس كورونا المستجد، وذلك لجميع المواطنين والمقيمين ومخالفني أنظمة الإقامة. وعليه فمن المتوقع أن يساهم هذا العامل في تخفيف أثر الجائحة على المطالبات التأمينية، في حين أن تمتع سوق التأمين برأس مال قوي يدل على أن الشركات ستنتقل من موضع قوة لاستيعاب أي خسائر محتملة نابعة عن تفشي الفيروس.

وثائق بعوائد مضمونة). هذه الصدمة المزدوجة -من ازدياد مطالبات التأمين وانخفاض أسعار الفائدة- قد تضر بشركات التأمين على الحياة بشكل كبير، وقد تصل تداعيات ذلك إلى غيرها من مكونات القطاع المالي.

وفي نفس السياق العالمي، ولكن بالنسبة للشركات التي تكتتب الأخطار غير المتعلقة بالحياة، فمن المرجح أن يكون لانخفاض أسعار الفائدة والتقلبات في الأسواق المالية تأثيراً أقل على الأرباح، نظراً لاختلاف الأدوات التي تتركز فيها استثماراتها. ومن منظور الاكتتاب، يرجح أن يكون تأثير فيروس كورونا أقل على ملاءتها المالية أيضاً؛ وذلك لأن معظم منتجات التأمين على الممتلكات والحوادث تستثني الأمراض المعدية والأوبئة أو الجوائح من التغطية التأمينية. وبالتالي، فإنه من غير المحتمل أن تتم تغطية كثير من المطالبات المتعلقة بفيروس كورونا. إلا أنه من المرجح أن يشهد كل من تأمين تعويضات العمال (في حال كان تحت مظلة القطاع الخاص) وتأمين الائتمان التجاري زيادة ملحوظة في المطالبات. أما فيما يخص التأمين الصحي، فإن تأثير الجائحة على المطالبات سيعتمد بشكل كبير على مدى مساهمة القطاع الخاص في نظام الرعاية الصحية وما إذا كان القطاع العام سيتحمل -كلياً أو جزئياً- تكلفة علاج الحالات المصابة بالفيروس. هذا ومن المرجح أن يصاب تأثر المطالبات في مختلف أنشطة التأمين زيادة في مصاريف التقاضي وانخفاض في مبيعات الوثائق على خلفية تراجع الأنشطة الاقتصادية وارتفاع في معدلات البطالة.

وبرغم ذلك، هناك أيضاً بعض التطورات الإيجابية المتوقعة. فنظراً لإغلاق النشاطات التجارية وفرض حظر التجول وإجراءات الحجر الصحي، فمن المتوقع أن تقل المطالبات في بعض أنشطة التأمين العام (بما في ذلك مطالبات تأمين المركبات والمطالبات الصحية غير المتعلقة بالفيروس)، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساعد في تخفيف الضغط على الملاءة المالية. وقد يشهد التأمين الصحي زيادة في الطلب على تغطية الأمراض الحرجة والمعدية، كما حدث بعد تفشي أمراض مشابهة سابقة مثل متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد (سارس) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس). كما أنه من المحتمل أن تؤدي تجربة فيروس كورونا المستجد إلى إحداث تغيير هيكلي في السوق، حيث قد يشهد العالم مطالبات لتحسين البنية التحتية للرعاية الصحية وتوفير الرعاية الصحية بأسعار معقولة ودعم استخدام التقنية بشكل أكبر؛ بالإضافة إلى التغييرات في منتجات التأمين

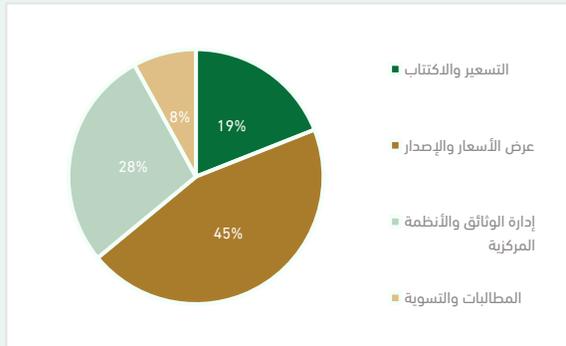
الإطار 4-1: تقنية التأمين

تزايد استخدام المؤسسات المالية وشركات التقنية المالية ورواد الأعمال للمنصات الإلكترونية وإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة والتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي وتقنية دفاتر الحسابات الموزعة وسلسلة الكتل، ضمن أمور أخرى، وذلك من أجل توفير "خدمات معيشية" وتقديم منتجات وخدمات وطولاً أكثر تخصيصاً تتناسب مع احتياجات العملاء. وساهمت الأجيال كثيرة الاستخدام للتقنية في تعزيز هذا التوجه بشكل رئيسي، إضافة إلى ارتفاع سقف توقعات العملاء بشكل عام.

تاريخياً، توجهت معظم استثمارات التقنية المالية إلى القطاع البنكي وأسواق المال. إلا أن المستثمرين سعوا في السنوات الأخيرة إلى زيادة التنوع من خلال الدخول في قطاعات مالية أخرى، مثل قطاع التأمين. يوضح الشكل البياني 4-15 تزايد جذب تقنية التأمين للاستثمارات العالمية. ويعد عام 2019م عام قوياً لتقنية التأمين، إذ بدأت بعض الشركات تصبح رائدة في مجالات محددة من السوق وبلغ حجم التمويل العالمي لقطاع تقنية التأمين رقمًا قياسيًا وصل إلى 6,3 مليار دولار، استمرت شركات التأمين العام الناشئة في جذب الحصة الأكبر منه⁶.

تستهدف شركات تقنية التأمين جميع أجزاء سلسلة القيمة في صناعة التأمين، إلا أن تركيزها الرئيسي حتى الآن كان على المجالات التي يسهل الدخول فيها، وهي التوزيع وإدارة الوثائق (الشكل البياني 4-16). وبذلت بعض الجهد لاغتنام الفرص في مجال إدارة المطالبات، والذي يتوقع أن يشهد تحسناً كبيراً في مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة في حال تحوله إلى مجال رقمي. فبحسب تقديرات شركة ماكنزي آند كومباني، ستحد الإدارة الرقمية للمطالبات من مصاريف المطالبات بنسبة 25-30 في المئة؛ فهي تعمل على تحسين مستوى دقة معالجة المطالبات (من خلال الحد من المدفوعات الزائدة والناقصة في التزامات التعويض) وتقليل وقت المعالجة، مما يؤدي إلى زيادة رضا العميل وانخفاض حالات النزاع والتقاضى المتعلقة بالمطالبات. كما أنه من المتوقع أيضاً أن تعزز التقنية من أداء الاكتتاب والتسعير، وذلك عبر تحسين عملية اختيار المخاطر والحد من المبالغة -بالزيادة أو النقص- في تسعير وثائق التأمين. يمكن تحقيق ذلك عبر استخدام نماذج التنبؤ والبيانات الضخمة (مثل وحدة تتبع نظام تحديد المواقع العالمي في التأمين على المركبات) وذكاء السوق على سبيل المثال. ويمكن للتقدم التقني أيضاً أن يزيد من كفاءة الإنفاق في أعمال التأمين، مما يؤدي إلى دعم الربحية، وبالتالي استقرار شركات التأمين.

الشكل البياني 4-16: توزيع تقنية التأمين حسب مجال التركيز



الشكل البياني 4-15: الاستثمار العالمي في تقنية التأمين.

⁶ المصدر: ويليس تاورز واتسون

استجابةً للتغير الذي يحدثه قطاع تقنية التأمين والذي يؤثر على جميع مكونات سلسلة العمليات، بدأ سوق التأمين التقليدي -والذي يعد أحد أكثر الصناعات تقليدية- بتبني التقنيات الناشئة وتكوين شراكات مع شركات التقنية واعتماد نماذج جديدة لعملياته وأعماله، وذلك من أجل تقديم حلول رقمية ترتبط بإنترنت الأشياء في بعض الحالات⁷.

تسهل تقنية التأمين من عملية الوصول إلى العميل وتخفف العوائق القائمة أمام شمول التأمين على مستويي العرض والطلب، لذا من المتوقع أن تتحول سوق التأمين تحولاً جذرياً عند تبنيها للتقنية على نطاق واسع، وهذا الأمر من شأنه أن يوفر فرصاً كبيرة ويشكّل تحديات جديدة في الوقت ذاته. من وجهة نظر تنظيمية ورقابية، يمثل التحدي الرئيسي في السماح بالمرونة وتشجيع الابتكار في السوق، دون المساس بسلامة الاستقرار المالي أو حماية العميل. لذا ينبغي أن تظل الجهات التنظيمية والرقابية قادرة، وبشكل كافٍ، على الإشراف على السوق ومتابعة تطوراتها. ومن المهم أيضاً أن تبقى هذه الجهات متطلباتها التنظيمية المتعلقة برأس الأموال والسيولة ورفع التقارير مواكبة للتطورات، وذلك لرصد كافية التغييرات في بيئة المخاطر العامة في السوق وفي المخاطر الخاصة بكل مؤسسة على حدة، بما في ذلك الزيادة المحتملة في مخاطر الترابط. إضافةً إلى ذلك، ينبغي أيضاً وضع قواعد تتعلق بملكية البيانات وحماية المستهلك ومشاركة البيانات بين مقدمي الخدمات، حيث يعد هذا أمراً مهماً لتجنب خطر نشوء ممارسات غير سليمة في السوق.

ضمن سوق التأمين الرقمي الجديد، شهدت أنشطة وساطة التأمين الإلكترونية في الآونة الأخيرة زخماً، إذ أصبحت قناة مهمة لتوزيع المخاطر. وحسب التقديرات فإن شركات وساطة التأمين الإلكترونية مسؤولة اليوم عن حوالي 50 في المئة من مبيعات التأمين التي تمت عبر الإنترنت في أوروبا⁸. فباستخدام منصات إلكترونية، تزاوّل هذه الشركات أنشطة الوساطة عبر الإنترنت وتسمح للعملاء بالوصول إلى منتجات التأمين المتوفرة في السوق والمقارنة فيما بينها. وقد تطورت شركات وساطة التأمين الإلكترونية مع مرور الوقت، من مجرد محركات لمقارنة الأسعار إلى جزء أساسي من سلسلة القيمة وذلك عبر العمل كوسيط وتقديم المشورة الرقمية أو -في بعض الحالات المتقدمة- من خلال تقديم منتجات تسد الفجوات في التغطية المقدمة من شركة التأمين.

في المملكة العربية السعودية، يتم تشجيع المنتجات والخدمات المالية المدعومة بالتقنية من خلال برامج ومبادرات مختلفة. من أبرزها البيئة التجريبية التشريعية الخاصة بالمؤسسة، والتي تتيح فرصة قيّمة للشركات المحلية والدولية الراغبة في اختبار حلول تقنية التأمين الخاصة بها في بيئة فعلية بهدف إطلاقها في السوق السعودي مستقبلاً. كما وضعت المؤسسة قواعد جديدة تنظم أنشطة وساطة التأمين الإلكترونية في المملكة. تهدف هذه القواعد إلى توسيع نطاق الوصول إلى العميل، وتسهيل الحصول على التغطية التأمينية، وزيادة المنافسة من حيث السعر وتطوير المنتجات، وضمان الشفافية والكفاءة. ويتوقع أن تدعم هذه المبادرات، ضمن مبادرات أخرى، تطور ونمو سوق التأمين السعودي وأن تعزز مساهمته في النمو الاقتصادي.

⁷ وفقاً لتقرير توقعات الرؤساء التنفيذيين الصادر عن شركة كي بي إم جي، أيدى 73 في المئة من الرؤساء التنفيذيين استعدادهم الشخصي لقيادة مؤسساتهم لتحويل جذري من أجل الإبقاء على قدرتهم التنافسية.

⁸ المصدر: ماكنزي آند كومباني

5

تطورات
شركات التمويل

الأصول العقارية وغير العقارية 33 في المئة و67 في المئة من إجمالي أصول شركات التمويل.

الشكل البياني 1-5: حجم شركات التمويل



3.5 المحفظة التمويلية لشركات التمويل

ارتفعت القروض المقدمة من شركات التمويل بشكل طفيف خلال عام 2019م لتصل إلى 50,26 مليار ريال، مقابل 47,7 مليار ريال في عام 2018م (الشكل البياني 2-5). وسجل الائتمان العقاري ارتفاعاً بنسبة 23 في المئة في عام 2019م ليصل إلى 19,9 مليار ريال، مقابل ارتفاع بنسبة 10 في المئة في عام 2018م وبإجمالي بلغ 16,1 مليار ريال. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بشكل جزئي بمبادرات حكومية، مثل: برنامج سكني. ويتناسب الارتفاع الكبير في الإقراض العقاري مع الإقراض العقاري للقطاع المصرفي، غير أن هذا الارتفاع قد يشكّل مخاطر نظامية في القطاع العقاري نتيجةً للتركز الائتماني، خاصةً بسبب انخفاض إجمالي الأصول نسبياً. ويعادل إجمالي ائتمان شركات التمويل 3,2 في المئة من إجمالي ائتمان النظام المصرفي، والذي قد لا يثير أي مخاوف على المستوى الكلي، ولكن يجب النظر في الاتجاه الحالي حيث قد تنشأ مخاطر تؤثر على النظام المالي إذا استمر النمط الحالي للإقراض. ويتضح التحول في هيكل الائتمان عند مقارنة مستويات القطاعات في عامي 2019م و2018م، بالنظر للزيادة المتواضعة في إجمالي الائتمان (الشكل البياني 2-5).

5. تطورات شركات التمويل

1.5 نظرة عامة

لم تشهد أنشطة شركات التمويل تغييرات كبيرة خلال عام 2019م، على عكس الإطار التنظيمي والرقابي الذي شهد تطورات إيجابية. وبنهاية عام 2019م، بلغ عدد الشركات المرخصة 38 شركة مقابل 37 شركة في عام 2018م، وشهد إجمالي رأس المال انخفاضاً طفيفاً بنسبة 2,3 في المئة (الجدول 1-5).

تعمل شركات التمويل على توسيع دورها في القطاع المالي من خلال الوصول إلى مصادر تمويل جديدة والتي من المتوقع أن تساهم في زيادة قدرتها الإقراضية وخفض تكلفة تمويلها. بالإضافة إلى ذلك، ستسمح التطورات في اللوائح بإصدار أدوات تمويل جديدة في شكل سندات أو صكوك وتعزيز كفاءة عملية إدارة الميزانيات العمومية. وفي أبريل 2019م، سمحت المؤسسة بالتعاون مع هيئة السوق المالية لشركات التمويل بإنشاء منشأة ذات غرض خاص لإصدار السندات أو الصكوك لتوفير مصدر تمويل جديد لشركات التمويل وتعزيز قدرتها على الإقراض وكذلك من المحتمل أن يساهم في خفض تكلفة تمويلها وفقاً لسجل المخاطر الخاص بها. وفي يونيو 2019م، سمحت المؤسسة للشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري بشراء محافظ تمويل عقاري سكني بعد مرور ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ منح القروض. ومن شأن هذه العملية أن تزيل هذه الأصول من الميزانيات العمومية لشركات التمويل وستساعد في زيادة قدرتها الإقراضية.

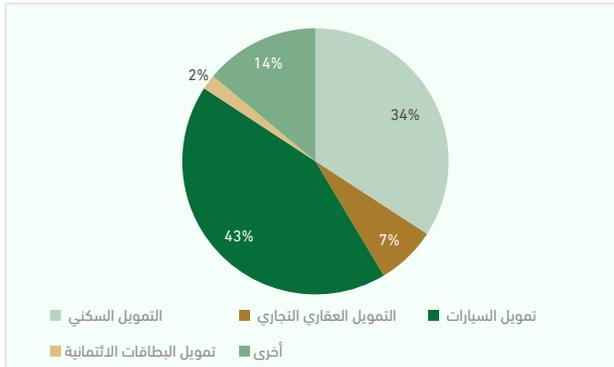
الجدول 1-5: تطور قطاع شركات التمويل

2019	2018	2017	
38	37	37	إجمالي عدد الشركات المرخص لها
6	6	6	شركات التمويل العقاري
30	29	29	شركات التمويل غير العقاري
1	1	1	شركات إعادة التمويل
1	1	1	شركات التمويل المصغر
14,100	14,427	14,158	إجمالي رأس المال (مليون ريال)

2.5 أصول شركات التمويل

ظل إجمالي الأصول في قطاع شركات التمويل مستقرًا، حيث ارتفع بنسبة 2,9 في المئة في عام 2019م مدفوعاً بارتفاع الأصول العقارية بمقدار مليار ريال والأصول غير العقارية بمقدار 100 مليون ريال ليصل إلى 38,8 مليار ريال في نهاية عام 2019م، مقابل 37,7 مليار ريال في عام 2018م (الشكل البياني 1-5). وما زال القطاع في عام 2019م يشكّل حصة ضئيلة من النظام المالي تبلغ 1,4 في المئة تقريباً، وشكّلت

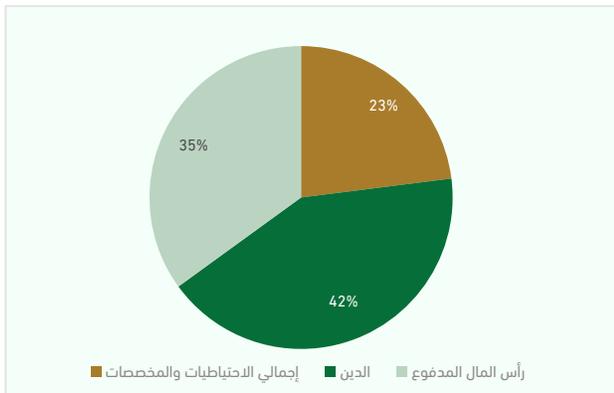
الشكل البياني 4-5: محفظة التمويل حسب نوع النشاط



5.5 مصادر التمويل

تُعد شركات التمويل مؤسسات لا تقبل الودائع، مما يجعلها تتأثر بتحركات أسعار الفائدة بسبب اعتمادها على الدين لتمويل نشاطها الإقراض. ولا يزال الدين يستحوذ على النصيب الأكبر من التمويل لشركات التمويل. وقد تؤثر التغييرات التنظيمية وأنشطة الشركة السعودية لإعادة التمويل مستقبلاً على تنوع مصادر التمويل ورفع نسب الدين. وظل تكوين التمويل ثابتاً نسبياً مقارنة بعام 2018م. ففي عام 2019م، بلغ إجمالي حقوق الملكية والالتزامات 38,8 مليار ريال، حيث شكل الدين نسبة 42 في المئة منها، في حين بلغت نسبة رأس المال 35 في المئة وإجمالي الاحتياطيات والمخصصات 23 في المئة (الشكل البياني 5-5).

الشكل البياني 5-5: تحليل إجمالي حقوق الملكية والالتزامات



6.5 توقعات مخاطر شركات التمويل

انخفضت نسبة القروض المتعثرة لشركات التمويل للمرة الأولى منذ عام 2015م لتصل إلى 10,58 في المئة في عام 2019م، مقابل 10,61 في المئة في عام 2018م (الشكل البياني 6-5). ويُعزى هذا الانخفاض إلى عمليات الشطب والاسترداد للقروض المتعثرة بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي القروض.

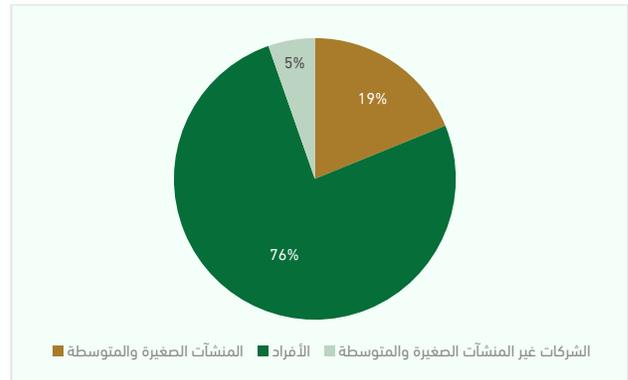
الشكل البياني 2-5: إجمالي الائتمان لشركات التمويل



4.5 تحليل المحفظة التمويلية لشركات التمويل

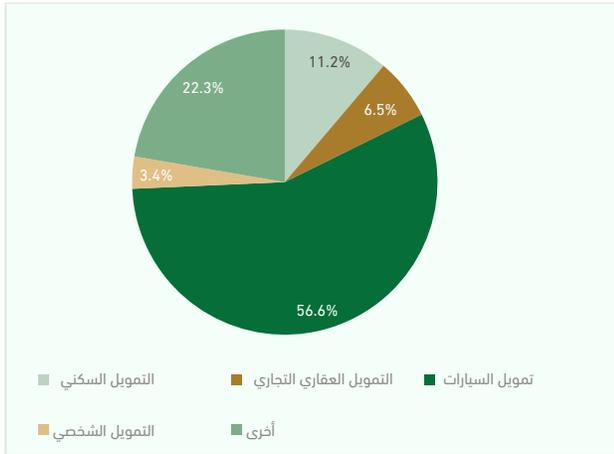
شكّل الإقراض المقدم لقطاع الأفراد النسبة الأكبر من إجمالي المحفظة، حيث سجلت القروض الممنوحة لقطاع الأفراد ما نسبته 76 في المئة، ولقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة 19 في المئة، وللشركات من غير المنشآت الصغيرة والمتوسطة 5 في المئة في عام 2019م (الشكل البياني 3-5).

الشكل البياني 3-5: إجمالي محفظة شركات التمويل حسب المقترض



ويواصل تمويل المركبات استحوازه على الحصة الأكبر من المحفظة التمويلية لشركات التمويل. ففي نهاية عام 2019م، بلغ تمويل المركبات ما نسبته 43 في المئة، تلاه التمويل السكني الذي ارتفع إلى 34 في المئة من 28 في المئة في عام 2018م وذلك على حساب تمويل المركبات الذي تراجع بنسبة 8 في المئة. بينما بلغت نسبة التمويل العقاري التجاري 7 في المئة ونسبة تمويل البطاقات الائتمانية 2 في المئة من إجمالي المحفظة التمويلية (الشكل البياني 4-5).

الشكل البياني 5-8: حجم القروض المتعثرة لشركات التمويل حسب النشاط



7.5 مائة شركات التمويل

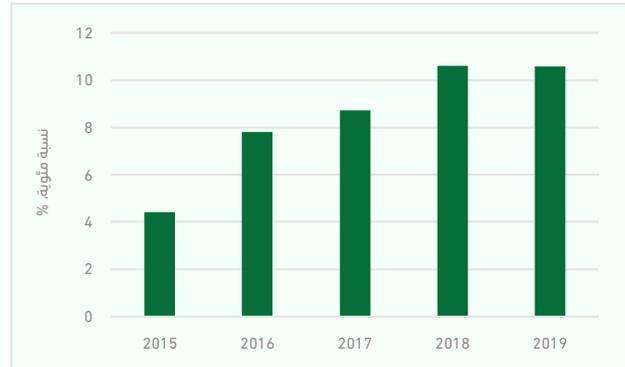
1.7.5 الربحية

ارتفعت ربحية قطاع شركات التمويل بنهاية عام 2019م، حيث سجلت الأرباح زيادة ملحوظة بنسبة 5 في المئة لتصل إلى 1,33 مليار ريال، مقابل 1,26 مليار ريال في عام 2018م، وتُعزى هذه الزيادة بشكل رئيس إلى مبادرات وزارة الإسكان والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت". ونتيجة لذلك، سجل العائد على حقوق الملكية ارتفاعاً طفيفاً، حيث بلغ 7,44 في المئة في عام 2019م مقابل 6,9 في المئة العام الماضي. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع العائد على الأصول من 3,36 في المئة في 2018م ليصل إلى 3,44 في المئة في 2019م. وأشارت المعطيات الاقتصادية في عام 2019م إلى اعتماد التيسير النقدي الذي أدى إلى انخفاض إيرادات الفوائد. ومع ذلك، أدت أهلية العملاء الجدد والمبادرات الحكومية والتعدلات المدخلة على السياسات إلى ارتفاع حجم القروض مما ساهم في تخفيف أثر انخفاض إيرادات دخل الفوائد (الشكل البياني 5-9).

الشكل البياني 5-9: ربحية شركات التمويل

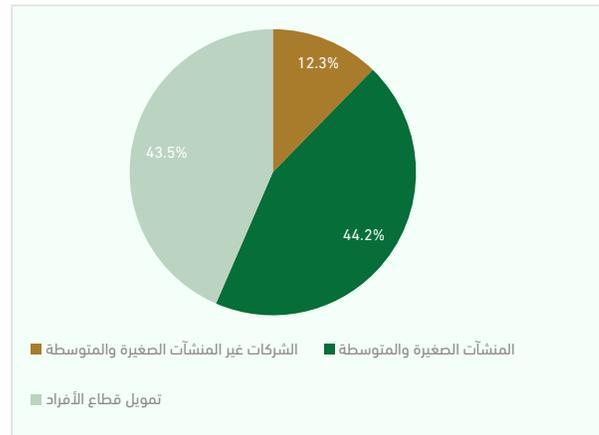


الشكل البياني 5-6: نسبة القروض المتعثرة لشركات التمويل



وبالنسبة للقروض المتعثرة حسب القطاع، شكّل قطاع الأفراد ما نسبته 43,5 في المئة من إجمالي القروض المتعثرة، بينما شكّلت المنشآت الصغيرة والمتوسطة 44,2 في المئة والشركات من غير المنشآت الصغيرة والمتوسطة 12,3 في المئة (الشكل البياني 5-7). أما بالنسبة للقروض المتعثرة حسب النشاط، فقد شكّلت قروض تمويل المركبات 56,6 في المئة من إجمالي القروض المتعثرة بنهاية عام 2019م، في حين شكّلت القروض العقارية السكنية 11,2 في المئة والقروض العقارية التجارية 6,5 في المئة. وتتوافق تطورات القروض المتعثرة من حيث القطاعات مع تطورات الأنشطة الائتمانية. (الشكل البياني 5-8).

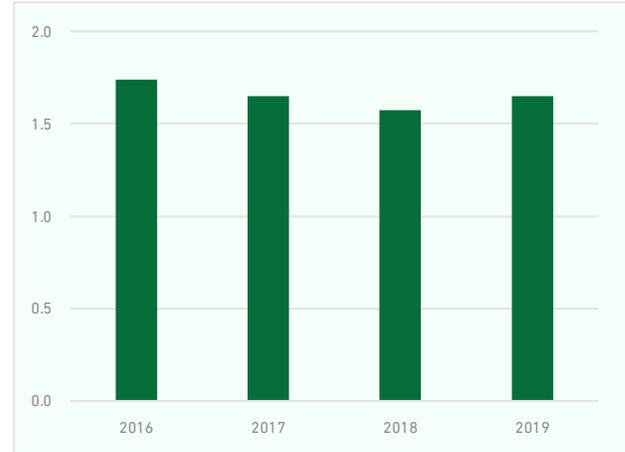
الشكل البياني 5-7: حجم القروض المتعثرة لشركات التمويل حسب القطاع



2.7.5 الرافعة المالية

ظلت نسبة الرافعة المالية لشركات التمويل أقل من الحد الأعلى الذي وضعته المؤسسة⁹، حيث ارتفعت 1.65 مرة في عام 2019م، مقابل 1.57 في عام 2018م، لكنها لا تزال ضمن المستويات المقبولة (الشكل البياني 5-10).

الشكل البياني 5-10: نسبة الرافعة المالية لشركات التمويل



⁹ تنص لوائح المؤسسة المتعلقة بالرافعة المالية على ألا يتجاوز الائتمان الذي تمنحه شركة التمويل العقاري خمسة أضعاف رأس مال واحتياطيات الشركة، ويمكن أن يزيد هذا الحد إلى سبعة أضعاف كحد أقصى بعد موافقة المؤسسة. أما فيما يتعلق بشركات التمويل غير العقاري، فيجب ألا تتجاوز الرافعة المالية ثلاثة أضعاف رأس المال والاحتياطيات، مع حد أعلى يبلغ خمسة أضعاف بعد الحصول على خطاب عدم ممانعة من المؤسسة.

الإطار 1-5: الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري

أدت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، دورًا مهمًا في مساعدة المواطنين في الحصول على القروض العقارية منذ تأسيسها في عام 2017م. ومن المتوقع أن تنمو القروض من 290 مليار ريال إلى 502 مليار ريال بحلول عام 2020م، تماشيًا مع أهداف برنامج الإسكان لتحقيق رؤية المملكة 2030.

ويُعد التمويل قصير الأجل والاستحواذ على المحافظ المنتجين الرئيسيين اللذين تقدمهما الشركة، وتوفر منتجات التمويل قصير الأجل تمويلًا منخفض التكلفة يتيح للبنوك وشركات التمويل تحقيق أقصى استفادة من قدرة الميزانية العمومية وبموجب الشركات العقارية بتقديم المزيد من القروض العقارية، حيث يوفر هذا المنتج وصولًا فوريًا للتمويل قصير الأجل (أقل من خمس سنوات) بتكلفة منخفضة. بالإضافة إلى ذلك، يهدف الاستحواذ على المحافظ إلى تعزيز استفادة رأس مال البنوك وشركات التمويل من خلال تحرير ميزانيتهم العمومية عند استحواذ الشركة على المحفظة العقارية السكنية الخاصة بهم.

كما تواصل الشركة السعودية جهودها المستمرة لتحفيز تطور قطاع التمويل العقاري السكني وتوحيد المعايير المستخدمة فيه. ففي عام 2019م، وسعت الشركة نشاطها ليشمل البنوك، حيث وقعت اتفاقية شراء محفظة تمويلات عقارية من بنك الجزيرة لتضاف إلى المحفظتين المستحوذ عليهما من البنك السعودي الفرنسي والبنك السعودي البريطاني. بالإضافة إلى ذلك، خفّضت الشركة هامش أرباحها مرتين خلال عام 2019م ليصل إلى 40 نقطة أساس، ومددت فترة استحقاق القروض العقارية طويلة الأجل ذات سعر الفائدة الثابت إلى 25 عامًا بهدف تحسين قدرة المواطنين على تحمل تكاليف السكن. كذلك، وقعت الشركة اتفاقية مع وزارة المالية لتقديم ضمان حكومي صريح للضوك التي تصدرها الشركة بهدف خفض تكلفة التمويل، مما سيساعد على جذب المستثمرين المحليين والأجانب من مختلف أسواق المال.

وسجلت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري في عام 2019م نموًا ملحوظًا، حيث ارتفع إجمالي أصولها بنسبة 29 في المئة ليصل إلى 2,3 مليار ريال، مقابل 1,8 مليار ريال في عام 2018م. وارتفعت نسبة الرافعة المالية إلى 1,47 مقابل 0,57 في عام 2018م بسبب زيادة أنشطة الشركة، وكذلك ارتفعت نسبة القروض المتعثرة بشكل طفيف لتسجل 0,05 في المئة، مقابل 0,0 في عام 2018م. علاوةً على ذلك، تأثر العائد على الملكية والعائد على الأصول بشكل سلبي ليسجل انخفاضًا بنسبة 1,32 في المئة و0,86 في المئة بنهاية عام 2019م، مقارنة بنسبة 0,032 في المئة و0,027 في المئة في عام 2018م. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيس إلى الارتفاع الحاد في النفقات التشغيلية بنسبة 94 في المئة، وارتفاع الاستهلاك والإهلاك، بالإضافة إلى ارتفاع الأتعاب القانونية والمهنية بنسبة 74 في المئة.

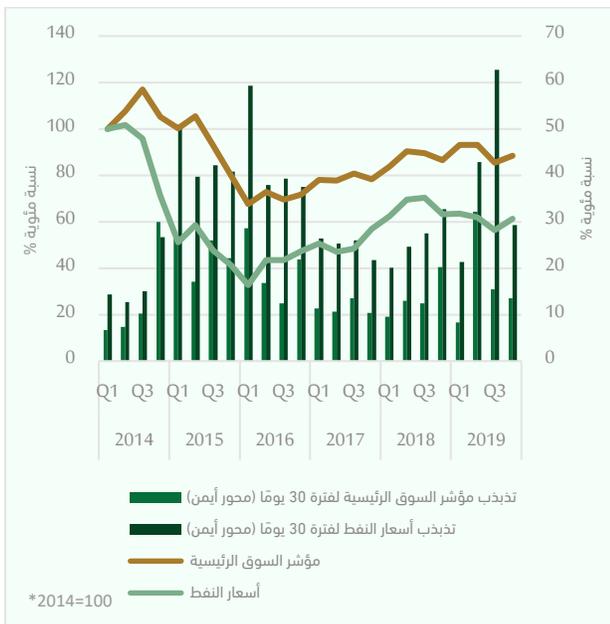
6

تطورات السوق المالية

3.6 مؤشر السوق الرئيسية وأنشطة السوق

سجل مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) خلال عام 2019م تذبذبًا أعلى بشكل طفيف من العام السابق. ومن ناحية أخرى، سجل سوق النفط مستوى أعلى من التذبذبات. ويوضح الشكل البياني 2-6 مؤشر السوق الرئيسية ومؤشر أسعار النفط ابتداءً من الربع الأول من عام 2014م، بالإضافة إلى تذبذب المؤشرين لفترة 30 يومًا. وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط في عام 2019م، فقد تمكن مؤشر السوق الرئيسية من إنهاء العام على ارتفاع نسبته 7,2 في المئة والذي يعود جزئيًا إلى النمو السريع في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية السابق ذكرها.

الشكل البياني 2-6: مؤشر السوق الرئيسية ومؤشر أسعار النفط



وسجل نشاط سوق الأسهم تحسُّنًا طفيفًا خلال عام 2019م. ومع ذلك، ظل نشاط السوق من حيث القيمة المتداولة عند مستويات معتدلة. وشهد الربع الأول انخفاضًا ملحوظًا في النشاط تبعه ارتفاع في القيمة المتداولة في الربع الثاني، في حين كان نشاط السوق في الربعين التاليين مماثلًا لمستويات عام 2018م (الشكل البياني 3-6).

6. تطورات السوق المالية

1.6 نظرة عامة

ترمي الخطة الاستراتيجية لهيئة السوق المالية ضمن أهدافها الرئيسية إلى تشجيع الاستثمار، مستمدة ذلك من رؤية المملكة 2030، حيث يُعد إعلان سوق الأسهم السعودية (تداول) انضمامها الكامل إلى مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة خطوة مهمة نحو تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي وتنويع قاعدة المستثمرين. وقد رفعت شركة مورغان ستانلي كابتال إنترناشيونال (MSCI) -المزود العالمي للمؤشرات- تصنيف تداول من «سوق مستقلة» إلى «سوق ناشئة»، ويُعد ذلك إنجازًا بارزًا من هيئة السوق المالية لزيادة جاذبية السوق للمستثمرين الأجانب. فمن منظور الاستقرار المالي، يمكن أن تؤدي زيادة الأنشطة في سوق رأس المال وتنوع قاعدة المستثمرين إلى دعم استقرار السوق.

2.6 رأس المال

حققت قيمة ملكية الأجانب رقمًا قياسيًا مرتفعًا، وقفز عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين بنسبة 300 في المئة، مما أضاف ما يقارب 120 مليار ريال سعودي من تدفقات رؤوس الأموال إلى السوق. وتدل هذه الزيادة الكبيرة على تنفيذ إصلاحات رئيسية في السوق وتحسينات مستمرة في البنية التحتية للسوق المالية. وعلى الرغم من الانخفاض الحاد في النسبة المئوية لملكية الأجانب الذي يُعزى إلى الزيادة في القيمة السوقية، بلغت القيمة الإجمالية لملكية الأجانب 198 مليار ريال في عام 2019م، بزيادة نسبتها 128 في المئة عن العام السابق (الشكل البياني 6-1). ويمكن أن يفضي ارتفاع ملكية الأجانب في السوق إلى جعل السيولة أكثر عرضة للتقلبات بسبب ارتفاع التدفقات الداخلة والخارجة، مما يجعل الاقتصاد المحلي أكثر ارتباطًا بالظروف الاقتصادية العالمية.

الشكل البياني 6-1: قيمة ملكية الأجانب



وواصل حجم السوق ارتفاعه خلال عام 2019م، وارتفع عدد الشركات المدرجة بواقع 9 شركات ليصل إلى 199 شركة، وازداد عدد الأشخاص المرخص لهم ليبلغ 93 شخصًا (الشكل البياني 5-6).

الشكل البياني 5-6: حجم السوق



المصدر: هيئة السوق المالية

ظل عدد الأسهم المتداولة وقيمتها عند مستويات منخفضة مقارنة بمستويات عام 2014م. ويتضح انخفاض مستوى نشاط سوق الأسهم السابق ذكره من خلال قيمة الأسهم المتداولة التي ظلت تقريبًا دون أي تغيير وبلغت حوالي 880 مليار ريال في نهاية عام 2019م (الشكل البياني 6-6). وبالنظر إلى انضمام السوق المالية السعودية (تداول) إلى مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة، فمن المتوقع أن تشهد الأنشطة تحسنًا في ظل تدفقات السيولة من المستثمرين الأجانب.

الشكل البياني 6-6: عدد الأسهم المتداولة وقيمتها



المصدر: هيئة السوق المالية

من ناحية أخرى، شهد عام 2019م تغيرات كبيرة في حصص القطاعات من القيمة المتداولة، إذ استحوذ القطاع المصرفي على أكبر حصة، أي ما يقارب ثلث إجمالي القيمة المتداولة في عام 2019م. وارتفعت حصة قطاع الطاقة لتصل إلى 7,2 في المئة، بزيادة قدرها 4 نقاط مئوية. وسجل قطاع المواد الأساسية -الذي يستحوذ على ثاني

الشكل البياني 3-6: مؤشر السوق الرئيسية والقيمة المتداولة



المصدر: هيئة السوق المالية

وفي ظل مبادرات هيئة السوق المالية لزيادة عمق السوق من أجل جذب المستثمرين الأجانب، ارتفعت القيمة السوقية لمؤشر السوق الرئيسية بشكل كبير في عام 2019م، حيث نمت القيمة السوقية لمؤشر السوق الرئيسية بصورة كبيرة لتصل إلى 9,0 تريليون ريال، بزيادة نسبتها 385,5 في المئة عن العام السابق. ونتيجة لذلك، أصبحت السوق الرئيسية (تداول) تأسع أكبر سوق للأسهم في العالم من حيث القيمة السوقية. ويُعزى هذا الارتفاع الملحوظ بشكل أساسي إلى الاكتتاب العام الأولي لشركة أرامكو السعودية التي شكلت حوالي 78,1 في المئة من إجمالي القيمة السوقية (الشكل البياني 4-6).

وبشكل عام، شهد عام 2019م طرح خمس شركات للاكتتاب العام في قطاعات شملت الطاقة والتقنية والخدمات الاستهلاكية. إضافة إلى الاكتتاب العام لصندوق من صناديق الاستثمار العقارية المتداولة، وبلغ إجمالي عدد الأسهم 200,7 مليار، حيث طُرحت منها 3,1 مليار سهم للاكتتاب العام.

الشكل البياني 4-6: القيمة السوقية



المصدر: هيئة السوق المالية

وتباطأ نمو صافي الدخل السنوي للأشخاص المرخص لهم على الرغم من زيادة القيمة الإجمالية، حيث انخفض نمو صافي الدخل بمقدار 800 نقطة أساس مقارنة بالعام السابق، إلا أنه ظل إيجابياً عند حوالي 11 في المئة، أي عند مستوى أعلى بكثير من مستويات 2015م-2017م، وارتفع العائد على الأصول قليلاً إلى 6,5 في المئة بنهاية عام 2019م، مقارنة بنسبة 6,3 في المئة في عام 2018م (الشكل البياني 6-9).

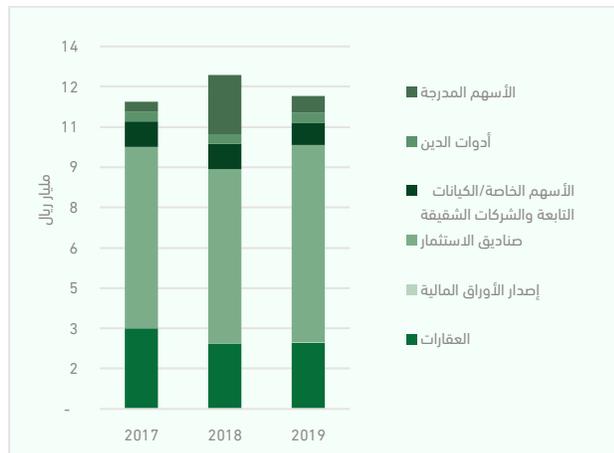
الشكل البياني 6-9: صافي دخل الأشخاص المرخص لهم والعائد على الأصول



المصدر: هيئة السوق المالية

وانخفضت استثمارات الأشخاص المرخص لهم خلال عام 2019م، وكان معظم الانخفاض في القيمة الإجمالية لاستثمارات الأشخاص المرخص لهم ناتجاً من الانخفاض الحاد في قيمة الاستثمارات في الأسهم المدرجة والأسهم الخاصة/الكيانات التابعة. وفي حين ظل نمو فئات الأصول المتبقية ثابتاً، نمت صناديق الاستثمار بنسبة 13 في المئة لتصل إلى 7,3 مليار ريال (الشكل البياني 6-10).

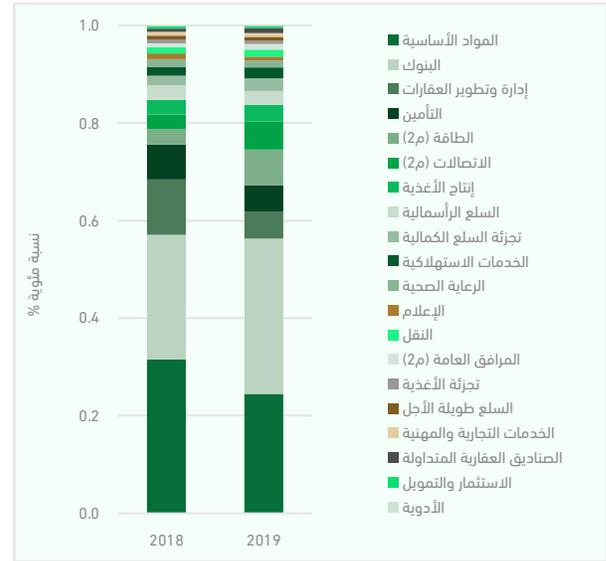
الشكل البياني 6-10: استثمارات الأشخاص المرخص لهم في فئات الأصول



المصدر: هيئة السوق المالية

أكبر حصة نسبتها 24,4 في المئة- انخفاضاً بنحو 7 نقاط مئوية. وتراجع أيضاً قطاع إدارة وتطوير العقارات بمقدار 6 نقاط مئوية (الشكل البياني 6-7).

الشكل البياني 6-7: القيمة المتداولة حسب القطاع

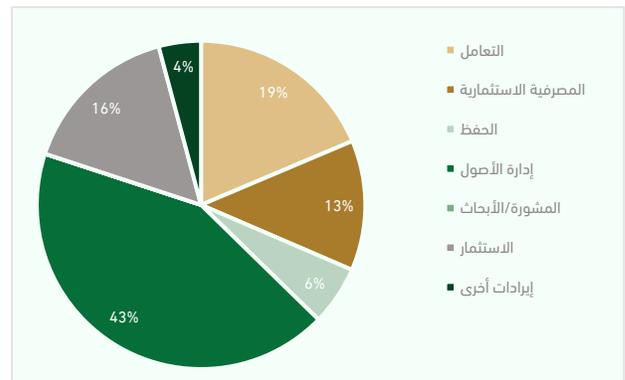


المصدر: هيئة السوق المالية

4.6 الإيرادات والربحية

سجل توزيع إيرادات الأشخاص المرخص لهم تغييراً طفيفاً خلال عام 2019م، وعلى غرار نسب السنوات السابقة، شكّلت الإيرادات الناتجة من إدارة الأصول أكثر من خمسي إجمالي إيرادات الأشخاص المرخص لهم، وظلت النسب المئوية للمصادر الأخرى للإيرادات مشابهة للنسب المئوية لعام 2018م (الشكل البياني 6-8).

الشكل البياني 6-8: توزيع إيرادات الأشخاص المرخص لهم

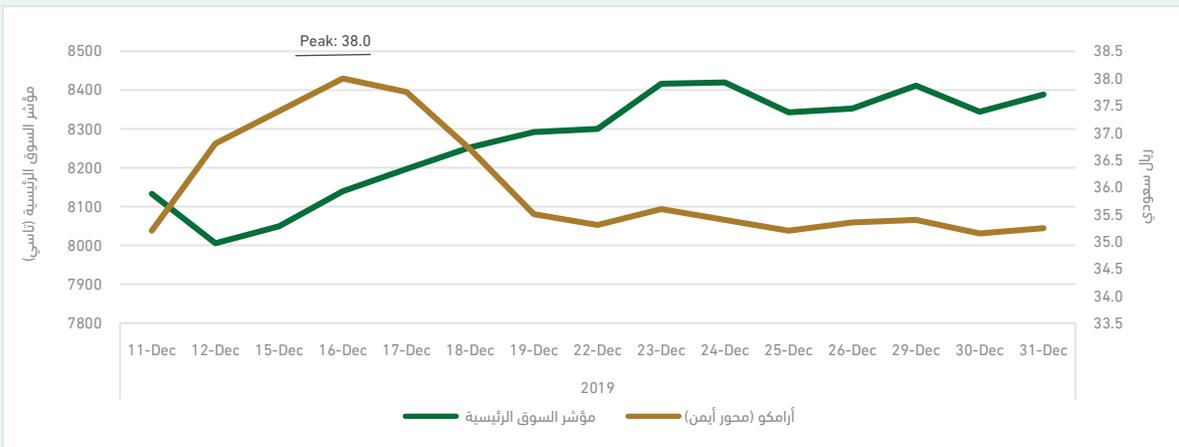


المصدر: هيئة السوق المالية

الإطار 6-1: إدراج أرامكو في سوق الأسهم السعودية

في 11 ديسمبر 2019م، سجلت سوق الأسهم السعودية نجاحًا في إدراج شركة أرامكو السعودية. وبدأ تداول أسهم أرامكو بسعر 32 ريالًا للسهم، ليبلغ إجمالي القيمة السوقية للشركة نحو 6,375 تريليون ريال. وحقق السهم ارتفاعًا بنسبة 10 في المئة خلال يومين متتاليين (الشكل البياني 6-11). لترتفع القيمة السوقية للشركة إلى نحو 7,5 تريليون ريال. وأدى طرح أسهم أرامكو إلى جذب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتعزيز مناخ الاستثمار في سوق الأسهم السعودية.

الشكل البياني 6-11: أداء الأسعار في عام 2019م



المصدر: هيئة السوق المالية

وتجاوزت حصيلة اكتتاب شركة أرامكو 96,1 مليار ريال، وبلغ حجم الطرح 3 مليارات سهم تمثل 1,5 في المئة من رأس مال الشركة، منها مليار سهم مخصصة للمستثمرين الأفراد، وملياري سهم للمؤسسات المكتتبة. ومنحت الشركة أسهم مجانية للأفراد السعوديين نظير عدم تصرفهم بالأسهم المؤهلة بصورة مستمرة طوال مدة 180 يومًا من أول تاريخ بدء تداول الأسهم في السوق المالية السعودية، إذ حصل المكتتب الفرد على سهم مجاني مقابل كل عشرة أسهم مخصصة له من أسهم الطرح. وبلغت طلبات الاكتتاب من المؤسسات 397,3 مليار ريال، في حين ضخت شريحة الأفراد مبلغًا قدره 48,8 مليار ريال، أي أن هناك زيادة في التغطية بلغت ضعف الأسهم المطروحة للأفراد بمعدل 1,5 مرة. وتشير التغطية الفائضة إلى ارتفاع الطلب والثقة في الاقتصاد السعودي.

ويُعد اكتتاب أرامكو إنجازًا بارزًا وسيكون له دور حيوي في الإصلاحات الاقتصادية داخل المملكة، ليعزز بذلك التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي. وستساهم عائدات الاكتتاب العام في الاقتصاد المحلي والاستثمارات المحلية بهدف تعزيز نمو القطاع غير النفطي. بالإضافة إلى ذلك، فتح هذا الاكتتاب الباب لفرض جديدة تظهر في دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى المملكة على شكل تدفقات مؤسسية واستثمارات أجنبية مباشرة، وأبرز سوق الأسهم السعودية عالميًا، إذ جعل سوق الأسهم السعودية ضمن أكبر 10 أسواق أسهم عالمية من حيث القيمة السوقية. إضافة إلى ذلك، ضم مؤشر مورغان ستانلي وفوتسي راسل أسهم شركة أرامكو إلى مؤشراتها. ونتيجةً للاكتتاب العام لأرامكو، ارتفعت القيمة السوقية لتاسي إلى 9 تريليون ريال بنهاية عام 2019م، بزيادة نسبتها 385,5 في المئة تقريبًا مقارنةً بالعام السابق (الشكل البياني 6-12).

الشكل البياني 6-12: القيمة السوقية لمؤشر السوق الرئيسية



المصدر: هيئة السوق المالية

7

الإطار التنظيمي المالي

الدورية، بالإضافة إلى تحسين أساليب المراجعة الرقابية، وزيادة متطلبات الإفصاح.

اكتسبت جوانب معينة من التشريعات المالية مؤخرًا أهمية كبيرة، مثل: التشريعات المتعلقة بالتقنية المالية والشمول المالي. فالتقنية المالية تنمو بصورة سريعة، ويكمن التحدي الرئيسي من الناحية التشريعية في دعم المساهمة التي يمكن أن تقدمها التقنية المالية للابتكار والكفاءة والشمول المالي مع العمل في الوقت ذاته على تأمين الحماية من المخاطر التي يمكن أن تفاقم الصدمات في النظام المالي (مجلس الاستقرار المالي، 2017 ب). ولذلك، ينبغي أن يواصل صانعو السياسات تقييم ومراقبة مدى كفاية أطهرم التنظيمية.

1.1.7 التشريعات الاحترازية الكلية

أصبحت السياسات الاحترازية الكلية الهادفة إلى تنظيم ومراقبة القطاع المالي محط اهتمام ومدار نقاشات الجهات المشرعة. كما اتسع نطاق استخدام أدوات هذه السياسات في مختلف الاقتصادات؛ المتقدمة منها والناشئة. ويحدد إطار عمل السياسة الاحترازية الكلية مواطن الضعف في النظام المالي، والتي من شأنها أن تزيد من احتمالية وقوع المخاطر. ويهدف أيضاً إلى منع المخاطر النظامية، وتخفيف تداعيات المخاطر الناشئة في قطاعات أخرى من النظام المالي أو في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

تتضمن المخاطر النظامية بُعدين اثنين: البُعد الزمني الذي يقيّم كيفية تزايد وتراكم المخاطر بمرور الوقت، والبُعد القطاعي الذي يقيّم درجة أهمية المؤسسة المالية بالنسبة للنظام المالي. وتشمل المخاطر على الاستقرار المالي والناشئة - على سبيل المثال - عن عدم استقرار شركات معينة (تتعامل أدوات الاحتراز الكلي مع كلا البعدين).

2.7 إطار المؤسسة التنظيمي للاحتراز الكلي

تحتفظ المؤسسة بإطار تنظيمي قوي يعزز نمو النظام المالي، ويحافظ على سلامته واستقراره، ويضمن توفر الخدمات

7. الإطار التنظيمي المالي

1.7 نظرة عامة على التطورات الدولية

أدت الأزمة المالية العالمية عام 2008م إلى إجراء إصلاحات هيكلية عالمية في الأنظمة التشريعية للقطاع المالي، فيما يخص محور تركيزها ونطاق تطبيقها، والمتطلبات، والإجراءات، والممارسات.

عقب الأزمة، وفي قمة مجموعة العشرين لعام 2009م، اتفقت الجهات التنظيمية الدولية على ضرورة زيادة الاهتمام بمنع المخاطر النظامية وتعزيز سياسات وأطر الاحتراز الكلي والجزئي¹⁰. وأكدت هذه الجهات على ما يلي: تحسين احتياطات رأس المال وخفض نسبة الرافعة المالية، والحد من حالات عدم التطابق في التمويل ومخاطر العملة، إلى جانب تعزيز هيكله وتحسين عملية الإشراف على الشركات المالية الكبيرة والمترابطة. وبعد سنوات من ذلك، وعلى الرغم من التقدم الكبير، لا تزال كثير من الدول غير مطبقة لمتطلبات نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمعيار بازل 3، برغم أن الموعد النهائي المتفق عليه للتطبيق كان في يناير 2018م. وقد أقر مجلس الاستقرار المالي بالعقبات والتحديات التي تواجهها العديد من الجهات التشريعية فيما يتعلق بتطبيق بعض الإصلاحات المتفق عليها في موعدها المحدد. ولكنه أكد مجدداً على ضرورة مواصلة العمل على زيادة متانة القطاع المالي على مستوى العالم. لذا، ينبغي على الجهات التنظيمية والرقابية الاستمرار في التصدي للتهديدات المحتملة ومتابعة الأحداث الناشئة ومراقبة كل ما قد يؤثر على سلامة واستقرار النظام المالي.

أصدرت لجنة بازل إطار بازل 3 في عام 2010م (وتم الانتهاء منه عام 2017م). ويهدف الإطار الجديد (الذي يمثل تحولاً من المعايير السابقة لبازل 2) إلى معالجة عدد من أوجه القصور في التنظيمات التي كان يعمل بها قبل الأزمة، وإلى زيادة متانة القطاع المصرفي. ويركز هذا الإطار على تطوير متطلبات رأس المال والسيولة، وتعزيز التدقيق الرقابي على المؤسسات المترابطة، وخفض نسبة الرافعة المالية ومعالجة التقلبات

¹⁰ يتضمن تعريف بنك التسويات الدولية ومجلس الاستقرار المالي وصندوق النقد الدولي (2016م) لسياسة الاحتراز الكلي بشكل أساس استخدام عناصر احترازية لتقليل التداعيات الهيكلية.

نظام مكافحة التزوير

اعتمد هذا النظام بموجب المرسوم الملكي رقم 144 وتاريخ 1380/11/26 هـ (الموافق 1961/05/12 م) والمعدل بموجب المرسوم الملكي رقم 53 وتاريخ 1382/11/05 هـ (الموافق 1963/03/30 م).

2.1.2.7 لوائح القطاع المصرفي

تبادر المؤسسة دومًا إلى تبني التشريعات البنكية الصادرة عن الجهات ذات الاعتراف الدولي والمعنية بوضع المعايير لقطاع البنوك، مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الاستقرار المالي.

أبرز الجوانب التي سيتضمنها الإطار التنظيمي للقطاع البنكي ما يلي:

نسبة كفاية رأس المال

تبنّت المؤسسة معايير بازل 1 لكفاية رأس المال في عام 1992 م، ثم معايير بازل 2 في عام 2008 م، ثم بازل 3 في عام 2012 م حين انضمت إلى لجنة بازل.

وقد عملت المؤسسة على تحسين متطلباتها لرأس المال التنظيمي تدريجيًا بناءً على معايير بازل 3، وذلك بهدف تحسين متانة النظام المصرفي. وتُطبق متطلبات رأس المال المبني على المخاطر على جميع البنوك المحلية الاثنتي عشر.

يخضع رأس المال للحد الأدنى من المتطلبات التالية:

- يجب أن تشكل الأسهم العادية من الفئة الأولى ما نسبته 4,5 في المئة على الأقل من الأصول المرجحة بالمخاطر.
- يجب أن يشكل رأس المال من الفئة الأولى 6 في المئة على الأقل من الأصول المرجحة بالمخاطر.
- يجب أن يشكل رأس المال من الفئة الأولى + رأس المال من الفئة الثانية (أي إجمالي رأس المال التنظيمي) ما نسبته 8 في المئة على الأقل من الأصول المرجحة بالمخاطر، باستثناء احتياطات رأس المال وفقًا لبازل 3.

نسبة الرافعة المالية

يتضمن الإطار التنظيمي لرأس المال متطلبات لنسبة الرافعة المالية تُطبق على جميع البنوك في المملكة. وهناك نسبتان للرافعة المالية: يجب أن تكون نسبة رأس المال من الفئة الأولى إلى إجمالي الانكشافات مساوية لما نسبته 3 في المئة على

المالية الحيوية اللازمة للنمو الاقتصادي. ويواكب هذا الإطار المعايير الدولية ذات الصلة، والطبيعة المتغيرة للمنتجات والخدمات المالية والمخاطر المرتبطة بها.

في عام 2019 م، واصلت المؤسسة تركيز أنشطتها التشريعية على تعزيز معايير المتانة لمواجهة المخاطر الناشئة، وتعزيز الثقة في القطاع المالي، ودعم الكفاءة والنمو المستدام، ويُعد تحسين إطار عمل السياسة الاحترازية الكلية أحد الإجراءات التنظيمية المهمة.

1.2.7 أنظمة القطاع المصرفي ولوائحه

1.1.2.7 أنظمة القطاع المصرفي

تعد المؤسسة الجهة التنظيمية والرقابية المخولة بجميع المسائل المتعلقة بالنظام البنكي في المملكة، استنادًا إلى المرسومين الملكيين الصادرين بتاريخ 1371/07/25 هـ (الموافق 1952/04/20 م)، حيث قضى المرسوم الأول (رقم 1046/1/4/30) بإنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي، وأقرّ الثاني (رقم 1047/1/4/30) وثيقة النظام الأساسي للمؤسسة. وتضطلع المؤسسة بدور محوري يهدف إلى ضمان السلامة المالية للنظام المصرفي واستقراره وقدرته على تقديم الخدمات اللازمة.

أُنشئ الإطار القانوني الذي ينظم الأنشطة المصرفية بموجب نظام مراقبة البنوك بالمرسوم الملكي رقم م/5 الصادر بتاريخ 1386/02/22 هـ (الموافق 1966/06/11 م) والمعدل بمرسوم صدر بعد ذلك بخمس سنوات. ويغطي النظام مسائل مثل: السيولة وكفاية رأس المال، ومتطلبات ترخيص المؤسسات المالية، والتفتيش والإشراف على المؤسسات المالية المرخصة، والقيود على الأنشطة المصرفية، وتصفية البنوك المتعثرة. ومن الأنظمة الأخرى الخاصة بالقطاع المصرفي ما يلي:

نظام المعلومات الائتمانية

صدر نظام المعلومات الائتمانية بالمرسوم الملكي رقم م/37 بتاريخ 1429/07/05 هـ (الموافق 2008/07/09 م). ويمثل هذا النظام علامة فارقة في تطور سوق الائتمان السعودي، حيث يضع آلية فعالة لجمع المعلومات الائتمانية بدقة ويحمي حقوق كلاً من المستهلك والشركة المالية.

عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

تُعد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال مهمةً جدًّا لإدارة رأس مال البنوك، كما تؤدي دورًا رئيسًا في الرقابة على البنوك السعودية. وتطالب جميع البنوك المحلية بتقديم ملف شامل حول عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وذلك بشكل سنوي. وتتم مراجعة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال كجزء من عمليات المراجعة السنوية، مما يمكن المؤسسة من تقييم كفاية رأس مال البنك بحسب المخاطر الخاصة به، وتحديد قدرة البنك على إدارة المخاطر التي يواجهها والإبلاغ عنها.

عملية التقييم الداخلي لكفاية السيولة

تؤدي عملية التقييم الداخلي لكفاية السيولة دورًا رئيسيًا في إدارة المخاطر في القطاع البنكي. كما تعد أحد أهم المدخلات في عمليات المراجعة الرقابية للمؤسسة، إذ يغذي عملية تحديد السيولة في الركيزة الثانية. تم تطبيق متطلبات عملية التقييم الداخلي لكفاية السيولة في يناير 2018م وذلك تماشيًا مع متطلبات الركيزة الثانية من بازل 3 والخاصة بإدارة مخاطر السيولة. وتطالب جميع البنوك المحلية بتزويد المؤسسة بملف شامل حول عملية التقييم الداخلي لكفاية السيولة، وذلك بشكل سنوي. وتتم مراجعة عملية التقييم الداخلي لكفاية السيولة بشكل مستمر، مما يمكن المؤسسة من تقييم مدى قدرة البنك على مواصلة أعماله من خلال حفاظه على احتياطات سيولة كافية وتمويل مستقر ومن خلال إدارته للمخاطر التي يواجهها بشكل فعال.

الأقل تماشيًا مع معايير بازل 3، وفيما يخص النسبة الأخرى، فإن نظام مراقبة البنوك ينص على ألا تزيد التزامات البنك من الودائع على خمسة عشر ضعفًا لمجموع احتياطياته ورأس ماله المستثمر.

نسبة صافي التمويل المستقر

أصدر هذا المتطلب في 1 يناير 2016م، وهو يلزم البنوك بالحفاظ على مصادر تمويل مستقر (بنسبة 100 في المئة على الأقل بصورة مستمرة) نسبةً إلى تشكيلة أصولها. وتهدف هذه النسبة إلى زيادة متانة النظام البنكي.

نسبة السيولة الخاصة بالمؤسسة

ينص نظام مراقبة البنوك على أن البنوك السعودية ملزمة بالحفاظ على احتياطي سيولة لا يقل عن 15 في المئة على الأقل من التزامات ودائعها. ويجوز للمؤسسة-متى ما رأت ذلك ضروريًا- رفع هذه النسبة بحيث لا تزيد على 20 في المئة. ونسبة السيولة حاليًا محددة عند 20 في المئة.

نسبة القروض إلى الودائع

يجب على البنوك السعودية الإبقاء على نسبة القروض إلى الودائع عند 90 في المئة (تم رفع هذه النسبة من 85 في المئة في عام 2016م).

نسبة تغطية السيولة

يجب أن تحتفظ البنوك، بحد أدنى وبشكل مستمر، بأصول سائلة عالية الجودة تعادل 100 في المئة من صافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال فترة مدتها 30 يومًا حسبما تحدده المؤسسة (بدأت في عام 2015م بنسبة 60 في المئة وتزايدت على مراحل).

اختبارات التحمل

بعد الأزمة المالية عام 2008م، أصبحت اختبارات التحمل أدوات أساسية تستخدمها الجهات الرقابية في جميع أنحاء العالم.

تلزم المؤسسة البنوك بإجراء اختبارات تحمل تصاعدية (من الأسفل إلى الأعلى) واختبارات تحمل عكسية بشكل نصف سنوي. كما تستخدم المؤسسة أيضًا نظام اختبار التحمل الخاص بها لتقييم متانة النظام البنكي في مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية. تقوم المؤسسة بإجراء اختبار التحمل التنازلي (من الأعلى إلى الأسفل) بشكل ربع سنوي.

الجدول 7-1: مجموعة الأدوات والسياسات الاحترازية الكلية للمؤسسة-القطاع المصرفي

الأداة	المتطلب التنظيمي كما في 2019م
المخصصات	وفقاً للمعيار التاسع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وهو ما تم تبنيه ابتداءً من يناير 2018م.
متطلبات الاحتياطي	7 في المئة للودائع تحت الطلب. 4 في المئة للودائع الزمنية والادخارية.
نسبة التمويل إلى قيمة العقار	قروض الرهن العقاري الأول ≥ 90 في المئة من قيمة العقار السكني. القروض العقارية الأخرى ≥ 70 في المئة من قيمة العقار السكني.
نسبة الدين إلى الدخل	يختلف الحد تبعاً لمستوى الدخل وإجمالي التزامات العميل. ¹¹
حد الانكشاف	يختلف الحد تبعاً لنوع الطرف المقابل وحجمه. ¹²
الانكشاف الأجنبي	أخذ موافقة المؤسسة قبل الإقراض بعملة أجنبية في حالات المقيمين غير السعوديين والتسهيلات الائتمانية المشتركة (أداة نوعية).
احتياطي رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية	0 في المئة من الأصول المرجحة بالمخاطر منذ تطبيق هذه الأداة في الأول من يناير من عام 2016م.
هامش رأس المال التحوطي	2,5 في المئة من الأصول المرجحة بالمخاطر، تُستوفى من الأسهم العادية من الفئة الأولى.
المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية	تم تطبيق هذا المتطلب في يناير 2016م، ويتم بشكل سنوي تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية وكذلك متطلبات رأس المال الإضافية الخاصة بها. في عام 2019م، تم تحديد ستة بنوك محلية على أنها بنوك ذات أهمية نظامية محلية.
متطلبات نوعية أخرى	موافقة المؤسسة على عمليات الاندماج والاستحواذ. عدم ممانعة المؤسسة على تعيين كبار التنفيذيين.

¹¹ لمزيد من التفاصيل، انظر مبادئ التمويل المسؤول للأفراد والمتاحة على موقع المؤسسة

¹² لمزيد من التفاصيل، انظر النسخة المحدثة من قواعد الانكشافات الكبيرة للبنوك الصادرة في عام 2019م والمتاحة على موقع المؤسسة

2.2.7 أنظمة قطاع التأمين ولوائحه

1.2.2.7 أنظمة قطاع التأمين

للمشاركة العامة في 2019م، ودخلت حيز التنفيذ في الربع الأول من عام 2020م). وتهدف هذه اللائحة إلى دعم نمو المهنة الاكتوارية وضمان مساهمتها الفعالة في ازدهار قطاع التأمين، مما يمكن قطاع التأمين بالتالي من تلبية متطلبات السوق، والتي تزداد تعقيداً، ومواكبة التوسع الاقتصادي الحالي.

إضافة إلى ذلك، أصدرت المؤسسة القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين الإلكترونية، وهي خطوة تساهم في تسهيل الوصول إلى العميل، وتسهيل الحصول على التغطية التأمينية، وترفع مستوى المنافسة بين المشاركين في السوق. وفي عام 2019م أيضاً، أصدرت المؤسسة نسخة محدثة من الوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي للمركبات. وتقدم هذه الوثيقة الجديدة مزيداً من الحماية للمؤمن لهم والمستفيدين من التغطية التأمينية. من ناحية أخرى، أكمل القطاع المرحلة الأولى من عملية تطبيق المعيار السابع عشر من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS 17)، وانتقل إلى المرحلة الثانية (من المقرر الانتهاء منها في النصف الأول من عام 2020م)، ومن الجدير بالذكر أن المؤسسة وضعت أربع مراحل لعملية التطبيق.

أصبح نطاق التنظيمات الخاصة بالقطاع المالي أكثر تعقيداً. وقد ارتبط الاستقرار المالي لمدة طويلة بأنشطة القطاع البنكي. إلا أن للرقابة على المؤسسات المالية الأخرى مثل شركات التأمين دور مهم أيضاً في ضمان الاستقرار المالي.

في المملكة العربية السعودية، تختص مؤسسة النقد العربي السعودي بالمهام التنظيمية والرقابية المتعلقة بقطاع التأمين، حيث تطلع بالتدريب لأنشطة التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين وإعادة التأمين، وتعمل على ضمان المنافسة العادلة والسلوك السليم في السوق وعلى حماية حملة الوثائق والمستفيدين، بالإضافة إلى الحفاظ على الاستقرار والسلامة المالية في قطاع التأمين. وتستمد المؤسسة صلاحياتها هذه من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/32 وتاريخ 1424/06/02هـ (الموافق 2003/07/31م).

وقد جاء إصدار هذا النظام بعد تحديث مهمين: إصدار النظام الأساسي للشركة الوطنية للتأمين التعاوني بموجب المرسوم الملكي رقم م/5 بتاريخ 1405/04/17هـ، وإصدار نظام الضمان الصحي التعاوني بموجب المرسوم الملكي رقم م/10 بتاريخ 1420/05/01هـ.

2.2.2.7 لوائح التأمين

على مدى سنوات، أصدرت المؤسسة عددًا من اللوائح التنظيمية التي شكلت سوق التأمين وطورته. وكان إصدار اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني في 2004/04/20م اللبنة الأساسية، لتصدر المؤسسة بعدها سلسلة من اللوائح التنظيمية الأخرى، مثل: اللائحة التنظيمية لسوكيات سوق التأمين، ولائحة مكافحة الاحتيال، وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات التأمين، ولائحة إدارة المخاطر، واللائحة التنظيمية لأعمال إعادة التأمين، واللائحة التنظيمية لوسطاء ووكلاء التأمين.

وفي عام 2019م، نفذت المؤسسة عددًا من الإصلاحات التنظيمية في قطاع التأمين، مثل: إعداد لائحة جديدة للأعمال الاكتوارية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين (طُرحت اللائحة

الجدول 7-2: مجموعة الإجراءات والسياسات الاحترازية الكلية للمؤسسة-قطاع التأمين

الأداة	المتطلب التنظيمي كما في 2019م
هامش الملاءة المالية	ألا تقل نسبة الأصول المتاحة المسموح بها إلى الملاءة المالية المطلوبة عن 100 في المئة.
المخصصات (الاحتياطيات الفنية)	متطلبات محددة لكل نوع من أنواع الاحتياطيات.
الوديعة النظامية (لدى المؤسسة)	10 في المئة من رأس المال المدفوع (تخضع لنسبة إضافية قدرها 5 في المئة حسب وضع الشركة).
نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى رأس المال	يجب ألا يتجاوز مجموع الأقساط المكتتبة عشرة أضعاف رأس المال المدفوع والاحتياطيات.
إعادة التأمين	إعادة تأمين ما لا يقل عن 30 في المئة من الأقساط المسندة في داخل المملكة. حصول شركة إعادة التأمين على درجة (BBB) على الأقل.
أقساط التأمين المحفوظ بها	30 في المئة على الأقل من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة (للمؤسسة حق الاستثناء).
حدود تركيز الاستثمار	تنطبق حدود معينة على التركيز لكل نوع من أنواع الاستثمارات (ما لم توافق المؤسسة على سياسة الاستثمار الخاصة بالشركة). يجب ألا يتجاوز الاستثمار الواحد في أي وعاء استثماري نسبة 50 في المئة من إجمالي الاستثمارات في ذلك الوعاء. يجب ألا تتجاوز نسبة الاستثمارات خارج المملكة 20 في المئة من إجمالي الاستثمارات.
الانكشاف الأجنبي	يلزم الحصول على موافقة المؤسسة قبل مشاركة المخاطر مع شركات أجنبية. ألا تزيد نسبة الاستثمار بالعملة الأجنبية عن 50 في المئة من المحفظة الاستثمارية (ويلزم الحصول على موافقة المؤسسة فيما عدا ذلك).
متطلبات نوعية أخرى	موافقة المؤسسة على عمليات الاندماج والاستحواذ. عدم ممانعة المؤسسة على تعيين كبار التنفيذيين.

3.2.7 أنظمة قطاع التمويل ولوائحه

1.3.2.7 أنظمة قطاع التمويل

تزايدت أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات الإقراض غير البنكية في السوق المالية. وقد نمت شركات التمويل من حيث حجمها وترابطها مع القطاع البنكي، ونتيجة لذلك، عملت الجهات التشريعية على إصدار اللوائح الهادفة إلى تنظيم هذا القطاع. وفي المملكة، تتولى المؤسسة مسؤولة ترخيص شركات التمويل وتنظيمها والإشراف عليها. أصدرت المؤسسة في عام 2012م نظام مراقبة شركات التمويل، وهو أول نظام صدر لتنظيم قطاع التمويل غير البنكي، ودخل النظام حيز التنفيذ في أواخر عام 2014م. وبعد ذلك أصدرت المؤسسة نظام الإيجار التمويلي، ونظام التمويل العقاري، ونظام مكافحة غسل الأموال، وغيرها.

2.3.2.7 لوائح قطاع التمويل

أصدرت المؤسسة في السنوات الأخيرة مجموعة من اللوائح بهدف تطوير سوق التمويل غير البنكي وزيادة عمقه، وضمان سلامته المالية، وحماية حقوق أصحاب المصلحة كافة. ومن اللوائح الصادرة ما يلي: اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل، وقواعد مكافحة الاحتيال في شركات التمويل، وقواعد تنظيم التصرف في أصول التمويل أو الحقوق الناشئة عنها، ومبادئ التمويل المسؤول للأفراد.

وفي عام 2019م، حدثت تطورات تشريعية عديدة، أبرزها (1) إصدار العقد الموحد الجديد للتأجير التمويلي للسيارات والذي يهدف إلى حماية حقوق كل من العميل والبائع؛ (2) إصدار القواعد المنظمة لأعمال التمويل المصغر وخفض المتطلبات التنظيمية لشركات التمويل المصغر بهدف استيعاب المزيد من المشاركين في هذا المجال وجذب شريحة جديدة من المستثمرين ذوي رؤوس الأموال المتوسطة؛ (3) إعداد لائحة بالقواعد المنظمة للنشاطات المساندة لنشاط التمويل (طُرحت اللائحة للمشاركة العامة في 2019م ودخلت حيز التنفيذ في الربع الأول من عام 2020م)؛ (4) إصدار ضوابط تحكم تملك شركات التمويل العقاري للعقارات الواقعة في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، وذلك دون الإخلال بأحكام نظام تملك غير السعوديين للعقار. وتأتي هذه التطورات ضمن جهود المؤسسة المستمرة والرامية إلى تعزيز الشمول المالي وإلى توفير المزيد من المنتجات التمويلية تلبيةً لاحتياجات المستهلك. إضافةً لذلك، قامت المؤسسة بتحديث إطار الإشراف الرقابي على شركات التمويل وذلك بتبني منهجية الرقابة على أساس المخاطر، والتي تتضمن تقييم للمخاطر الخاصة بكل شركة أخذًا بالاعتبار حجم الشركة ومستوى انكشافها على القطاع البنكي.

الجدول 7-3: مجموعة الإجراءات والسياسات الاحترازية الكلية للمؤسسة-قطاع التمويل¹³

الأداة	المتطلب التنظيمي كما في 2019م
نسبة الرافعة المالية	يجب ألا تتجاوز نسبة الرافعة المالية لشركات التمويل العقاري خمسة أضعاف رأس مال الشركة واحتياطياتها (ويمكن تجاوز هذه النسبة بعد موافقة المؤسسة). يجب ألا تتجاوز نسبة الرافعة المالية لشركات التمويل غير العقاري ثلاثة أضعاف رأس مال الشركة واحتياطياتها (ويمكن تجاوز هذه النسبة بعد موافقة المؤسسة).
بيع الذمم المدينة	يجوز للشركة بيع الذمة المدينة وفقًا للشروط الآتية: شركات التمويل العقاري: مرور سنة واحدة من منح القرض أو ستة أشهر من القسط الأول، أيهما يأتي لاحقًا. شركات التمويل غير العقاري: مرور ثلاثة أشهر من منح القرض أو ثلاثة أشهر من القسط الأول، أيهما يأتي لاحقًا.
نسبة التمويل إلى قيمة العقار	فروض الرهن العقاري الأول ≥ 90 في المئة من قيمة العقار السكني. القروض العقارية الأخرى ≥ 85 في المئة من قيمة العقار السكني.
نسبة الدين إلى الدخل	يختلف الحد تبعًا لمستوى الدخل وإجمالي التزامات العميل ¹⁴ .
حد الانكشاف	يختلف الحد تبعًا لنوع الطرف المقابل ¹⁵ .
متطلبات نوعية أخرى	موافقة المؤسسة على عمليات الاندماج والاستحواذ. عدم ممانعة المؤسسة على تعيين كبار التنفيذيين.

¹³ تخضع شركات التمويل لنظام الشركات الصادر بمرسوم ملكي، وتتولى وزارة التجارة الإشراف على تطبيق هذا النظام. يُلزم النظام الشركات بالحفاظ على حد أدنى من الاحتياطي النظامي يعادل 30 في المئة من رأس المال المدفوع (يتم الوصول لذلك من خلال اقتطاع 10 في المئة من صافي الأرباح بشكل سنوي). ولا تفرض مؤسسة النقد أي متطلبات إضافية بهذا الصدد.

¹⁴ لمزيد من التفاصيل، انظر مبادئ التمويل المسؤول للأفراد والمتاحة على موقع المؤسسة.

¹⁵ لمزيد من التفاصيل، انظر النسخة المحدثة من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل الصادرة في عام 2019م والمتاحة على موقع المؤسسة.

ولدى المؤسسة لجنة دائمة لمكافحة غسل الأموال تختص بوضع الخطوات اللازمة لتنفيذ التوصيات الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، تضع المؤسسة الإجراءات اللازمة التي تضمن الالتزام الكامل بالأنظمة واللوائح ذات الصلة، وذلك من أجل منع جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2.4.2.7 مركز تسجيل المشتقات المالية غير المدرجة

سجل عام 2019م إنشاء أول مركز لتسجيل المشتقات المالية في السوق السعودي وذلك بعد استيفاء متطلبات الترخيص الصادرة عن المؤسسة. واعتباراً من 1 يناير 2020م، يتوجب على جميع البنوك العاملة في المملكة، وبشكل يومي، تسجيل تفاصيل العمليات القائمة المتعلقة بمشتقات أسعار الفائدة ومشتقات النقد الأجنبي غير المدرجة في السوق المالية، سواء تمت تسويتها أو لم تتم، ما لم يكن هناك استثناء. إضافة إلى ذلك، وضعت المؤسسة القواعد المنظمة لتسجيل التداول وتخفيف مخاطر عقود المشتقات المالية غير المدرجة. وتأتي هذه القواعد تماشيًا مع إصلاحات مجموعة العشرين الرامية لتنظيم أسواق المشتقات المالية غير المدرجة في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وتُمل هذه القواعد خطوة مهمة في طريق النهوض بسوق المشتقات المالية في المملكة وتعزيز الثقة بالسوق السعودية عالميًا وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي والسيولة إلى المملكة.

4.2.7 تطورات تنظيمية أخرى

تبنت المؤسسة إصلاحات ما بعد الأزمة المالية العالمية وذلك لدعم سلامة مختلف مكونات النظام المالي وضمان كفاءتها وفعاليتها. وضمن إطار تطبيق تلك الإصلاحات، عملت المؤسسة على تحسين بيئة التقنية المالية في المملكة، وتعزيز الأمن السيبراني، والحد من الممارسات السلبية في القطاع المالي.

1.4.2.7 دعم سلامة النظام المالي وحمايته

تطبق المملكة نظامًا قويًا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهديدات الأخرى ذات الصلة التي تهدد سلامة النظام المالي، وهو ما ساهم في استقرار القطاع المالي في المملكة.

وفي هذا السياق، صدر قرار مجلس الوزراء رقم 15 وتاريخ 1420/01/17هـ (الموافق 1999/05/03م) القاضي بتطبيق التوصيات الصادرة من مجموعة العمل المالي (فاتف) حول مكافحة غسل الأموال. وإلى جانب ذلك، صدر في تاريخ 1433/05/11هـ (الموافق 2012/04/03م) المرسوم الملكي رقم م/31 القاضي بالموافقة على نظام مكافحة غسل الأموال لبيدأ تطبيقه في المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بما في ذلك المحاماة.

3.4.2.7 أنظمة المدفوعات

تخضع الشبكة السعودية للمدفوعات لتنظيم المؤسسة وإشرافها بهدف ضمان توفر خدماتها وكفاءة عملها وسلامتها. وتضم خدمات الشبكة نظام التسويات الإجمالية الآتية، وتقديم خدمات أجهزة الصرف الآلي، وإجراء تحويل الأموال الإلكتروني عند نقاط البيع، والشيكات، وأنظمة المقاصة، وعرض الفواتير الإلكترونية، ونظام المدفوعات.

وقد شهد نظام المدفوعات السعودي تغييرات استثنائية في السنوات القليلة الماضية، حيث تبنى إجراءات تعزز من متانتها وتتماشى مع المعايير الدولية المتعلقة بالبنية التحتية للمدفوعات، وفي الآونة الأخيرة، دعمت التقنية المتطورة تصميم منصات دفع جديدة، تخطت طرق الدفع التقليدية لتصل إلى تطوير تقنية دفع تخدم المستهلك والتاجر.

أحرزت استراتيجية نظم المدفوعات المتكاملة -وهي نسخة محدثة من استراتيجية المدفوعات التي وضعت في عام 2009م- تقدماً كبيراً، ومن المتوقع أن تخدم 30 في المئة من إجمالي المعاملات الإلكترونية بحلول عام 2021م. وتستهدف الاستراتيجية، من خلال ثلاث ركائز أساسية، تلبية متطلبات جميع أصحاب المصلحة (القطاع الحكومي والأفراد والشركات) والتوسع في توظيف التقنية وإثراء المنتجات ودعم التسويق والابتكار. تتضمن الاستراتيجية الأهداف الرئيسية التالية:

- تحسين شبكة المدفوعات من خلال إنشاء غرفة مقاصة آلية آتية لتسريع تسوية مدفوعات الأفراد ودعم تنافسية نظام المدفوعات الوطنية.
- توفير بنية تحتية مبتكرة لمدفوعات الإنترنت واستخدام تقنيات الهواتف المحمولة لدعم التجارة الإلكترونية.
- تشجيع الابتكار ودعم المشاريع الناشئة من خلال مركز للابتكار ومنصات لتبادل الأفكار ومراكز للتقنية المالية.
- زيادة عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة المشاركة في نظام المدفوعات من خلال استخدام حسابات سداد (وهو نظام مركزي لعرض الفواتير ودفعها، وإجراء المدفوعات الأخرى إلكترونياً) وتوظيف مبادرات توسيع قاعدة المفوترين التابعة لسداد، إضافة إلى دعم معالجة المدفوعات من خلال منصات الفواتير.
- تحسين تجربة العملاء من خلال تقديم حلول تدعم المدفوعات والمعاملات الرقمية.

ومن أبرز التطورات في أنظمة المدفوعات إطلاق خدمة مدى Pay في عام 2018م، وهي خدمة الأولى من نوعها في المملكة تقدم خاصية الدفع اللاتلامسي عبر تقنية الاتصال قريب المدى. وفي العام نفسه، أعلنت المؤسسة إطلاق منصة إيصال، وهي منصة إلكترونية لفواتير الأعمال تهدف إلى إحداث ثورة في عمليات الدفع للجهات الحكومية وقطاعات الأعمال في المملكة. وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية، ستعمل المنصة على تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي بشكل كبير. وإلى جانب ذلك، وقعت المؤسسة ممثلة بشركة المدفوعات السعودية عقد تطوير منظومة المدفوعات الفورية مع شركة فوكا لينك (Vocalink) وشركة آي بي إم (IBM)، والمخطط إطلاقها في نهاية عام 2020م. وتهدف هذه المنظومة بشكل أساسي إلى دعم التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال زيادة كفاءة النظام المالي وزيادة فعالية المعاملات المالية بين جميع الأطراف، وهو ما سينعكس إيجاباً على تسريع المعاملات التجارية والمساهمة في تحقيق مبادرة التوجه نحو مجتمع غير نقدي والتي هي أحد الأهداف المحورية لرؤية 2030.

4.4.2.7 الأمن السيبراني

مع تقدم التقنية، يتزايد الاهتمام بدور معايير الأمن السيبرانية وبنيتها التحتية في تعزيز الاستقرار المالي. وقد أشار تقرير المخاطر العالمية لعام 2017م الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي إلى أن المخاطر السيبرانية مصنفة ضمن أهم خمسة عوامل محددة للتطورات العالمية. وقد تؤدي التقنيات الإلحالية إلى زيادة مخاطر التعرض لهجمات سيبرانية، مما يخلق التزامات مالية تؤدي إلى تعطل الخدمات المالية الحيوية. ومع تزايد عدد الهجمات السيبرانية وتعقيدها مؤخرًا، اتخذت الجهات التشريعية في جميع أنحاء العالم إجراءات تنظيمية ورقابية لضمان الحد من المخاطر السيبرانية والتصدي الفعال لأي هجمات محتملة. ففي عام 2017م، أصدر مجلس الاستقرار المالي تحديثاً لتنظيمات الأمن السيبراني المتعلقة بأنشطة القطاع المالي. وفي عام 2018م، نشر المجلس كذلك معجماً لمصطلحات الأمن السيبراني، مواصلة الأعمال المجلس ودعمًا منه للجهات التشريعية والهيئات المعنية والمشاركين من القطاع الخاص. ويضم المعجم مجموعة متنوعة من المصطلحات الرئيسية تبلغ نحو 50 مصطلحاً ذات علاقة بالأمن السيبراني والمئات السيبرانية في القطاع المالي.

المملكة 2030، أطلقت المؤسسة مبادرة «فتك السعودية» في عام 2018م، ومن بين أهداف المبادرة إطلاق النسخة الأولى من منظومة التقنيات المالية في المملكة و تثقيف الأفراد وإلهامهم لتطوير معارفهم ومهاراتهم في مجال التقنيات المالية. علاوةً على ذلك، أطلقت المؤسسة في عام 2019م البيئة التجريبية التشريعية بهدف تقييم نتائج استخدام التقنيات الجديدة في القطاع المالي في المملكة، وللمساعدة أيضًا على تحويل القطاع المالي السعودي إلى مركز مالي ذكي. وتستضيف البيئة التجريبية الشركات الدولية والمحلية الراجعة في اختبار طولها الرقمية الجديدة في بيئة فعلية بهدف إطلاقها مستقبلًا في المملكة. وأصدرت المؤسسة في يناير 2020م أول ترخيصين لشركتين في مجال التقنية المالية، إحداهما شركة محافظ إلكترونية والأخرى شركة خدمات مدفوعات، وذلك بعد نجاحهما في مرحلة التجربة ضمن البيئة التجريبية.

3.7 لوائح السوق المالية

من خلال الرقابة الوثيقة لتطورات السوق المالية تتمكن المؤسسة -بالاشتراك مع هيئة السوق المالية- من تحديد مصادر المخاطر الرئيسية للمساعدة في حماية متانة القطاع المالي واستقراره. وتعد السوق المالية عنصرًا مهمًا لتعزيز استقرار النظام المالي. تأسست هيئة السوق المالية في 31 يوليو 2003م بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/30 وتاريخ 1424/06/02هـ. ويضم نظام السوق المالية 67 مادة ووضعت بهدف تنظيم السوق المالية، ومراقبة إصدار الأوراق المالية وتداولاتها، ومراقبة أعمال الجهات المرخصة من الهيئة، إضافة إلى حماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من الأعمال غير المشروعة. وقد عملت الهيئة بشكل مستمر على تطوير وتحديث قواعد السوق المالية ولوائحها التنفيذية. وفي عام 2019م، طبقت هيئة السوق المالية إصلاحات عديدة بهدف زيادة التدفقات الرأسمالية إلى سوق المملكة، وتعزيز قواعدها الاحترازية، وتحسين مراقبتها لجميع عمليات التداول وإجراءاته لضمان التزام المتعاملين في السوق. ومن أبرز جهود الهيئة إصدار قواعد للأمن السيبراني لمؤسسات السوق المالية الخاضعة لإشراف الهيئة.

وفيما يتصل بجهود المؤسسة في هذا الجانب، أصدرت المؤسسة في شهر مايو من عام 2017م إطار الأمن السيبراني والذي يهدف إلى دعم المؤسسات المالية في جهودها الرامية إلى وضع حوكمة مناسبة للأمن السيبراني وبناء بنية تحتية متينة مع ما يلزم من ضوابط كشفية ووقائية. ويحدد الإطار الضوابط المناسبة ويقدم إرشادات لكيفية تقييم مستوى الأمن السيبراني. ويتمشى الإطار مع المبادئ التوجيهية الدولية المعترف بها، مثل: معايير المعهد الوطني للمعايير والتقنية (NIST)، ومنتدى أمن المعلومات (ISF)، والمنظمة الدولية للمعايير (ISO)، ولجنة بازل (Basel)، وصناعة بطاقات الدفع (PCI). ويتوجب تطبيقه على جميع المؤسسات المالية الخاضعة لتنظيم المؤسسة (أي البنوك، وشركات التأمين وإعادة التأمين، وشركات التمويل، وشركات المعلومات الائتمانية، والبنى التحتية لأسواق المال).

5.4.2.7 خدمات التقنية المالية

أحدث الابتكار المالي تغييرًا في استراتيجيات الأعمال والأطر التنظيمية والمنتجات والخدمات المقدمة في القطاع المالي. ولذا، من المهم أن يؤخذ في الاعتبار الفوائد والمخاطر عند تقييم الابتكار السريع في مجال التقنية المالية. في عام 2017م، أصدر مجلس الاستقرار المالي إطار عمل يحدد نطاق أنشطة التقنية المالية بهدف مساعدة الجهات التنظيمية والرقابية على مراقبة جميع المسائل المتعلقة بهذا الجانب. وعمل المجلس على تحديد المخاطر والفوائد، وتقييم مدى تأثيرها في الاستقرار المالي. وتشمل المخاطر المحتملة مخاطر مالية جزئية (مثل: مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، والرافعة المالية)، ومخاطر مالية كلية (مثل: التوسع في النمو الائتماني، والتقلبات الدورية، وزيادة الترابط). في حين تضم الفوائد المحتملة اللامركزية وزيادة الوساطة من كيانات غير مالية، ورفع مستويات الكفاءة والشفافية والتنافسية والمرونة للنظام المالي، وتعزيز الشمول المالي والنمو الاقتصادي خاصة في البلدان النامية.

شكلت التقنية المالية ثورةً وأحرزت تقدمًا هائلًا في المملكة، مسهمةً في استدامة الشبكة المالية. وتخضع هذه التقنية لإشراف المؤسسة وهيئة السوق المالية. وفي ضوء رؤية

الإطار 7-1: التدابير الاقتصادية والمالية التي اتخذتها المملكة لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد

بدأ انتشار فيروس كورونا المستجد في ديسمبر 2019م، وأعلنت منظمة الصحة العالمي الفيروس وباءً عالميًا في مارس 2020م. وانتشر الفيروس بعد ذلك بشكل سريع ليؤثر على أكثر من 194 دولة حول العالم، ليوافه العالم أزمة صحية واقتصادية لم يسبق لها مثيل. في النصف الثاني من شهر فبراير 2020م، عندما انتشر الفيروس خارج الصين وبلغ جميع القارات، بدأت الكثير من الدول بفرض تدابير احتواء صحية عامة لتأخير انتشاره وتعزيز قدرة القطاع الصحي. وقد أدى تطور الوضع بهذا الشكل إلى توقف مفاجئ في الأنشطة الاقتصادية وانخفاض حاد في الآفاق الاقتصادية. ونتيجة لذلك، كان لانتشار الفيروس تأثير كبير على الاقتصاد العالمي وشكل ضغطًا على الأفراد والشركات والحكومات.

اتخذت كثير من الدول حول العالم تدابير صحية واقتصادية لاحتواء تبعات تزايد تفشي الفيروس. وشملت التدابير الصحية فرض الإغلاق، والحجر الصحي في المجتمعات، وحظر التجول، والتعليق المؤقت للأعمال، وتقييد السفر أو منعه. بينما تضمنت التدابير الاقتصادية الدعم المالي للمواطنين المتضررين من الجائحة، والإجازات العائلية والمرضية المدفوعة من الدولة، والتوسع في تعويضات البطالة، وتأخير مدفوعات الضرائب، وتدبير أخرى لدعم الشركات.

يتوقع أن ينخفض النمو العالمي بنسبة 3,0 في المئة في عام 2020م حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر من صندوق النقد الدولي في أبريل 2020م، وهو معدل أسوأ من ذلك المسجل خلال الأزمة المالية العالمية. وانخفضت أسعار السلع إلى مستوى قياسي بينما ارتفعت أسعار الأصول الآمنة، مثل: الذهب وسندات الخزنة الأمريكية. ومن المرجح أن ترتفع خسائر البنوك في محافظ الائتمان للقطاع الخاص مع استمرار تعليق الأنشطة الاقتصادية. وتبدو المخاطر أقل حدة في قطاع التأمين العالمي، برغم بدء بعض الاقتصادات بمواجهة تحديات تتعلق بالسيولة ومخاطر الائتمان وعدم تطابق العملة. بالإضافة إلى ذلك، أدت زيادة حالة عدم اليقين إلى تقلبات كبيرة في أسواق الأسهم نتيجة للتراجع الحاد في النمو والذي من المتوقع أن يكون تأثيره على النمو العالمي أكبر بكثير من التأثير الذي أعقب الأزمة المالية العالمية في 2008-2009م. وقد زادت الضغوط المالية الكبيرة والتراجع الحاد في النمو العالمي من المخاطر العالمية على الاستقرار المالي في المملكة.

من المرجح أن يكون لتفشي فيروس كورونا تبعات اقتصادية كبيرة على المملكة، خصوصًا مع تفاقم الوضع بسبب تحدّي آخر يتمثل في الانخفاض الحاد في أسعار النفط¹⁶ الناجم عن الانخفاض الكبير في الطلب بسبب منع السفر على مستوى العالم وتعليق معظم الأنشطة الاقتصادية. اتخذت الحكومة السعودية تدابير مالية واقتصادية قوية للحد من تبعات هذه التطورات ولتقديم الدعم للمجتمع والاقتصاد على حد سواء، ومن هذه التدابير دعم الشركات والأسر من خلال تدابير الدعم المالي والطبي الحكومي، واستخدام أدوات السياسة النقدية لدى المؤسسة، وتدبير التمويل والإقراض لدعم القطاع الخاص خصوصًا المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مثل: تأجيل دفعات القروض البنكية والإعفاء من رسوم بعض الخدمات الحكومية.

تتولى المؤسسة، خصوصًا في مثل هذه الظروف، مهمة ضمان توفر الخدمات المالية واستمرار الثقة في الأسواق المالية والحفاظ على الاستقرار المالي. ومن أجل التصدي لتبعات تفشي الفيروس، تدخلت المؤسسة للتخفيف من عدم اليقين، والتأكد من عمل أسواق الائتمان بشكل مرض، وإدارة سيولة النظام بطريقة تحد من اضطراب النظام المالي ومخاطر تعثر المنشآت المالية الخاضعة لإشرافها. إضافة إلى ذلك، طبقت المؤسسة

¹⁶ هبطت الأسعار بأكثر من 50 في المئة منذ بدء الجائحة.

مجموعة من التدابير الاحترازية، وحافظت على قنوات التواصل مفتوحة مع السوق، ومن بين التدابير والإجراءات الرئيسية التي اتخذتها المؤسسة ما يلي:

الجدول 4-7: ملخص لسياسات المؤسسة المتخذة للتصدي لتبعات جائحة فيروس كورونا المستجد

بدأت المؤسسة متابعة تطورات فيروس كورونا منذ إعلان منظمة الصحة العالمية الفيروس حالة طوارئ صحية عامة عالمية في أواخر يناير، وواصلت مراقبة المؤشرات النقدية والمالية عن كثب.	2020/01/31م
تكوين فريق عمل داخلي لتقييم الآثار المحتملة لتفشي فيروس كورونا.	2020/02/28م
عقد اجتماع غير مجدول للجنة السياسة النقدية نوقشت فيه التطورات وتقرر أن يتم الاجتماع بشكل أسبوعي. قررت المؤسسة خفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء بواقع 50 نقطة أساس من 2,25 في المئة إلى 1,75 في المئة، ومعدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بواقع 50 نقطة أساس من 1,75 في المئة إلى 1,25 في المئة.	2020/03/03م
أصدرت المؤسسة تعميماً يطلب من جميع المؤسسات المالية إنشاء لجان داخلية رسمية لإدارة مخاطر فيروس كورونا بالإضافة إلى تحديث خطط استمرارية الأعمال الخاصة بها.	2020/03/08م
أصدرت المؤسسة تعميماً لتشجيع المؤسسات المالية على دعم استخدام الخدمات الإلكترونية وأنظمة المدفوعات.	2020/03/13م
أعلنت المؤسسة عن برنامج تمويل القطاع الخاص بقيمة 50 مليار ريال بهدف تخفيف الآثار على القطاع الخاص، خصوصاً على قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويتكون البرنامج من برنامج تأجيل الدفعات (30 مليار ريال)، وبرنامج تمويل الإقراض (13,2 مليار ريال)، وبرنامج دعم ضمانات التمويل (6 مليارات ريال)، ودعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية (800 مليون ريال)، بالإضافة إلى ترتيبات لسداد التمويل للمنشآت المتأثرة جراء التدابير الاحترازية المتخذة في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة.	2020/03/14م
قررت المؤسسة خفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء بواقع 75 نقطة أساس من 1,75 في المئة إلى 1,00 في المئة، ومعدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بواقع 75 نقطة أساس من 1,25 في المئة إلى 0,50 في المئة.	2020/03/16م
فعلت المؤسسة خطط استمرارية الأعمال الخاصة بها، ووجهت المؤسسات المالية لتفعيل خططها أيضاً.	2020/03/16م
رفعت المؤسسة حد الشراء لخدمة «مدى أثير» دون الحاجة لإدخال الرقم السري إلى 300 ريال، ووجهت الجهات ذات العلاقة بإجراء التغييرات المطلوبة.	2020/03/18م
حددت المؤسسة للمؤسسات المالية ضوابط تقديم الخدمات الضرورية التي من غير الممكن تقديمها إلكترونياً.	2020/03/18م
وجهت المؤسسة البنوك بتعليق تجميد حسابات العملاء البنكية وفق حالات محددة.	2020/03/19م
أكدت المؤسسة على جميع البنوك في المملكة قبول الوكالات الشرعية الصادرة إلكترونياً والتحقق منها من خلال الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل.	2020/03/22م
رفعت المؤسسة الحد الأعلى المسموح به لتغذية المحفظة الإلكترونية إلى 20 ألف ريال شهرياً.	2020/03/25م
ناقش اجتماع غير مجدول للجنة الوطنية للاستقرار المالي التدابير الممكنة للحفاظ على الاستقرار المالي.	2020/03/29م
أجلت المؤسسة الزيارات الإشرافية السنوية وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وتطبيق الإصلاحات النهائية لبالز 3، والقواعد الخاصة بفروع البنوك الأجنبية، والقواعد الجديدة لاحتساب مخصصات البنوك. طرحت المؤسسة برنامج الاحتفاظ بالوظائف في القطاع الخاص، وتدابير لتعزيز الخدمات المصرفية الإلكترونية.	2020/03/29م
أصدرت المؤسسة تعميماً بتأجيل عملية التقييم الداخلي لكفاية السيولة ومتطلبات اختبارات التحمل للقطاع المصرفي المقررة في يونيو 2020م، ومددت المؤسسة في التعميم نفسه الجدول الزمني لاستكمال مرحلتي التنفيذ الأخيرتين لمتطلبات الهامش للمشتقات المالية غير المقاصة مركزياً، كما قدمت إرشادات حول المعالجة المحاسبية والمعالجة التنظيمية لرأس المال فيما يخص تدابير الدعم الاستثنائية للتصدي لآثار فيروس كورونا.	2020/04/26م

حتى نهاية مارس 2020م، اتخذت أكثر من 22 جهة حكومية تدابير لدعم الاقتصاد بقيمة تتجاوز 172,5 مليار ريال.

ملخص المبادرات الاستثنائية والحزم التحفيزية الأخرى في المملكة

وزارة المالية

- الإعلان عن حزمة تحفيزية بأكثر من 70 مليار ريال تهدف إلى دعم القطاع الخاص، خصوصًا قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتوفير السيولة الضرورية لها لتسيير أعمالها.
- تمكين أصحاب العمل من استرداد رسوم تأشيرات العمل المصدرة التي لم تستغل خلال مدة حظر الدخول والخروج من المملكة، أو تمديد مدتها لمدة ثلاثة أشهر دون مقابل.
- الإعفاء من المقابل المالي على الوافدين المنتهية إقاماتهم حتى نهاية يونيو 2020م، وذلك من خلال تمديد فترة الإقامات الخاصة بهم لمدة ثلاثة أشهر دون مقابل.
- تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية على الواردات لمدة 30 يومًا مقابل تقديم ضمان بنكي، وذلك للأشهر الثلاثة المقبلة، ووضع المعايير اللازمة لتمديد مدة التأجيل.
- تأجيل دفع بعض رسوم الخدمات الحكومية والرسوم البلدية المستحقة على منشآت القطاع الخاص لمدة ثلاثة أشهر (يمكن تمديد فترة التأجيل للأنشطة الأكثر تأثرًا).
- تفويض وزير المالية للموافقة على الإقراض وغيره من صور التمويل والإعفاء من سداد الرسوم والعوائد حتى نهاية 2020م تحت مبادرة برنامج استدامة الشركات.
- تشكيل لجنة وزارية برئاسة وزير المالية تتولى المهام التالية:
 - تحديد الحوافز والمبادرات التي يقودها صندوق التنمية الوطني أو أي من الصناديق والبنوك التابعة له بهدف التخفيف من أثر الإجراءات الاحترازية ومراجعتها.
 - توجيه برنامج كفالة والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لوضع المبادرات اللازمة، ودعمها من الأموال المتوفرة لدى الصناديق والبنوك التابعة لصندوق التنمية الوطني.

هيئة السوق المالية

- تمديد المهلة النظامية للإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة للشركات المدرجة التي تنتهي سنتها المالية في ديسمبر 2019م، لمدة شهر إضافي، وتمديد المهلة النظامية لإتاحة التقارير السنوية لعام 2019م للجمهور وذلك لصناديق الاستثمار العامة والخاصة لمدة 20 يومًا إضافية (مع عدم تطبيق إجراءات تعليق تداول الأوراق المالية لجلسة تداول واحدة تلي انتهاء المهلة النظامية).

وزارة الصحة

- أعلنت عن دعم للقطاع الصحي بمبلغ تجاوز 47 مليار ريال، وذلك بهدف رفع جاهزية القطاع الصحي وضمان كفاية المستلزمات الطبية الضرورية.

وزارة الصناعة والثروة المعدنية-قطاع التعدين

- تمديد فترة استكمال متطلبات إصدار الرخص وتجديدها لمدة 90 يومًا وتأجيل سداد الرسوم المترتبة على ذلك، وتمديد فترة أذونات التصدير التي أصدرتها الوزارة لمدة 90 يومًا بعد انتهائها، وتمديد سريان الرخص المنتهية لحاملي رخص التعدين لمدة 60 يومًا.

الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)

- تخفيض 25 في المئة من المقابل المالي للمصانع التي تحمل رخص تشغيل سارية المفعول إلى نهاية 2020م، ودعم المصانع التي تأثرت أعمالها التشغيلية بتأجيل سداد المقابل المالي لمنشآتها لمدة ثلاثة أشهر.
- الإعفاء من المقابل المالي لتعديل العقود حتى نهاية عام 2020م.
- تمديد رخص التشغيل للمصانع المنتجة لعام إضافي، وتمديد المدة اللازمة للإنشاء وبدء الإنتاج لعام واحد.

صندوق التنمية الصناعية السعودي

- تأجيل وإعادة هيكلة دفعات قروض العملاء التي تحل أقساطها في عام 2020م للمشاريع الصغيرة والمشاريع الطبية والمصانع المتوسطة والكبيرة، واستحداث برنامج خاص لتمويل رأس المال العامل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الهيئة العامة للزكاة والدخل

- تأجيل سداد ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية المستحقة السداد عند الاستيراد وضريبة الدخل لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتمديد، وتأجيل تقديم إقرارات الزكاة لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتمديد، والسماح بمنح شهادات الزكاة دون قيود عن السنة المالية 2019م، وكذلك قبول طلبات التقسيط دون اشتراط دفعة مقدمة.
- تعليق الغرامات على المخالفين، وتأجيل تنفيذ إجراءات إيقاف الخدمات والحجز على الأموال.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

- إتاحة إعاة العاملين عبر برنامج أجير لتسهيل إجراءات العمل وتخفيف الأعباء المتعلقة بالقوى العاملة للقطاعات المتضررة، ورفع الإيقاف مؤقتاً عن منشآت القطاع الخاص لتصحيح النشاط.
- رفع الإيقاف الخاص بحماية الأجور مؤقتاً.
- احتساب توظيف السعودي في برنامج نطاقات بشكل فوري لكل المنشآت.
- رفع الإيقاف مؤقتاً عن المنشآت الموقفة نتيجة عدم دفع الغرامات.

صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)

- أطلقت حزمة بقيمة 5,3 مليار ريال مكونة من أربع مبادرات خاصة لدعم القطاع الخاص: دعم موظفي القطاع الخاص (مليار ريال)، ودعم التدريب (800 مليون ريال)، ودعم التوظيف (2 مليار ريال)، وإعانة الباحثين عن عمل (1,5 مليار ريال).

بنك التنمية الاجتماعية

- إطلاق برنامج دعم بقيمة 12 مليار ريال لأصحاب المنشآت الناشئة والصغيرة بالإضافة إلى الأسر من ذوي الدخل المحدود.

الهيئة الملكية للجيبيل وينبع

- تعليق المقابل المالي والرسوم على المستثمرين وتعليق إيقاف الخدمات للمستثمرين حتى نهاية يونيو 2020م.
- تأجيل دفع الفواتير الشهرية لاستهلاك الخدمات للصناعات الخفيفة حتى نهاية يونيو 2020م.
- تمديد إشعارات التخصيص المشروط للمستثمرين الصناعيين لتكون 24 شهراً بدلاً من 12 شهراً.
- تمديد الاتفاقيات الاستثمارية السارية، أو التي تحت التجديد، لمدة عام إضافي بنفس القيمة دون زيادة.

WWW.SAMA.GOV.SA